لأول مرة .. احتياطي النقد الأجنبي يتجاوز الـ ٤٩ مليار دولار و الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي تقفز إلى ١٤,٩٤ مليار

الأحد
١٠ أغسطس ٢٠٢٥

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • العدد ٨٠٣ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

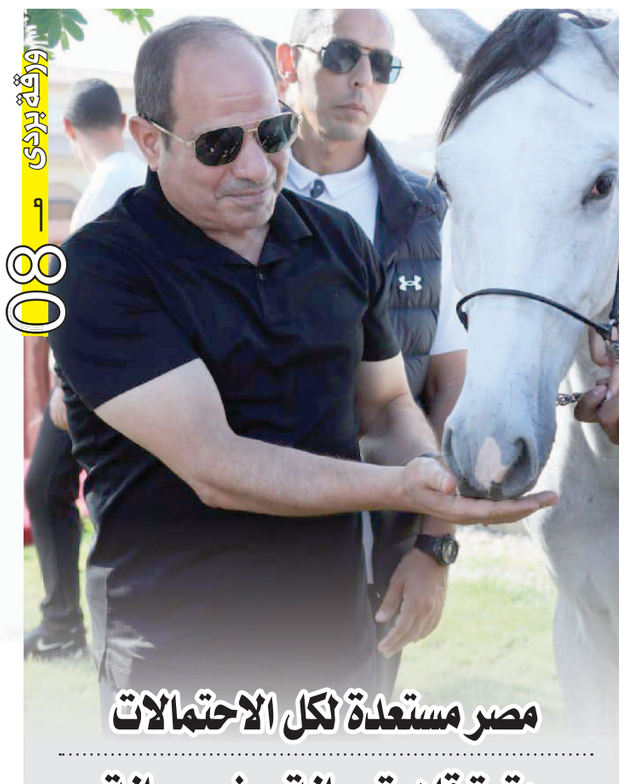

ورقة بردى ٨ - ٩

مصر مستعدة لكل الاحتمالات

بقوة قاهرة معلنة و غير معلنة

رسائل الرئيس السيسي وثائق للتاريخ تسجل مواقف مصر و خطوطها الحمراء وتفضح الخونة والمغرضين

إطلاق أول برنامج جامعي من نوعه لتدريس العلوم المصرفية في عدد من كليات التجارة بدءًا من العام الدراسي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

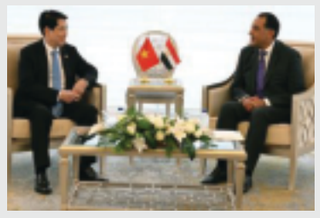

مصر وفيتنام .. علي طريق الشراكة الشاملة

قطاع «الغزل والنسيج» يخرج من نفق الخسائر..و يجذب استثمارات غير مسبوقة

لأول مرة.. الرقابة المالية تصدر ضوابط لإنشاء المنصات الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري

خبراء يضعون خارطة طريق لما بعد انتهاء برنامج مصر مع صندوق النقد .. و الحكومة تتعهد بتقديم البديل قبل نهاية ٢٠٢٥

صفقات الغاز

مصر تؤمن احتياجاتها و تجني مليارات الدولارات من رسوم التسييل و عقود التصدير

الزجاج .. صناعة واعدة في مصر لتلبية الطلب المحلي و العالمي

تقارير ٩ - 02

حزمة مكاسب و حوافز لـ «المصريين بالخارج» في مؤتمرهم السادس

تجارة ٩ - 07

المبادرة الثالثة لخفض الأسعار تسعي للسيطرة علي الحلقات الوسيطة و دورها في التربح على حساب المستهلكين

خلال استقباله وزير خارجية تركيا..

الرئيس السيسى يؤكد أهمية مواصلة العمل على تعزيز العلاقات الثنائية بين القاهرة وأنقرة

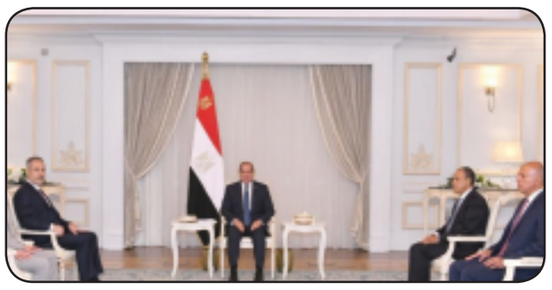

كتبت – رضوى عبدالله

استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي، يوم أمس السبت ، هاكان فيدان، وزير خارجية جمهورية تركيا، وذلك بحضور الدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين في الخارج.

وصرح السفير محمد الشناوى، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الوزير التركي نقل تحيات الرئيس رجب طيب أردوغان إلى الرئيس، الذي ثمّن هذه اللفتة، مؤكدًا أهمية مواصلة العمل على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث أشار الرئيس في هذا الصدد إلى التطور النوعي في العلاقات المصرية التركية، لا سيما بعد توقيع الإعلان المشترك في فبراير ٢٠٢٤ لإعادة تفعيل اجتماعات مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى، ورفعها إلى مستوى رئيسي البلدين.

وأوضح المتحدث الرسمي، أن اللقاء شهد تأكيدًا متبادلًا على ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا، والسعي للوصول إلى حجم تبادل تجاري يبلغ ١٥ مليار دولار، وفقًا لما تم الاتفاق عليه خلال زيارة الرئيس إلى أنقرة في سبتمبر ٢٠٢٤، كما تم التأكيد على أهمية توسيع مشاركة الشركات التركية في المشروعات الاستثمارية داخل مصر.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أن الاجتماع تناول أيضًا مستجدات عدد من الملفات الإقليمية، وفي مقدمتها تطورات الأوضاع في قطاع غزة، حيث تم التأكيد على رفض إعادة الاحتلال العسكري للقطاع، وضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية، والإفراج عن الرهائن والأسرى، مع التشديد على رفض تهجير الفلسطينيين.

كما ناقش الجانبان تطورات الأوضاع في ليبيا وسوريا والسودان، حيث استعرض الرئيس رؤية مصر لتحقيق السلام والاستقرار في تلك الدول الشقيقة، وجهودها في هذا الإطار. وتم التأكيد على أهمية احترام سيادة تلك الدول، والحفاظ على وحدة أراضيها ومقدرات شعوبها.

وزيرا قطاع الأعمال والمالية يبحثان حسن استغلال أصول الشركات التابعة وتحقيق أكبر عائد اقتصادي

استقبل أحمد كجوك، وزير المالية، المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية، حيث عُقد اجتماع مشترك بحضور عدد من قيادات الوزارتين، في إطار جهود الدولة لتعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والأصول المملوكة للدولة.

وأكد المهندس محمد شيمي، أن الوزارة تعمل على حسن استغلال الأصول المملوكة لشركات قطاع الأعمال العام التابعة واستثمارها بالشكل الأمثل بما يحقق أكبر عائد ممكن، من خلال استراتيجية متكاملة وخطط تنفيذية محددة وواضحة لتحسين الأداء وتطوير نظم الإدارة ورفع كفاءة التشغيل، بما يضمن تحقيق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.

وأشار المهندس محمد شيمي، إلى أن خطة الوزارة ترتكز على تعظيم عوائد الأصول وتحويلها إلى مصدر مستدام لدعم النمو الاقتصادي، عبر مشروعات تطوير وإعادة هيكلة ترفع من إنتاجية الشركات وتزيد قدرتها التنافسية محليًا ودوليًا، مؤكدًا أن التكامل والتنسيق المستمر بين مؤسسات الدولة يعد ركيزة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية في إطار رؤية الدولة لبناء اقتصاد قوي ومستدام.

من جانبه، أكد أحمد كجوك "أننا حريصون على الاستغلال الأمثل للموارد والأصول المملوكة للدولة، من خلال دعم جهود تعزيز قدرة الشركات العامة على النمو وتحقيق الارباح على نحو يتكامل مع جهود الدولة الهادفة لدفع النشاط الاقتصادي المصري فى إطار رؤية شاملة ومتسقة للسياسات المالية والاقتصادية المحفزة للإنتاج والتصدير، استهدافًا لبناء اقتصاد أكثر تنافسية وجذبًا للمزيد من التدفقات الاستثمارية».

قال "كجوك"، "إننا نعمل على تيسير إجراءات التسويات المالية بين شركات قطاع الأعمال العام والجهات التابعة لوزارة المالية لضمان الاستدامة المالية والحياد الضريبى والتنافسي».

الضرائب: الثلاثاء المقبل الفرصة الأخيرة لتسوية الأوضاع الضريبية وانتهاء مهلة الاستفادة من التسهيلات

أعلنت مصلحة الضرائب أنه يمكن الاستفادة من التسهيلات الضريبية المقررة وفقًا للقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥، حيث لم يتبقَ سوى ٣ أيام فقط وتنتهي المهلة المقررة قانونًا للاستفادة، مشددة أن الثلاثاء القادم الموافق ١٢ أغسطس ٢٠٢٥ هو الفرصة الأخيرة لتسوية الأوضاع الضريبية للمجتمع الضريبي استنادًا على بنود حزمة التسهيلات الضريبية، وما تتيحه من بدء صفحة جديدة من الثقة والشراكة والمساندة.

وتوضح المصلحة، أن القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ يقدم العديد من التسهيلات لشركائنا الممولين/ المكلفين، مثل:

تسوية المنازعات الناتجة عن الفحص التقديري خلال الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠ مقابل أداء نسبة من الضريبة للحالات التي تم محاسبتها تقديريًا، وبالنسبة للحالات الدفترية فتتم التسوية بدفع أصل الضريبة، ويتم التجاوز عن ١٠٠٪ من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية.

طلب المحاسبة وسداد الضريبة المستحقة عن التصرفات العقارية أو التصرف في الأوراق المالية غير المقيدة في البورصة، التي تمت خلال الخمس سنوات السابقة على العمل بالقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥، مع التجاوز عن كامل مقابل التأخير ، بالإضافة إلى إمكانية تقديم الإقرارات الأصلية أو المعدلة عن سنوات (٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٣ لضريبة الدخل، و٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤ لضريبة القيمة المضافة)، مع الاستفادة من عدم التعرض للعقوبات والجزاءات المالية المقررة قانونًا .

وأكدت مصلحة الضرائب المصرية، الاستمرار في تلقي طلبات الانضمام للنظام الضريبي المتكامل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بحجم أعمال سنوي أقل من ٢٠ مليون جنيه، المقرر وفقًا للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥، حيث إن الاستفادة من التسهيلات المقررة وفقًا للقانون تبدأ من تاريخ الانضمام والمحاسبة المتاح على الموقع الرسمي للمصلحة، هذا باستثناء الاستفادة من ميزة العفو الضريبي عن الفترات السابقة على الانضمام، حيث يشترط للتمتع بهذه الميزة التسجيل بالنظام في موعد أقصاه ١٢ أغسطس الجاري

مصر والسودان يعلنان تفعيل اللجان المشتركة المتعلقة باتفاقية ١٩٥٩

كتب – أحمد ابراهيم

قال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، إن "مصر والسودان كالجسد الواحد وعلاقاتهما ضاربة في جذور التاريخ ومصر فتحت أبوابها لأشقائها السودانيين الفارين من ويلات الحرب".

وتابع في مؤتمر صحفي أن "الجانبين عبرا رفضهما للنهج الأحادي الإثيوبي على النيل الأزرق الذي لا يتسق مع مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، ومع روح التعاون التي يجب أن تسود اتصالا باستخدام نهر النيل، شريان الحياة لجميع دول الحوض".

كما أكدا على تنسيقهما المشترك من خلال الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل وهي الجهة المنوطة بدراسة وصياغة الرأي الموحد للبلدين في الشؤون المتعلقة بمياه النيل بموجب اتفاقية عام ١٩٥٩.

وقد اتفق البلدان على ضرورة منح الفرصة الكافية للآلية التشاورية لمبادرة حوض النيل لتسوية الخلافات وتعزيز التعاون بين دول الحوض، بما يحافظ على استدامة نهر النيل العظيم، وعلى المصالح المائية لدولتي المصب.

اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان هي اتفاقية ثنائية لتنظيم الانتفاع بمياه نهر النيل. وضمنت حقوقهما المكتسبة من مياه النيل، ومهدت الطريق لمشاريع تنموية مثل السد العالي في مصر وخزان الروصيرص في السودان.

أكدت الاتفاقية على حقوق مصر والسودان المكتسبة من مياه النيل، حيث حصلت مصر على ٥٥,٥ مليار متر مكعب، والسودان على ١٨,٥ مليار متر مكعب، وفي حال زيادة متوسط تدفق النيل، يتم تقسيم الفرق بين التقدير الجديد والـ ٨٤ مليار متر مكعب بالتساوي بين الدولتين.

finance Investment Group

www.efinanceinvestment.com

ريادة سوق التكنولوجيا المالية نحو مستقبل أخضر

الشراكة مع الحكومة المصرية في رحلة التحول الرقمي المالي لتقليل التعامل الورقي من خلال رقمنة العمليات الداخلية والخدمات المقدمة للعملاء.

دمج التحول الرقمي في برامج الشمول المالي وتطبيق سياسة الشمول الرقمي لكافة فئات المجتمع عبر منصات تستهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التحول الرقمي للعديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك؛ القطاع المالي وقطاع الرعاية الصحية والزراعة والسياحة والبترول والصناعة لدعم وتحفيز فرص نمو تلك القطاعات

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 10 أغسطس 2025 • العدد 803

محكمة القاهرة الاقتصادية توقف انتخابات رئاسة اتحاد شركات التأمين

قررت محكمة القاهرة الاقتصادية وقف انتخابات رئاسة اتحاد شركات التأمين المصرية، المقررة في ١٨ أغسطس الجاري، وذلك ضمن إجراءات الترشح على المنصب، لحين الفصل في دعوى قضائية متداولة أمام المحكمة برقم ١٩١١ لسنة ١٨ ق.

تأتي هذه الخطوة على خلفية دعوى أقامها الدكتور عادل منير، أحد المرشحين، يطعن فيها على دستورية الإجراءات، واعتراضا على ترشح علاء الزهيري لدورة ثالثة رغم تمثيله لشركة جديدة.

وتشهد الانتخابات تنافسا بين منير والزهيري على رئاسة الاتحاد للدورة ٢٠٢٥ – ٢٠٢٩.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

حزمة مكاسب و حوافز لـ «المصريين بالخارج» في مؤتمرهم السادس

«الريف المصري» تطلق مبادرة «مزرعتك في مصر» ..

شهدت النسخة السادسة من مؤتمر المصريين بالخارج، والذي أقيم هذا العام تحت شعار: "من كل مكان.. مصر العنوان"، بتنظيم مشترك بين وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج وعدد من الهيئات والوزارات الوطنية، شهدت فعاليات متنوعة ، وذلك بحضور عدد من الوزراء وكبار الشخصيات والمسئولين، وممثلين عن الجاليات المصرية من مختلف دول العالم .

واستعرض اللواء أركان حرب مهندس عمرو عبد الوهاب، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة تنمية الريف المصري الجديد، تطورات العمل فى المشروع القومى لاستصلاح واستزراع وتنمية المليون ونصف المليون فدان، ومجالات الاستثمار المتاحة حاليًا في الأراضي التى تم تجهيزها وتوصيل البنية التحتية إليها بالكامل، إلى جانب أحدث مستجدات المشروع القومى لاستصلاح واستزراع وتنمية المليون ونصف المليون فدان، والذي يُعد أحد أبرز المشاريع القومية التى تتبناها الدولة لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

وأوضح اللواء عمرو عبد الوهاب أن الشركة نجحت خلال الفترة الماضية فى تهيئة الاف الأفدنة للزراعة وتوصيل البنية التحتية الأساسية إليها، كما تعمل بشكل متواصل على جذب مستثمرين جادين وتحقيق فرص حقيقية للشباب فى مختلف المحافظات.

و أعلن رئيس الشركة عن إطلاق مبادرة "مزرعتك فى مصر"، التى يتم تنفيذها بالتعاون مع وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، وهى مبادرة نوعية تتيح للمصريين بالخارج فرصة امتلاك واستصلاح قطع أراض زراعية مجهزة ومرافق واستثمار آمن ومدروس ضمن المشروع القومى، مع تقديم دعم فنى وإداري وجانوني شامل، يضمن استثمارًا آمنًا ومستدامًا.

وحول هذه المبادرة، صرّح اللواء عمرو عبد الوهاب : "مبادرة "مزرعتك فى مصر" هى جسر جديد يربط المصريين بالخارج بوطنهم، ويمنحهم فرصة الاستثمار فى قطاع حيوي يمثل مستقبل التنمية في مصر.. لذا نرحب بكل مصري يريد أن تكون له بصمة فى زراعة وطنه.»

وقال: "هدفنا أن يكون لكل مصري مقيم فى الخارج قطعة أرض يزرعها، وحلمًا يحققه، ومستقبلا يبنيه لنفسه ولبلده.. فنحن نؤمن بأن المصرى فى الخارج ليس زائرًا مؤقتًا، بل شريك أصيل فى بناء الحاضر والمستقبل.. ومبادرتنا الجديدة "مزرعتك فى مصر" هى بوابة جميع المصريين بالخارج، على إختلاف تخصصاتهم وأنشطتهم للمشاركة فى هذا المشروع القومى العملاق.»

كما أكد اللواء عمرو عبد الوهاب أمام وفود وممثلى جاليات المصريين المقيمين بالخارج أن شركة تنمية الريف المصرى الجديد وضعت نظامًا إلكترونيًا شفافًا للتقديم والمعاينة والحجز، وذلك لتسهيل الإجراءات على المصريين بالخارج، وربطهم بالمشروع دون الحاجة للتفرغ التام أو للتواجد الدائم داخل مصر.

رئيس "الرقابة المالية" : تطوير وإتاحة خدمات تأمينية وحلول تمويلية واستثمارية تلبي رغبة العاملين بالخارج ..

تأمين وتعويضات

وفي كلمته ، قال الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن عدد المؤمن عليهم من المصريين بالخارج ارتفع إلى ١,٣ مليون مواطن حتى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٥، مضيفًا أن وثيقة التأمين على المصريين بالخارج شهدت إقبالًا ملحوظًا خلال شهر يوليو ٢٠٢٥ بنسبة زيادة بلغت ٢٠٪، وذلك عقب زيادة مبلغ التأمين إلى ٢٥٠ الف جنيه، ما يعكس تنامي الوعي بأهميتها في توفير الأمان المالي للمصريين وأسرهم خارج بلادهم، وقد بلغ عدد حالات التعويضات ١٢٠ حالة، بإجمالي تعويضات مدفوعة قدرها ١٠ ملايين جنيه.

وذكر أن الهيئة أطلقت عام ٢٠٢٣ أول وثيقة معاش للمواطنين المصريين بالخارج، بهدف تقديم خدمات تأمينية متطورة، تستهدف توفير التغطية والحماية التأمينية اللازمة للحصول على معاش إضافي مناسب، لتوفر الوثيقة برنامج تأميني متكامل بالإضافة إلى مميزات الاستثمار والادخار التراكمي، بما يضمن الحصول على مبلغ تقاعد مناسب عند الوصول إلى السن الذي يختاره المواطن، كما يمكن للمواطنين المصريين في الخارج شرائها إلكترونيا عبر التطبيق المخصص لذلك.

استعرض "فريد"، خلال كلمته دور القطاع المالي غير المصرفي في تعزيز نمو الاقتصاد القومي بما يمتلكه من مقومات ويتيحه من خدمات مالية غير مصرفية تأمينية وتمويلية استثمارية، إذ يعد القطاع أحد ركائز النمو الاقتصادي، أتاحت التكنولوجيا المالية للمصريين بالخارج فرصًا أوسع للاستفادة من تلك الأدوات بطريقة سهلة وآمنة، تعزز من ارتباطهم بالوطن وتفتح أمامهم آفاقًا للمشاركة في خطط التنمية.

وأكد أن الهيئة تضع على رأس أولوياتها تطوير وإتاحة حلول تأمينية مرنة ومتكاملة، تسهم في تمكين المصريين بالخارج من الحصول على تغطية فعالة تتناسب مع طبيعة تواجدهم خارج البلاد، وأشار رئيس هيئة الرقابة المالية، إلى أن المصريين بالخارج يمكنهم الاستثمار بسهولة في البورصة المصرية وصناديق الاستثمار من خلال التطبيقات التكنولوجية، بما يتيح لهم الشراكة في كبرى الشركات الوطنية العاملة في قطاعات واعدة، إلى جانب الاستفادة من خدمات صناديق الاستثمار المتنوعة التي تُدار وفق أعلى معايير الاحتراف، بما يضمن استفادة المصريين في الخارج من الفرص الاستثمارية في بلدهم الأم.

أضاف "فريد"، أن مقترح تطوير وثيقة التأمين من الحوادث الشخصية للمصريين بالخارج وأسرهم، الذي قدمته وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، للهيئة العامة للرقابة المالية، يعكس التزام الدولة الكامل بحماية حقوق المواطنين المصريين في الخارج، وتوفير مظلة تأمينية تجسد اهتمام الدولة بتوفير الأمان لهم ولأسرهم، مؤكدًا أن هذا الجهد يأتي ضمن رؤية شاملة تتبناها الدولة لربط المصريين بالخارج بمؤسسات وطنهم، من خلال خدمات ملموسة وآمنة تعزز شعورهم بالانتماء والثقة، مشددًا على استمرار التعاون والتنسيق مع وزارة الخارجية وكافة الجهات المعنية لتطوير المزيد من الآليات التي تحمي حقوق المصريين بالخارج وتوفر لهم بيئة معيشية أكثر استقرارًا وأمانًا في الدول المضيفة.

وقال "فريد"، إن الهيئة تستهدف تطوير وإتاحة خدمات تأمينية وحلول تمويلية واستثمارية تلبي رغبة المصريين العاملين بالخارج وأن جهود الهيئة مستمرة لتحسين مستويات الشمول التأميني وتوسيع قاعدة المستفيدين، تعزيز مشاركتهم في الاقتصاد القومي.

أشار رئيس هيئة الرقابة المالية، إلى أن عدد المؤمن عليهم من المصريين بالخارج ارتفع إلى ١,٣ مليون مواطن حتى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٥، موضحا أن الوثيقة شهدت إقبالا ملحوظا خلال شهر يوليو ٢٠٢٥ بنسبة زيادة بلغت ٢٠٪، وذلك عقب زيادة مبلغ التأمين إلى ٢٥٠ ألف جنيه، ما يعكس تنامي الوعي بأهميتها في توفير الأمان المالي للمصريين وأسرهم خارج بلادهم، وقد بلغ عدد حالات التعويضات ١٢٠ حالة، بإجمالي تعويضات مدفوعة قدرها ١٠ ملايين جنيه.

مبادرات الإسكان

وقال المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية إن الدولة المصرية شهدت نهضة عمرانية شاملة تم تنفيذها بتوجيهات من القيادة السياسية، موضحا أن الوزارة تدعم المصريين بالخارج من خلال برنامج بيت الوطن وهو مبادرة حكومية مصرية تستهدف المصريين المقيمين في الخارج، لتوفير أراض ووحدات سكنية لهم في المدن الجديدة حيث يتيح المشروع للمصريين بالخارج فرصة للاستثمار في بلدهم وتعزيز ارتباطهم بوطنهم، من خلال توفير فرص سكنية لهم ولأبنائهم وأحفادهم.

وأشار وزير الإسكان إلى أن المرحلة العاشرة من برنامج بيت الوطن والتي تم إطلاقها في يوليو ٢٠٢٤ اشتملت على (٢٩٧٣) قطعة أرض - ١٣٧٧ وحدة سكنية)، ونظرا للإقبال من المواطنين على الطرح بعدد ١٤٠٠٢ تحويل، تم في يناير ٢٠٢٥ زيادة عدد قطع الأراضي المطروحة إلى ١٤٩٥٠ قطعة أرض لتلبية احتياج المواطنين المصريين بالخارج.

وفيما يخص طرح مرحلة تكميلية لكل مرحلة من المشروع، أوضح وزير الإسكان أنه نظرا للطلب المتزايد من الحاجزين، طالبت شريحة كبيرة من الحاجزين بطرح مراحل تكميلية لكل مرحلة، وحرصت وزارة الإسكان على دراسة وتوفير اكبر عدد ممكن من الأراضي المتميزة بمختلف المدن الجديدة، مع تقديم تيسيرات في أنظمة الحجز بما يحقق أقصى استفادة للحاجزين ويعزز من الاستفادة من التحويلات الدولارية الواردة للمشروع.

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب

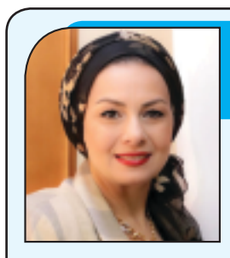

بقلم: چرمين عامر
عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

كمين المؤثرين وصناع المحتوى .. من اللايف لقفص الاتهام !!

واقعة مثيرة !! بطلتها مؤثرة مصرية شهيرة في عالم السوشيال ميديا.

اشتهرت بصوتها المميز، ووجهها البشوش، وآرائها الوافية، وملايين المتابعين الذين يزدادون يوم بعد يوم.

وفجأة !! ودون سابق إنذار..

تصدرت .. التريند، لكن هذه المرة، مش بكولكشن جديد، ولا محتوى جاذب، او لوك جديد، بل بكلبش رسمي وصورة في قسم الشرطة !

حينما تم القبض عليها متلبسة، بالقيام بنشاط وساطة وتسويق تجاري غير مشروع، لتكتب بلوج النهاية من على الخريطة الرقمية !!.

وحتى تاريخ كتابة هذا المقال.. لم يعلن عن اسم هذه الأنفلونسر بشكل رسمي.. إنما اكتفى موقع "الموقع" بنشر الواقعة دون أي تفاصيل للقضية.. وإليك القصة كما نشرت:

بلوجر مصرية تسقط في فخ الوساطة!

فيديو كاذب، انتشر على السوشيال ميديا، بطلته بلوجر شهيرة، تنشر محتوى يومي عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي.. ادعت فيه تقديم خدمات وتسهيلات مدفوعة من داخل إدارات المرور، متمثلة في استخراج رخص قيادة السيارات من خلال علاقتها الشخصية ومعارفها بعدد من الموظفين هناك.

وتمكنت أجهزة الأمن من ضبط الأنفلونسر.. على إثر عدة بلاغات من التربح غير المشروع عبر نشاط إلكتروني.. وتمكنت النيابة العامة من : الوصول لعدد من الحوالات المالية، والتسجيلات الصوتية، والاتصالات الهاتفية، تم على إثرها القبض على الأنفلونسر.. ووجهت لها تهم عديدة منها: الاحتيال، وخداع الجمهور، والتسويق المدفوع بدون إفصاح قانوني. فضلا عن نشر محتوى مزيف وإدعاءات كاذبة لخدمات إلكترونية منشورة عبر صفحات السوشيال ميديا "التيك توك".. وتبين بعد سيل التحقيقات أن الأنفلونسر المتهمة كانت تستهدف رفع نسب المشاهدة وتحقيق أرباح فقط عبر موقع التيك توك.

بالطبع !! واقعة الاحتيال والتزييف وخداع الجماهير، ليست الأولى، ولكن القضية تفتح ملف المؤثرين وقضايا صناع المحتوى والإعلام المضلل عبر منصات السوشيال ميديا ليأتي .. ٥ أسئلة مهمة !!

أولا: ماذا يعني سقوط أنفلونسر؟!! يعني سقوط أحد أعمدة نظام كامل من التسويق الخفي والغير قانوني يدار عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ثانيا: ما هي خطورة ضرب ثقة الجمهور في مصداقية الأنفلونسر، كرمز وقدوة مجتمعية؟!! فمتابع عالم السوشيال ميديا، يبعتبر جموع المؤثرين مصادر للثقة والنصيحة الحقيقية.. فيعتمد عليهم كمصدر للمعلومة، ليكتشف بعدها.. أنه وقع في فخ "خدعة كبرى" وإنه كان مجرد أداة خفية للتسويق.

ثالثا : أين يقع الحد الفاصل بين التأثير والتضليل؟ معرفة الحد الفاصل بين قوة التأثير المجتمعي والتضليل غير المقصود أمر قد يختلط على صناع المحتوي والأنفلونسر.. لذلك على المنظمات الإعلامية أن يقدموا كود سلوك واضح للوكلاء والمؤثرين.. يتضمن دليل واضح لصناعة المحتوى الهادف.. وكذلك فرض أسس رقابية على آليات التسويق الغامض خاصة من يحمل في طياته شعار الحرية.. كما حدث مؤخرًا عندما تدخلت الحكومة المصرية وفقًا لموقع "فينتك" "Fintech" لحذف ٢,٩ مليون فيديو مخالف خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ على موقع التيك توك.

رابعا: الفصل بين المحتوى والتجارة .. فصناع المحتوى والمؤثرين يقدمون المحتوى الرقمي كنشاط إقتصادي يقدم للجمهور عبر مواقع التواصل الاجتماعي.. أما عملية التربح منه كنشاط تجاري أو إعلاني يحتاج إلى عملية إفصاح وشفافية.. لذلك فلو ثبتت الواقعة، قد تكون بداية لـ ملاحقة عدد كبير من المؤثرين الذين لا يختتموا المحتوى بإفصاح.

خامسا: توجيه دعوة لإصلاح قانوني شامل. فعالم السوشيال ميديا ليست ساحة للفوضى. ومحتوى المؤثرين في مصر حاليا خارج نطاق التشريع الواضح لضمان الشفافية. لذلك يحتاج المشهد إلى قوانين لتنظيم خريطة الإعلان المدفوع.

الوزراء يوافق على مشروع بإنشاء «برنامج المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي»

وافق مجلس الوزراء- الأسبوع الماضي- برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء "برنامج المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي"، مع وضع ملاحظات الوزراء في الاعتبار.

ونص مشروع القرار، على أن تشكل المنظومة برئاسة وزير التضامن الاجتماعي، وعضوية ممثلين عن عدد من الوزارات والجهات المعنية، ويجوز، وفقا لمشروع القرار، ضم أي من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو أي من الوحدات أو الصناديق التابعة لها أو مؤسسات المجتمع الأهلي أو الجهات الأهلية الأخرى أو الشركات أو البنوك الأخرى، وذلك بقرار من وزير التضامن الاجتماعي.

كما يجوز بقرار منه أيضا ضم أي جهات أخرى ترتبط بعملية المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو يكون انضمامها لازما لعمل المنظومة.

وكانت وزيرة التضامن الاجتماعي الدكتورة مايا مرسي استعرضت - خلال اجتماع مجلس الوزراء الأسبوع الماضي - موقف تنفيذ أعمال المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي، حيث تم التنويه إلى أنه في إطار توجه الدولة المصرية نحو التحول من منظومة الحماية الاجتماعية التقليدية إلى نماذج أكثر استدامة وشمولية، ومع امتلاك مصر كل ما يلزم من البنية التحتية والبرامجية التي تدعم تطبيق نموذج فعال وشامل للتمكين الاقتصادي، تم استحداث المنظومة المالية الاستراتيجية، التي تتبلور مهمتها في العمل على توحيد الجهود الوطنية، والتكامل والتنسيق بين الجهات الرائدة في تقديم خدمات الشمول المالي والتمكين الاقتصادي، ولكي تكون بمثابة الذراع التنفيذي الجديد الذي يمكن الدولة من تنفيذ حزم التمكين الاقتصادي، وتمكين أسر "تكافل وكرامة"، وإدماج المستفيدين القادرين على العمل في أنشطة اقتصادية مدعومة، وربطهم بمنظومة تمكين اقتصادي من خلال منتجات مالية كالتمويل والتأمين والادخار والاستثمار المرقمن والتشغيل وغيرها من المنتجات الأخرى غير المالية.

ونوهت إلى أن المنظومة ترتكز على قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٥، وتسعى إلى تحويل المستفيد القادر على العمل من متلق للدعم النقدي إلى فرد "منتج مشارك" في الاقتصاد الوطني، من خلال تقديم حزمة خدمات مالية وغير مالية تشمل القروض الصغيرة والتأمين متناهي الصغر والادخار الرقمي والاستثمار، وكذا التدريب المهني والتشغيل وربط المهارات بسوق العمل.

ولفتت إلى أن الهدف الرئيسي للمنظومة يتمثل في التوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بشكل عام ودعم الفئات الأكثر احتياجا بشكل خاص.

معهد_التخطيط_القومي يعلن عن قبول دفعة جديدة من الطلاب للالتحاق ببرامجه الأكاديمية والمهنية

أعلن معهد التخطيط القومي عن استمرار قبول دفعة جديدة من الطلاب للالتحاق ببرامجه الأكاديمية والمهنية للعام الدراسي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، والذي يهدف إلى تأهيل الكوادر المتخصصة في مجالات التخطيط والتنمية، وفقًا لأحدث المعايير العلمية، ويأتي ذلك في إطار رسالته العلمية والتنموية.

وتشمل هذه البرامج: الماجستير الأكاديمي في التخطيط والتنمية، الماجستير المهني في التخطيط للتنمية المستدامة، والماجستير المهني في المتابعة والتقييم.

وفي هذا السياق، قال الدكتور أشرف العربي، رئيس معهد التخطيط القومي، إن البرامج الأكاديمية والمهنية المذكورة متاحة للحاصلين على درجة البكالوريوس أو الليسانس من جميع التخصصات من إحدى الجامعات المصرية، أو على درجة معادلة لها من الجامعات أو المعاهد الخاصة أو الأجنبية المعترف بها من المجلس الأعلى للجامعات.

وأضاف أن هذه البرامج تهدف إلى رفع كفاءة الكوادر البشرية في مجالات التخطيط والتنمية المستدامة، وتهيئة البيئة الملائمة لإطلاق طاقات الشباب، وتوفير الظروف المناسبة لهم علميًا وتكنولوجيًا وفنيًا على مختلف الأصعدة، وذلك في إطار الدور المحوري الذي يقوم به المعهد، والذي يرتكز على نشر ثقافة التخطيط والتنمية من خلال اتباع أفضل المعايير العلمية والفنية في تقديم هذه البرامج.

ومن جانبه، أكد الدكتور خالد عطية، نائب رئيس المعهد لشؤون البحوث والدراسات العليا، أن هذه البرامج تستهدف العاملين في مختلف الوحدات الإدارية بالجهاز الإداري للدولة، والوزارات، والهيئات الاقتصادية والخدمية، ووحدات الإدارة المحلية داخل مصر وخارجها، إضافة إلى العاملين في قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وذلك في إطار جهود المعهد لتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري.

وفي السياق ذاته، أوضح الدكتور يحيى حسين، أستاذ القانون المساعد والمنسق الأكاديمي لبرامج الماجستير بالمعهد، أن برنامج الماجستير المهني في المتابعة والتقييم يستهدف المديرين والمسؤولين عن ملفات المتابعة والتقييم في الوزارات والجهات الحكومية المختلفة، أخصائيي المتابعة والتقييم في قطاع الأعمال العام والخاص والمجتمع المدني، الأعضاء والباحثين في مجلسي النواب والشيوخ، موظفي الجهات المانحة، الباحثين، ومديري البرامج والمشروعات في الجهات المختلفة، وكافة المؤسسات الوطنية والأجنبية المهتمة بمجال المتابعة والتقييم، وجميع الراغبين في العمل أو التخصص في هذا المجال الحيوي.

التنمية المحلية تبحث التعاون مع شركة إزري العالمية المتخصصة في نظم المعلومات الجغرافية

استقبلت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية ، وفداً من شركة "Esri" العالمية المتخصصة في نظم المعلومات الجغرافية، برئاسة المهندس حاسم حميدة الرئيس التنفيذي للشركة لشمال أفريقيا.

ضم الوفد كل من المهندس حسين الخولي مدير إدارة تطوير الأعمال، والمهندسة داليا خليل مدير إدارة الاستشارات الجغرافية، والمهندس أحمد حيدر مدير مبيعات قطاع التنمية المحلية، وذلك بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة بحضور عدد من مساعدي ومستشاري الوزيرة ورؤساء القطاعات المختلفة.

في بداية اللقاء، تقدمت وزيرة التنمية المحلية بخالص الشكر لوفد شركة "ازري" العالمية على الدعم الذي تقدمه للوزارة والمحافظات لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين عبر نظم المعلومات الجغرافية والخبرات والبرامج المختلفة التي أتاحتها الشركة خلال الفترة الماضية والتي ساهمت في حصول الوزارة على جائزة الإنجاز الخاص في مجال نظم المعلومات الجغرافية (SAG Award) لعام ٢٠٢٥، خلال مؤتمر مستخدمي (Esri) الدولى والذى عقد فى مدينة سان دييجو بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

وشهد الاجتماع استعراض أهم ملفات ومجالات العمل بين الجانبين لتعظيم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وأهم البرامج والتطبيقات الخاصة بالشركة في مجالات دعم اتخاذ القرار، وتحسين مستوى الخدمات المحلية والتخطيط المحلي وتوفير البيانات الخاصة بالقدرات والميزات التنافسية بالمحافظات والفرص الاستثمارية وجذب الاستثمار.

فتح باب الاشتراكات في الأتوبيس الترددي بخصومات خاصة لطلاب المدارس والجامعات سبتمبر المقبل

أعلنت الشركة المصرية للأتوبيس الترددي BRT منح الطلاب اشتراكات بخصومات خاصة تتيح للطالب استخدام الخدمة بشكل منتظم مما يوفر الوقت والتكلفة، وبما يضمن الانتقال في بيئة آمنة ومنظمة، ويمكن للطلاب التقدم للحصول على الاشتراكات خلال الفترة من ١ إلى ٧ سبتمبر القادم، عبر استيفاء الاستمارة الإلكترونية المتاحة على الموقع الرسمي https://brt-eg.com، وتقديمها في أحد منافذ الاشتراكات بمحطة أكاديمية الشرطة أو محطة الإسكندرية الزراعي.

وقالت الوزارة، في بيان لها إن هذا يأتي في إطار تنفيذ وزارة النقل لخطة شاملة لإنشاء شبكة من وسائل النقل الجماعي الأخضر المستدام الصديق للبيئة تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، وفي ضوء بدء التشغيل التجريبي بجمهور الركاب للمرحلة الأولى من مشروع الأتوبيس الترددي الممتدة من تقاطع الطريق الدائري مع طريق الإسكندرية الزراعي وحتى محطة أكاديمية الشرطه بطول ٣٥ كيلو متر منذ الأول من يونيو الماضي.

ونوهت الوزارة إلى الإقبال الكبير من المواطنين على استقلال الأتوبيس الترددي BRT، وتوجيهات وزير النقل لرئيس وقيادات الشركة المصرية للأتوبيس الترددي بتقديم كافة التيسيرات لطلاب المدارس والجامعات لتمكينهم من استخدام الأتوبيس كوسيلة مواصلات حضارية وسريعة ومكيفة وآمنة للوصول إلى المدارس والجامعات الواقعة على على طول خط تشغيل الأتوبيس: حرصا من الحكومة المصرية ممثلة في وزارة النقل على دعم الطلاب وتخفيف الأعباء عن الأسر المصرية.

جدير بالذكر أن تشغيل المرحلة الأولى من مشروع الأتوبيس الترددي السريع BRT على الطريق الدائري يجسد أحد أبرز مشروعات النقل الجماعي الحضاري التي تتبناها الدولة لتوفير وسيلة انتقال آمنة ومستدامة تقدم أعلى مستويات الخدمة للمواطنين.

"معلومات الوزراء" يرصد جهود استقدام سفن إعادة التغيير لتأمين الكهرباء

نشر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء سلسلة من الفيديوهات على منصاته بمواقع التواصل الاجتماعي، تتضمن لقاءات أجراها المركز أعلى سفينة "انرجيوس اسكيمو" بميناء سوميد بالعين السخنة، لتوضيح المشروعات التي نفذتها الدولة خلال الأشهر الماضية لضمان تلبية الاحتياجات من الغاز الطبيعي خلال الصيف الجاري، خاصة لمحطات الكهرباء.

وقال هشام كامل، مساعد الشؤون الفنية والمشرف على مشروعات شركة "جاسكو"، إن الدولة نجحت في تنفيذ بنية تحتية قوية داخل ميناءي "سوميد و"سونكر" بالعين السخنة خلال الأشهر الستة الماضية، كأحد المتطلبات اللازمة لاستقبال سفن "إعادة التغيير"، وهي عبارة عن سفن مجهزة بوحدات خاصة تمكنها من تحويل الغاز الطبيعي المسال المستورد إلى صورته الغازية مرة أخرى من أجل ضخه في الشبكات واستخدامه سواء في المنازل أو المصانع أو محطات الكهرباء وغيرها، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط.

وأضاف "كامل"، أن هذا الإنجاز جاء نتيجة لدراسات دقيقة أجرتها الشركة في صيف ٢٠٢٤، والتي كشفت عن الحاجة إلى حلول بديلة لتلبية الطلب المتوقع على الغاز في صيف ٢٠٢٥، مشيرًا إلى أن تلك الحلول تضمنت استقدام ٤ سفن لإعادة التغيير بجانب سفينة أخرى سيتم استخدامها بشكل مشترك بين مصر والأردن، لتأمين احتياجات البلاد من الطاقة.

وتابع: "الأمر لا يتعلق فقط بمجرد استقدام سفن إعادة التغيير وربطها بناقلات الغاز المسال المستورد، لتفريغ الشحنة وتحويلها إلى صورتها الغازية، ولكن يتعلق بأعمال البنية التحتية التي تم تنفيذها كمتطلب أساسي لاستقدام سفن "إعادة التغيير" وبدء عملها، حيث تضمنت تلك الأعمال الربط بين سفن "إعادة التغيير" داخل البحر مع الشبكة القومية للغازات الطبيعية داخل مصر، عبر أرصفة بحرية وبرية بطول ٦ كم، بينها أكثر من ٢ كم أرصفة وتجهيزات في عمق البحر، تم تشييدها بالكامل خلال ٦ أشهر فقط".

وأكد أن المشروع بالكامل استغرق حوالي ٦ أشهر فقط سواء في مرحلة وضع تصميماته الأساسية أو توريد مكوناته أو تنفيذه على الأرض، مما سمح بإنجاز المشروع بالكامل في ١٨ مايو الماضي قبل الموعد المحدد له في ٣٠ يونيو الماضي، وذلك على الرغم من وجود تحديات عديدة واجهت المشروع، من بينها: اضطراب أحوال الطقس وحركة الأمواج وتأثيرها على حركة العمل داخل البحر لتشييد أرصفة المشروع.

توقيع بروتوكول تعاون لإنشاء ٥ مدارس تكنولوجيا تطبيقية لصناعة الأدوية

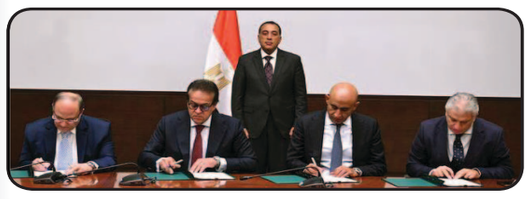

شهد مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مراسم توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين وزارة الصحة والسكان، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وهيئة الدواء المصرية، والمعهد التكنولوجي للصناعات الدوائية بروما، لإنشاء وتطوير ٥ مدارس للعمل بنظام التكنولوجيا التطبيقية في مجالات صناعة الأدوية والرعاية الصحية، اعتبارًا من بداية العام الدراسي المقبل (٢٠٢٥/ ٢٠٢٦).

ووقع بروتوكول التعاون بمقر مجلس الوزراء بالعاصمة الإدارية الجديدة، خالد عبد الغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان، ومحمد عبد اللطيف، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، وعلى الغمراوي، رئيس هيئة الدواء المصرية، وجورجيو ماراكيوني، رئيس المعهد التكنولوجي للصناعات الدوائية بروما، بحسب بيان.

وأكد مصطفى مدبولي أن هذا البروتوكول يأتي تنفيذًا للتوجيهات الرئاسية بتعزيز التكامل بين التعليم الفني واحتياجات الصناعة، لاسيما في قطاعات التكنولوجيا الحيوية، والتصنيع الدوائي، وإنتاج المكملات الغذائية، بما يدعم تنافسية الاقتصاد المصري على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضح رئيس الوزراء أن توقيع هذا البروتوكول يمثل خطوة استراتيجية نحو تنفيذ توجهات الدولة تجاه تطوير التعليم الفني، وتوفير كوادر مؤهلة في مجالات تُعد من الأولويات القومية مثل صناعة الأدوية والرعاية الصحية، بما يعزز التوجه الوطني لتمكين القطاع الصحي، خاصة في ظل التوجه نحو توطين هذه الصناعات الحيوية.

وأشار خالد عبد الغفار إلى أن وزارة الصحة ستتولى - في إطار هذا البروتوكول - المشاركة في إعداد المناهج، والإشراف على برامج التدريب العملي، ومتابعة تقييم الطلاب، لضمان توافق مخرجات التعليم مع السياسات الصحية الوطنية، موضحًا أن هذا البروتوكول يمثل خطوة رائدة نحو تطوير التعليم الفني الصحي، وفتح آفاق دولية للشباب المصري للعمل في الصناعات الدوائية داخل مصر وخارجها، بما يتماشى مع رؤية "مصر ٢٠٣٠" في محاور التنمية البشرية،

الرئيس السيسي يجدد تكليف محمد فريد برئاسة هيئة الرقابة المالية للعام الرابع

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي القرار رقم ٤٢١ لسنة ٢٠٢٥، بتجديد تكليف الدكتور محمد فريد صالح، للقيام بأعمال رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة عام، بدرجة وزير.

ويبدأ تنفيذ القرار اعتبارًا من يوم الخميس الموافق ٧ أغسطس ٢٠٢٥، ليواصل "فريد" قيادة الهيئة العامة للرقابة المالية، مستهلا بذلك فترة رئاسته الرابعة.

ويأتي هذا القرار في إطار حرص الدولة على استكمال جهود تطوير منظومة الرقابة المالية غير المصرفية، وتعزيز الاستقرار في الأسواق المالية.

وكتم تكليف الدكتور محمد فريد، بالقيام بأعمال رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة عام، اعتبارًا منذ ٧ أغسطس ٢٠٢٤، وفقًا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٣ لسنة ٢٠٢٤.

يشغل الدكتور محمد فريد عضوية مجلس إدارة البنك المركزي المصري، كما يشغل الدكتور فريد منصب رئيس لجنة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء.

توجيهات حكومية بتسريع وتيرة إجراءات إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية

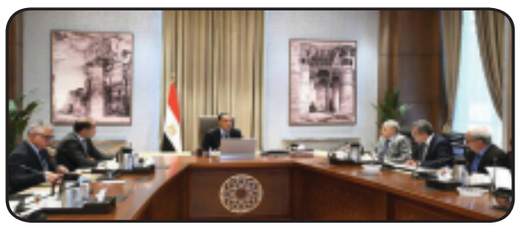

تابع مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء جهود إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، بحضور أحمد كجوك، وزير المالية، وأسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، ووليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومحمد الفيصل، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، والدكتور حسين عيسى، مستشار وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية لشئون هيكلة الهيئات الاقتصادية، وعدد من مسئولي الجهات المعنية.

وأكد رئيس الوزراء، اهتمام الحكومة بمواصلة جهودها في ملف إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، عبر اتخاذ خطوات تنفيذية في هذا الصدد.

كما أكد مصطفى مدبولي أن هيكلة الهيئات الاقتصادية تأتي في إطار الجهود الأشمل للحكومة في مجال الإصلاح الاقتصادي وتطوير مُختلف مؤسسات الدولة.

وتناول حسين عيسى، خلال الاجتماع، جهود الأمانة ال

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • الاحد 10 أغسطس 2025 • العدد 803

قرار جمهوري بتجديد تكليف المستشار محمد الفيصل يوسف رجب بالقيام بأعمال رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات

نشـرت الجريـدة الرسـمية، في العـدد ٣٢ «تابـع»، الصادر الخميس ٧ أغسـطس سـنة ٢٠٢٥، قرار رئيس الجمهورية، رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠٢٥، بشأن تجديد تكليف المستشار محمد الفيصل يوسف أحمد يوسف رجب بالقيام بأعمال رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات.

وجاء بنص القرار:

«المادة الأولى»: يجدد تكليف المستشـار محمد الفيصل يوسف أحمـد يوسـف رجب بالقيـام بأعمـال رئيس الجهـاز المركزي للمحاسبات- بدرجة وزير- لمدة عام، اعتبارًا من ٧-٨-٢٠٢٥.

«المادة الثانية»: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

كما نشرت الجريدة الرسمية، في العدد ٣٢ «تابع»، الصادر في ٧ أغسـطس سنة ٢٠٢٥، قرار رئيس الجمهورية، رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٢٥، بشـأن تجديد تكليف محمـد عبدالغنى محمد عبدالرازق بالقيام بأعمال نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات.

الزجاج .. صناعة واعدة في مصر لتلبية الطلب المحلي و العالمي

تقرير حكومي : ٦٤٣,٦ مليون دولار قيمة الصادرات المصرية من الزجاج فى ٢٠٢٤

تعد صناعة الزجاج من الصناعات الحيوية التي تزداد أهميتها في الاقتصاد العالمي؛ نظرًا لتعدد استخداماتها وتكاملها مع قطاعات استراتيجية مثل: البناء، والطاقة، والتعبئة والتغليف، والتكنولوجيا. وقد شهدت هذه الصناعة تطورات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة بتقدم التقنيات الحديثة، وتنامي الوعي البيئي، والحاجة المتزايدة إلى حلول مستدامة تُراعي الاستخدام الأمثل للموارد.

وفي هذا الإطار ، أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقريرا جديدا بعنوان "صناعة الزجاج.. الاتجاهات والممارسات المستدامة"؛ تناول من خلاله أداء واتجاهات صناعة الزجاج على المستوى العالمي، واستعراض الوضع الراهن لصناعة الزجاج في مصر من حيث النشأة والمقومات الإنتاجية وهيكل الصناعة، وأدائها الاقتصادي، كما تناول أبرز الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز هذه الصناعة محليًا، والاتجاه نحو تبني ممارسات إنتاجية مستدامة.

وأشار التقرير إلى أن مصر تُعد إحدى الدول التي تمتلك تاريخًا طويلا في صناعة الزجاج، وهي الصناعة التي شهدت تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، مدفوعة بزيادة الطلب المحلي والعالمي على منتجات الزجاج، سواء في قطاع التشييد والبناء، أو في الصناعات التحويلية، مثل: الأغذية والمشروبات والأدوية والسيارات.

استعرض التقرير مقومات إنتاج الزجاج في مصر وهو على النحو التالي:

-مخزون الرمال: حث بلغ حجم المخزون من الرمال البيضاء ١,٥٤ مليون طن خلال عام ٢٠٢٤، وتمتلك مصر أكبر مخزون من الرمال البيضاء التي تعد من أهم المتطلبات لصناعة الزجاج.

-الموقع الجغرافي الاستراتيجي: تتمتع مصر بموقع جغرافي فريد يجعلها نقطة وصل بين ثلاث قارات كبرى، هي إفريقيا وآسيا وأوروبا.

-الموانئ: حيث تبلغ عدد الموانئ التي تمتلكها مصر ١٩ ميناء بحري تجاري، وهذه الموانئ توجد على ساحلي البحر الأحمر والمتوسط، مما يعزز قدرتها على أن تكون مركزا رائدا لتجارة السلع والخدمات.

أهمية الصناعة

وأشار التقرير إلى أن أهمية صناعة الزجاج تظهر في الاقتصاد المصري من خلال مساهمة تلك الصناعة في الإنتاج الصناعي السلعي وتوفير فرص عمل، وذلك كما يلي:

-مساهمة صناعة الزجاج في الإنتاج الصناعي السلعي: تدخل صناعة الزجاج بشكل مباشر ضمن العديد من خطوات الإنتاج الصناعي، ففي عام ٢٠٢١، بلغت مساهمة صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية والمنتجات الفلزية الأخرى في الإنتاج الصناعي السلعي للقطاع الخاص نحو ٤٪، وذلك بقيمة إنتاج بلغت ١٢٠,٢ مليار جنيه. كما بلغت مساهمة القطاع العام وقطاع الأعمال العام في صناعة الزجاج نحو ٠,٣٠٤٪، بقيمة إنتاج بلغت ٩٤٦,٧ مليون جنيه في عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، وذلك وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

-مساهمة صناعة الزجاج في توفير فرص العمل: بلغ عدد العمال الذين تم توظيفهم في مجال صناعة الزجاج ٩,٥ ألف عامل خلال عام ٢٠٢٣، بارتفاع نسبته ٤٢١,٩٪ عن عام ٢٠٢٠، والذي بلغ فيه حجم العمالة بمنشآت صناعة وإنتاج الزجاج نحو ١,٨ ألف عامل.

وأوضح التقرير أن صناعة الزجاج في مصر شهدت تحولات سريعة خلال السنوات الأخيرة، ليصبح لديها سوق متنامية، مع زيادة قيمة الصادرات الموجهة إلى الخارج. ومن الممكن الوقوف على أداء صناعة الزجاج في مصر من خلال النقاط التالية:

-حجم السوق: بلغت عدد المنشآت العاملة في إنتاج وصناعة الزجاج في مصر ٨٥ منشأة في عام ٢٠٢٣، بتكلفة استثمارية بلغت ٢٧,٥ مليار جنيه، وتشير بيانات الهيئة العامة لتنمية الصادرات إلى سرعة تطور سوق الزجاج في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٣) والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا في أعداد المنشآت من ٢٣ منشأة عام ٢٠٢٠ إلى ٨٥ منشأة عام ٢٠٢٣، بنسبة نمو بلغت ٢٦٩,٦٪. وعلى مستوى التوزيع الجغرافي لصانع الإنتاج، استحوذت محافظة القليوبية على العدد الأكبر من المنشآت، والتي بلغ عددها ٢٥ منشأة في عام ٢٠٢٣، وذلك بنسبة ٢٩,٤٪ من إجمالي المنشآت العاملة في إنتاج وصناعة الزجاج، تليها محافظة الشرقية بـ ١٨ منشأة، ثم محافظة الجيزة بـ ١٠ منشآت.

-التصدير: بلغت قيمة الصادرات المصرية من الزجاج ٦٤٣,٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٤، والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا بنسبة ٥,٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، وخلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٤) سجلت الصادرات المصرية من الزجاج أعلى قيمة لها في عام ٢٠٢٢ إذ بلغت ٦٧٩,٣ مليون دولار. وفي عام ٢٠٢٤، تصدرت تركيا قائمة الدول المستوردة للزجاج ومصنوعاته من مصر، بما نسبته ١٤٪ من إجمالي الصادرات المصرية من الزجاج ومنتجاته، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٠,٢٪، ثم البرازيل بنسبة ٧,١٪، والمغرب بنسبة ٦,٦٪، بما يعكس ما تحظى به مصر من سوق تصديرية متنوعة تعتمد على عدد كبير من الدول المستوردة.

جهود حكومية

وعن الجهود الحكومية لتعزيز صناعة الزجاج في مصر، أشار التقرير إلى تنوع هذه الجهود بين طرح مزايدات عالمية للتنقيب عن الخامات المعدنية، وإنشاء مصانع متخصصة في إنتاج الطاقة الشمسية والزجاج، وتطوير الصناعات القائمة لدعم الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات. وفيما يلي نستعرض أبرز هذه الجهود والإنجازات التي تحققت في هذا الإطار:

-طرح مزايدة عالمية للمستثمرين في التنقيب عن خامات رمل الكاولين ورمل الزجاج.

-توقيع مذكرة تفاهم بشأن إنشاء مصنعين لإنتاج خلايا الطاقة الشمسية والألواح الشمسية بالتعاون مع شركات إماراتية وصينية.

-تشجيع إقامة العديد من مصانع الزجاج في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

-تطوير شركة النصر للزجاج والبلور بالشراكة مع القطاع الخاص، وتجديد وتحديث خطوط الإنتاج.

وقد أوضح التقرير أنه يمكن الوقوف على اتجاهات صناعة الزجاج في مصر والتوجه نحو الاستدامة في تلك السوق المتنامية من خلال المحاور التالية:

-النمو السريع لاستثمارات الإسكان: بلغ معدل نمو الاستثمارات الإسكان في مصر ٣١٣٥,٨٪ في عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، والبالغة ٢٦٢,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٨,١ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣.

-الإنتاج لتلبية مستهدفات توليد الطاقة الشمسية: حيث بلغت النسبة المتوقعة لمساهمة قدرات الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة ٤٢٪ خلال عام ٢٠٣٠، وذلك وفقا للاستراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة.

كما بلغت قيمة الاستثمارات في توطين صناعة زجاج الألواح الشمسية ٧٠٠ مليون دولار وذلك بالتعاون بين الدولة المصرية والشركة الصينية "سينجين نيو كيبينج تكنولوجي" في ١٨ مارس ٢٠٢٥، ضمن خطة تصنيع مكونات محطات الطاقة المتجددة في السوق المصرية.

سوق عالمي

وأشار التقرير إلى أن حجم سوق تصنيع الزجاج العالمية المتوقع في عام ٢٠٢٥ وفقا لشركة بريسيدنس للأبحاث والاستشارات يبلغ نحو ٢١١,٧٦ مليار دولار مقابل نحو ٢٠٠,١٥ مليار دولار عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يتجاوز نحو ٣٥١,٧٤ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٤، بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٥,٨٪ خلال الفترة من عام ٢٠٢٥ وحتى عام ٢٠٣٤، مدفوعا بالنمو المتزايد في الطلب على المنتجات الزجاجية والتوجه نحو الاستدامة.

كما بلغ حجم سوق تصنيع الزجاج في منطقة آسيا والمحيط الهادي في عام ٢٠٢٤ نحو ٨٠,٠٦ مليار دولار، لتستحوذ على أعلى حصة سوقية عالميا بلغت ٤٠٪ في ذلك العام؛ ومن المتوقع أن تواصل هذه السوق نموها لتصل قيمتها إلى نحو ١٤٠,٧٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٤، مدفوعة بمعدل نمو سنوي مركب يُقدر بنحو ٦٪ خلال الفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٤.

أشار التقرير إلى أن الحصة السوقية لقطاع الحاويات الزجاجية بلغ ٥٠٪ من إجمالي السوق العالمية للزجاج ومنتجاتها خلال عام ٢٠٢٤، ويعزي هذا بشكل أساسي إلى التوجه لتقليل استخدام العبوات البلاستيكية واستبدالها بالعبوات الزجاجية.

وأوضح التقرير أنه خلال عام ٢٠٢٣، احتل الزجاج والأواني الزجاجية المرتبة رقم ٤٢ من حيث قيمة التجارة العالمية، بما نسبته ٠,٣٨٪ من إجمالي التجارة العالمية، كما بلغت قيمة الصادرات العالمية من الزجاج ومنتجاته ٨٩,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤، مرتفعة من ٧٦,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٩٣,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢.

أشار التقرير إلى أنه على مستوى أسواق التصدير العالمية، كانت الدول الرئيسة المصدرة للزجاج والأواني الزجاجية في عام ٢٠٢٤؛ هي الصين (٢٥,٥ مليار دولار)، وألمانيا (٧,٩ مليارات دولار)، والولايات المتحدة الأمريكية (٦,١ مليارات دولار)، وفرنسا (٣,٥ مليارات دولار)، وبولندا (٣,١ مليارات دولار).

وعلى مستوى الواردات، أوضح التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية جاءت كأكبر الدول المستوردة للزجاج ومصنوعاته في عام ٢٠٢٤، بواقع (٩,٨ مليارات دولار)، تليها الصين (٦,٥ مليارات دولار)، وألمانيا (٥,٥ مليارات دولار)، وفرنسا (٤,٣ مليارات دولار)، وإيطاليا (٣,٠ مليارات دولار).

أشار التقرير إلى أن حجم الانبعاثات الكربونية التي يُصدرها تصنيع الزجاج عالميا بلغت ٩٥ مليون طن متري من ثاني أكسيد الكربون سنويا، ويُعزي ذلك إلى درجات الحرارة القياسية التي يتطلبها صهر المواد الخام، وذلك وفقا للوكالة التنفيذية الأوربية للمناخ والبنية التحتية والبيئة، وللتغلب على ذلك تم العمل على زيادة كفاءة الطاقة وتقليل استهلاك الوقود، عبر استخدام نسبة متزايدة من كسر الزجاج في العملية الصناعية؛ إذ يتميز الزجاج بإمكانية خضوعه لإعادة التدوير بشكل كامل، ولأكثر من مرّة، دون أن يفقد أيًا من خصائصه وجودته، بما يعزز من كفاءة الإنتاج ويوفر مزايا بيئية واقتصادية متعددة، منها:

- توفير المواد الخام: يُسهم كل طن من الزجاج المُعاد تدويره في الحفاظ على أكثر من طن من الموارد الطبيعية (الرمل ورماد الصودا والحجر الجيري).

- خفض استهلاك الطاقة: فكل زيادة بنسبة ١٠٪ في كسارات الزجاج ضمن خليط التغذية، تخفض احتياجات الفرن من الطاقة بنحو ٢-٣٪.

- تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري: حيث يُسهم كل ٦ أطنان من زجاج الحاويات المعاد تدويره في تقليل طن من ثاني أكسيد الكربون.

- إطالة عمر أفران الصهر: من خلال إضافة كسر الزجاج إلى خليط التصنيع؛ مما يجعله أقل تآكلا، ويخفض درجة حرارة الانصهار من ٢٨٠٠ درجة فهرنهايت، إلى ٢٦٠٠ درجة فهرنهايت.

- عدم وجود نواتج ثانوية للمعالجة: إعادة تدوير الزجاج في نظام الحلقة المغلقة، لا ينتج عنه أية نفايات أو نواتج ثانوية إضافية.

أوضح التقرير أن حجم السوق العالمية للزجاج المعاد تدويره بلغ ٣,٦٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٣,٨٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٥، وإلى نحو ٦,٣٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٣ بمعدل سنوي مركب قدره ٦,٤٪ خلال الفترة المتوقعة ٢٠٢٥ - ٢٠٣٣.

عدد المنشآت العاملة في الإنتاج والصناعة 85 منشأة في عام 2023 بتكلفة استثمارية بلغت 27,5 مليار جنيه

رضوى عبدالله

مصر تؤمن احتياجاتها و تجني مليارات الدولارات من رسوم التسييل و عقود التصدير

تعديل اتفاق الغاز مع إسرائيل في أضخم صفقة طاقة بين البلدين وزيادة الصادرات إلى ٤,٦ تريليون قدم مكعب وإيرادات محتملة بـ٣٥ مليار دولار ..

في خطوة تُعد الاكبر من نوعها في تاريخ صادرات الطاقة بين مصر وإسرائيل ، كشفت شركة "نيو ميد إنرجي «، الشريك في حقل "ليفياثان" الإسرائيلي، عن توقيع تعديل جوهري على اتفاق تصدير الغاز الطبيعي إلى مصر، يشمل زيادة ضخمة في الكميات المتفق عليها، مع تمديد فترة التوريد حتى عام ٢٠٤٠ .

وبحسب البيان الرسمي الصادر عن الشركة، فإن التعديل الموقع مع شركة "أوشن إنرجي» المصرية يتضمن إضافة نحو ٤,٦ تريليون قدم مكعب (ما يعادل ١٣٠ مليار متر مكعب) من الغاز الطبيعي إلى الاتفاق الأصلي، موزعة على مرحلتين، الأولى: تشمل تصدير نحو ٧٠٦ مليارات قدم مكعب (٢٠ مليار متر مكعب) فور دخول التعديل حيز التنفيذ .

أما الثانية: فتنص على تصدير ما يصل إلى ٣,٩ تريليون قدم مكعب (١١٠ مليارات متر مكعب)، لكنها مشروطة باستيفاء متطلبات استثمارية وتوسعة في البنية التحتية لنقل الغاز ، كما أن الاتفاق المعدل يمدد فترة التصدير حتى عام ٢٠٤٠، أو حتى استنفاد الكمية الإضافية المتفق عليها، أيهما يحدث أولاً.

وقال يوسي أبو، الرئيس التنفيذي لشركة نيو ميد الشريكة في حقل ليفياثان الإسرائيلي للغاز لوكالة رويترز، الأسبوع الماضي ، إن صفقة بيع ليفياثان نحو ١٣٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى مصر حتى ٢٠٤٠ ستسهم في تحقيق أمن الإمدادات للقاهرة.

وأشار قائلاً: "إنها أفضل بكثير جداً من أي بديل للغاز الطبيعي المسال، وستوفر مليارات الدولارات للاقتصاد المصري" . وأضاف: "أعتقد بالتأكيد أن ذلك سيحقق نمواً في الاقتصاد المصري ويضمن أمن الطاقة».

وشهدت مصر، أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان، انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي على مدى العامين الماضيين، نتيجة لضغوط الماليات الحكومية وندرة النقد الأجنبي وقلة إمدادات الغاز الطبيعي وتراجع إنتاج الحقول المحلية، وفي مقدمتها حقل ظهر.

وتشير تقديرات إلى أن فاتورة واردات مصر من الغاز الطبيعي المسال قد ترتفع إلى نحو ٢٠ مليار دولار هذا العام، بزيادة تقارب ٦٠٪ مقارنة بـ١٢,٥ مليار دولار خلال العام الماضي.

وتخلت الحكومة المصرية عن خططها لتصبح مركزاً لتزويد أوروبا بالغاز، وعادت لتكون مستورداً صافياً للغاز، إذ وقعت خلال الأشهر القليلة الماضية اتفاقيات مع شركات طاقة وشركات تجارة لشراء ما بين ١٥٠ و١٦٠ شحنة من الغاز الطبيعي المسال، وخلال حرب استمرت ١٢ يوماً بين إسرائيل وإيران في يونيو الماضي، توقفت صادرات حقل ليفياثان لأسباب أمنية وفق بيانات صادرة عن حكومة الاحتلال.

وكشفت وكالة بلومبرج الأمريكية قبل أيام عن تقديرات تشير إلى أن فاتورة واردات مصر من الغاز الطبيعي المسال قد ترتفع إلى نحو ٢٠ مليار دولار هذا العام، بزيادة تقارب ٦٠٪ مقارنة بـ١٢,٥ مليار دولار خلال العام الماضي، في ظل تزايد الطلب المحلي وتراجع الإنتاج.

وبدأ حقل ليفياثان تزويد مصر بالغاز بعد وقت قصير من بدء الإنتاج في عام ٢٠٢٠. ووقعت الشركة اتفاقية أولية في عام ٢٠١٩ لتزويد القاهرة بحوالي ٦٠ مليار متر مكعب أو ٤,٥ مليارات متر مكعب سنوياً، ومن المتوقع أن يجري تزويدها بالكامل في السنوات الأولى من العقد الذي يبدأ في ٢٠٣٠.

وقالت شركة نيوميد إن ليفياثان، أكبر حقل للغاز الطبيعي في البحر المتوسط، زوّد مصر بنحو ٢٣,٥ مليار متر مكعب من الغاز منذ عام ٢٠٢٠.

وتستورد مصر بشكل أساسي الغاز الطبيعي من تل أبيب منذ عام ٢٠٢٠، إذ تُقدَّر الكمية بنحو ٨٠٠ مليون قدم مكعبة يومياً. ويُقدَّر إنتاج مصر من الغاز الطبيعي حالياً بنحو ٤,٢ مليارات قدم مكعبة يومياً، بينما يبلغ الطلب المحلي نحو ٦,٢ مليارات قدم مكعب يومياً، ويرتفع عادة إلى ٧ مليارات قدم مكعبة يومياً خلال أشهر الصيف، مع تزايد الطلب على الكهرباء، خصوصاً من أجل التبريد.

وتشكل الصفقة الجديدة محطة مفصلية في التعاون الإقليمي في مجال الطاقة، إذ تعزّز مكانة إسرائيل مصدراً رئيسياً للغاز في شرق المتوسط، في وقت تسعى فيه مصر إلى تلبية احتياجات الأسواق المحلية وتفادي حدوث انقطاعات في الكهرباء خلال فصل الصيف، مع ترسيخ موقعها مركزاً إقليمياً لتسييل وتجارة الغاز. وتندرج هذه الخطوة ضمن شبكة تعاون أوسع تشمل اليونان وقبرص، في ظل سعي أوروبا لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي.

وبالتوازي مع الإعلان عن الاتفاق المعدل ، نقلت تقارير إعلامية عن مسؤول حكومي تصريحات قال فيها إن مصر تستورد حالياً نحو ١,١ مليار قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي الإسرائيلي، على أن ترتفع هذه الكمية إلى ١,٢ مليار قدم مكعب يومياً بدءاً من يناير المقبل، في خطوة تعكس الزيادة التدريجية في تدفقات الوقود ضمن التفاهمات الجديدة.

وأضاف أن شحنات مصر من الغاز الإسرائيلي ستواصل الارتفاع لتتراوح بين ١,٥ و١,٦ مليار قدم مكعب يومياً بنهاية عام ٢٠٢٦ وحتى مطلع ٢٠٢٧، مع استكمال مراحل التوسع في البنية التحتية لخطوط النقل والاستيراد.

ووفقاً للتقديرات التي أوردتها "نيو ميد" في بيانها الرسمي، فإن الإيرادات المحتملة من الاتفاق المعدل قد تصل إلى ٣٥ مليار دولار إذا تم تصدير الكميات بالكامل حتى نهاية فترة التعاقد.

وتُعد هذه الصفقة هي الأكبر بين اتفاقات الطاقة الموقعة بين مصر وإسرائيل، وتأتي في وقت تسعى فيه القاهرة إلى تعزيز إمداداتها من الغاز لتلبية الطلب المحلي ودعم خططها التصديرية الإقليمية، خصوصاً مع تطلعها للعب دور محوري كمركز إقليمي لتداول الطاقة في شرق المتوسط.

غاز قبرص

كانت مصر وقبرص اتفقتا مؤخرا على تسريع خطط ربط حقلي «كرونوس» و«أفروديت» القبرصيين في المياه العميقة بالبحر المتوسط بمرافق حقل «ظهر»، بطاقة إجمالية تصل إلى ١,٣ مليار قدم مكعب يومياً بحلول عام ٢٠٢٨ .

وبحسب تقارير إعلامية ، تتطلع القاهرة إلى بدء تلقي نحو ٥٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من حقل «كرونوس» بحلول نهاية ٢٠٢٧، في ظل ارتفاع الطلب المحلي على الغاز الطبيعي ، فيما تستهدف شركة «إيني» الإيطالية، التي تدير الحقل، الانتهاء من مد خط أنابيب بحري بطول ٩٠ كيلومتراً لنقل الغاز إلى محطة المعالجة البرية في بورسعيد في ٢٠٢٧، حيث سيُضخ جزء من الإنتاج إلى الشبكة القومية للغازات الطبيعية على أن يتم تصدير الباقي .

تأتي هذه الخطوة بعدما وقعت مصر وقبرص اتفاقيات في فبراير الماضي، بهدف إعادة تصدير وتسويق الغاز القبرصي سيجري بموجبها نقل إنتاج حقل الغاز "كرونوس"، الواقع قبالة الساحل الجنوبي الغربي في قبرص، وحقل "أفروديت"، الكائن جنوب شرق الجزيرة، إلى منشآت الإسالة المصرية في إدكو ودمياط، قبل تصديره كغاز طبيعي مسال.

وتكتسب هذه الاتفاقيات أهمية كبرى بالنسبة إلى مصر، التي سعت خلال السنوات الأخيرة إلى عقد شراكات مع الدول المجاورة لتعويض الانخفاض الحاد في إنتاجها المحلي.

وذكرت التقارير الإعلامية أن القاهرة "اتفقت مع الجانب القبرصي، على اكمال ربط ٨٠٠ مليون قدم مكعب غاز يومياً من حقل أفروديت، بمرافق حقل ظهر بنهاية عام ٢٠٢٨"، مضيفاً أن ربط خط الأنابيب البحري بالمياه العميقة من حقل "أفروديت" بمرافق "ظهر" البحرية بدلاً من ربطه مباشرة بالشبكة القومية للغازات في مصر يوفر أكثر من ٤٠٪ من تكلفة إنشاء خط الأنابيب.

وتسعى مصر لاستغلال السعة المتاحة في مرافق حقل "ظهر" من خط أنابيب ومحطة معالجة الغاز البرية، وذلك بعد انخفاض الإنتاج من المشروع إلى نحو ١,٣٨ مليار قدم مكعب غاز يومياً مقارنة مع نحو ٣,٢ مليار قدم في ٢٠٢٠.

وتُقدر احتياطيات حقل "أفروديت"، المُكتشف في ٢٠١١، بحوالي ٤,٤ تريليون قدم مكعب (١٢٥ مليار متر مكعب) من الغاز الطبيعي، لكنه لم يدخل مرحلة التطوير بعد. وتملك شركة "شيفرون قبرص" حصة تشغيلية تعادل ٣٥٪ في الحقل، بالشراكة مع "بي جي قبرص ليمتد" التابعة لمجموعة "شل"، و"نيو ميد إنرجي" التي تمتلك ٣٠٪. فيما تبلغ احتياطيات حقل "كرونوس"، الذي تديره شركة "إيني" وتساهم فيه "توتال" الفرنسية، حوالي ٢,٥ تريليون قدم مكعب.

تخفيف أزمة الإمدادات

وخلال الشهر الماضي ، دخلت محطتان عائمتان جديدتان للغاز الطبيعي المسال حيز التشغيل في مصر، ما وفّر بعض الانفراج في أزمة الطاقة التي تُعاني منها البلاد، بعد أن تحوّلت العام الماضي من دولة مصدّرة إلى دولة مستوردة للوقود نتيجة انخفاض الإنتاج المحلي وارتفاع الطلب.

واستقبلت محطة "إنرجوس إسكيمو" في ميناء العين السخنة المُطل على البحر الأحمر، شحنتين من الغاز الطبيعي المسال منذ أواخر الأسبوع الماضي، حسبما أظهرت بيانات تتبع السفن على "بلومبرج" ، كما أصبحت وحدة التخزين العائمة وإعادة التغويز الثانية في الموقع ذاته، "إنرجوس باور"، جاهزة للعمل واستقبال الشحنات .

وتعتمد مصر على الغاز الطبيعي المسال لتوفير الكهرباء لسكانها الذين ينمو عددهم باستمرار، ولتغذية قطاعاتها الصناعية، ويزداد الطلب في أشهر الصيف الحارة بسبب استهلاك التكييف.

ومع انخفاض الإنتاج المحلي في العام الماضي، تحوّلت مصر من مصدر صافٍ إلى مستورد صافٍ للغاز، وكانت تعتمد حتى وقت قريب على محطة واحدة فقط لتلبية وارداتها، وهي السفينة "هوغ غاليون" الراسية أيضاً في ميناء العين السخنة.

ومع تصاعد الطلب المحلي، استأجرت مصر المزيد من الوحدات العائمة، ووقعت الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس" اتفاقيات ضخمة مع موردين لبدء تسليم الشحنات في يوليو. لكن بعض الشحنات تأجلت إلى أغسطس لعدم جهوزية المحطات الجديدة بعد .

ومع بدء تشغيل المحطتين الجديدتين، رست ناقلة الغاز "إيزابيلا"، المحملة بشحنة أميركية، اليوم الإثنين بجانب محطة "إنرجوس إسكيمو"، بحسب بيانات التتبع ، وكانت أول شحنة قد وصلت من غينيا الاستوائية على متن الناقلة "جرازينا جيشيستكا"، والتي أفرغت حمولتها في المحطة ذاتها .

أما محطة "إنرجوس باور"، وهي المحطة الثالثة، فقد استلمت شحنة التبريد في محطة التصدير المعطّلة في دمياط، ووصلت بعد ذلك إلى العين السخنة، وفقاً للبيانات.

البحث عن الغاز

في السياق تعتزم الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» تقليص حجم التراجع الشهري في إنتاج عدد من حقول الغاز الطبيعي إلى متوسط ٥٠ مليون قدم مكعبة شهريا خلال الربع الثالث من العام.

وقال مسئول بالشركة في تصريحات إعلامية إن "إيجاس" وصلت بحجم التراجع الشهري في إنتاج الغاز الطبيعي بعد من الحقول البحرية إلى ٩٠ مليون قدم مكعبة خلال الربع الثاني من ٢٠٢٥، مقابل تراجع بلغ نحو ١٢٠ مليون قدم مكعبة شهريًا في الربع الأخير من عام ٢٠٢٤.

وأشار إلى أن وزارة البترول المصرية تمكنت بالتنسيق مع الشركاء الأجانب من توفير ما يزيد على ٣٠ مليون قدم مكعبة شهريًا في أقل من ٦ أشهر، غالبيتها من حقول غاز بالمياه العميقة في البحر المتوسط.

وأرجع المسؤول خفض التراجع الشهري في إنتاج الغاز إلى أعمال التنمية التي جرى تنفيذها في حقول الغاز الطبيعي بالبحر المتوسط وخليج السويس وغيرها من مكامن الغاز المصرية، بجانب الاعتماد على برامج حقن جديدة للآبار وإدارة للخزانات.

وقال إن وزارة البترول المصرية اتفقت مع الشركاء على استخدام بعض المواد الكيماوية والمحفزات التي تحافظ على معدلات الإنتاج اليومية دون تراجع وإضافة كميات جديدة للغاز المستخرج من الآبار القديمة، بجانب تعظيم الإنتاج المستهدف من الحقول الجديدة عما كان مُخططا له.

من جانبه ، أكد الدكتور عطية عطية، عميد كلية هندسة الطاقة والبيئة بالجامعة البريطانية، أن هناك فرصًا واعدة لاكتشاف حقول جديدة قد ترفع الاحتياطي المصري من الغاز والنفط، مثل الحقول الواقعة قرب حدود قبرص، التي تضم احتياطيًا يصل إلى ١٠ تريليونات قدم مكعب.

وقال عطية، إن السبب الرئيسي وراء عدم ارتفاع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي حتى الآن يعود إلى «سوء إدارة الخزانات والموارد» خلال السنوات الماضية، رغم امتلاك البلاد احتياطات ضخمة من الغاز.

وذكر أن الضغط داخل الخزانات تراجع بشكل حاد نتيجة لعدم الإدارة المثلى، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في الإنتاج، مشيرًا إلى أن هناك احتياطيًا مؤكدًا يبلغ نحو ٢,١ تريليون متر مكعب، واحتياطيًا غير مؤكد يصل إلى ٥ تريليونات متر مكعب.

بدوره قال الدكتور أحمد جمال الدين، خبير شؤون الطاقة، إن التعديل الجديد على اتفاق تصدير الغاز من إسرائيل إلى مصر يمثل نقلة نوعية في العلاقات الطاقوية بين البلدين، ويُعد من أكبر التعاقدات التي أُبرمت في منطقة شرق المتوسط خلال العقد الأخير.

وأضاف أن الاتفاق يمنح مصر قدرة أكبر على التخطيط طويل المدى لتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالإنتاج المحلي وتقلبات السوق العالمية، لافتًا إلى أن الكميات الإضافية المقرر استيرادها ستُستخدم جزئيًا في تغذية السوق المحلي، بينما سيتم تسييل الجزء الأكبر وإعادة تصديره، ما يسهم في تعظيم العوائد من محطات الإسالة في إدكو ودمياط.

وشدد على أن الاتفاق المعدل يضع أمام مصر فرصة حقيقية لتحقيق إيرادات مباشرة وغير مباشرة تصل إلى عدة مليارات من الدولارات، سواء عبر رسوم التسييل أو عبر عقود التصدير، لكنه في الوقت ذاته يتطلب تسريع وتيرة الاستثمارات في البنية التحتية لخطوط النقل والتوسعة الفعلية لمحطات الإسالة لضمان استيعاب التدفقات المتزايدة.

القاهرة تسعى لتلقي نحو 1,3 مليار قدم من الغاز القبرصي بنهاية 2028 ..

محمد محيي الدين

مصر وفيتنام .. علي طريق الشراكة الشاملة

الرئيس الفيتنامى يعلن اعتزامه تعيين منسق وتحديد آلية لترفيع العلاقات إلى مستوى الشراكة الشاملة..

فتحت زيارة الرئيس الفيتنامي " لوونج كوونج " إلي مصر خلال الأسبوع الماضي ، ولقاءاته بكبار المسئولين وعلي رأسهم الرئيس السيسي ورئيس الوزراء الدكتور مصطفي مدبولي آفاقا جديدة لتعزيز التعاون بين البلدين .

وبحسب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فإن قيمة التبادل التجاري بين مصر وفيتنام وصلت إلى ٦٣٤ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ٦٠٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣ .

أشار التقرير إلي أن قيمة الصادرات المصرية لفيتنام بلغت ٥٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ٥٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣ بينما بلغت حجم الواردات المصرية من فيتنام ٥٨٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ٥٥٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣ .

وتضمنت قائمة أهم المجموعات السلعية التي صدرتها مصر إلى فيتنام خلال عام ٢٠٢٤ : . قطن وخيوط ومنسوجات بقيمة ١٣ مليون دولار ، . سكر ومصنوعات سكرية بقيمة ٨ مليون دولار ، . فواكه واثمار بقيمة ٤ مليون دولار ، الات وأجهزة كهربائية بقيمة ٤ مليون دولار ، لدائن ومصنوعاتها بقيمة ٣ مليون دولار .

و ذكر التقرير أن أهم المجموعات السلعية التي استوردتها مصر من فيتنام خلال عام ٢٠٢٤ تضمنت : الات وأجهزة كهربائية بقيمة ٢٢٨ مليون دولار ، بن وشاى وبهارات بقيمة ٨٣ مليون دولار ، مطاط ومصنوعاته بقيمة ٦٠ مليون دولار ، أسماك وقشريات ورخويات بقيمة ٣٨ مليون دولار ، و أحذية وأجزاؤها بقيمة ٢٤ مليون دولار .

كما بلغت قيمة تحويلات المصريين العاملين في فيتنام ١,٢ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ٨٩٨ ألف دولار خلال العام المالى ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، بينما بلغت قيمة تحويلات الفيتناميين العاملين بمصر ١٣٣ ألف دولار خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ٣٧٢ ألف دولار خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣

في سياق متصل

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 10 أغسطس 2025 ● العدد 803

ارتفاع صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي إلى ١٤,٩٤ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٥

كشفت أحدث بيانات إحصائية شهرية للبنك المركزي المصري، عن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي المصري إلى ١٤,٩٤ مليار دولار (بما يُعادل ٧٤١,٨١٣ مليار جنيه) بنهاية يونيو ٢٠٢٥، مقابل ٥,٢٢٥ مليار دولار (بما يعادل ٢٦٥,٨٩٨ مليار جنيه) بنهاية ٢٠٢٤، بمعدل نمو بلغ ١٨٥,٩٪، وزيادة إجمالية قدرها ٩,٧٢ مليار جنيه.

ويمثل بند صافي الأصول الأجنبية الفرق بين الأصول المستحقة للجهاز المصرفي على غير المقيمين والتزاماته تجاههم، ويعكس التغير في هذا البند صافي معاملات الجهاز المصرفي (بما في ذلك البنك المركزي) مع الخارج خلال الفترة المعنية.

وتساهم الزيادة في صافي الأصول الأجنبية في تعزيز قدرة الجهاز المصرفي على تلبية الطلب على العملة الأجنبية، مما يدعم استقرار سوق الصرف ويحافظ على سعر الجنيه أمام باقي العملات.

بالتعاون بين البنك المركزي المصري ووزارة التعليم العالي والمعهد المصرفي

إطلاق أول برنامج جامعي من نوعه لتدريس العلوم المصرفية في عدد من كليات التجارة بدءًا من العام الدراسي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

أطلق البنك المركزي المصري، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الأعلى للجامعات، والمعهد المصرفي المصري (EBI)، برنامج شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية.

سيتم تدريس هذا البرنامج، وهو الأول من نوعه، في كليات التجارة بعدد من الجامعات المصرية بدءًا من العام الدراسي ٢٠٢٥/٢٠٢٦. تأتي هذه الخطوة كجزء من استراتيجية وطنية لإعداد جيل جديد من الكفاءات المصرفية التي تهدف إلى تعزيز التنمية المالية والاقتصادية.

فعالية الإطلاق وحضور المسؤولين

جاء الإعلان عن البرنامج خلال فعالية نُظمت لهذا الغرض، بحضور مجموعة من المسؤولين والشخصيات البارزة في القطاع المصرفي والأكاديمي. كان من بين الحضور: حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات.

بالإضافة إلى حسين عيسى، رئيس جامعة عين شمس الأسبق ومنسق المجلس الرئاسي التخصصي للتنمية الاقتصادية ورئيس لجنة قطاع الدراسات التجارية ومستشار وزير التعليم العالي للسياسات المالية والاقتصادية، عبد العزيز نصير، المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري، عادل عبد الغفار، المتحدث الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتامر راضي، أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث بجامعة عين شمس.

بالإضافة إلى لفيف من رؤساء مجالس إدارات البنوك المصرية ورؤساء الجامعات وعمداء كليات التجارة والمختصين في مجال التعليم العالي.

خلال الفعالية، تم توقيع اتفاقية شراكة بين المعهد المصرفي المصري وعدد من الجامعات المشاركة في البرنامج، بهدف تنسيق وتنظيم أوجه التعاون وضمان نجاح البرنامج.

يهدف البرنامج إلى تزويد الطلاب بالمعرفة المتخصصة، والمهارات العملية، والأسس الأخلاقية اللازمة للنجاح في عالم بنكي يتطور باستمرار، خاصة في ظل التحول الرقمي المتسارع والتحديات الاقتصادية المتزايدة.

وقد صرح حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، بأن البرنامج يمثل «خطوة رائدة لتعزيز المهارات والكوادر المتميزة بالقطاع المصرفي، ويساهم في إعداد قادة المستقبل من المصرفيين المؤهلين على أعلى مستوى».

وأضاف أن "تمكين الشباب بالمهارات المصرفية العالمية هو استثمار استراتيجي طويل الأمد يقدم دفعة قوية للقطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية».

وأوضح المحافظ أن البرنامج يُمَكن الطلاب من اكتساب مهارات متقدمة في العلوم المصرفية المختلفة، مثل:

الشمول المالي.

أساسيات الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية.

إدارة المخاطر.

اللوائح التنظيمية المصرفية المتقدمة.

الخدمات المصرفية المستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وأضاف المحافظ أن الطلاب سيحظون بفرص تدريب عملي مكثف ودراسات عملية بالتعاون مع مختلف البنوك في السوق المصري.

هذا التدريب سيضمن تزويد سوق العمل المصرفي محليًا وعالميًا بخريجين ليسوا فقط مؤهلين علميًا، بل يمتلكون أيضًا الخبرة العملية اللازمة للانخراط الفوري في العمل والمساهمة بفاعلية في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

رؤية وزارة التعليم العالي

أعلن أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أن إطلاق البرنامج يأتي من إيمان الوزارة والبنك المركزي بأهمية التعاون والتكامل لتقديم برامج دراسية حديثة تواكب احتياجات سوق العمل.

وأشار إلى أن هذا البرنامج يعد الأول من نوعه، حيث يطرح بالشراكة بين الوزارة والبنك المركزي، ويعتمد على مناهج علمية متخصصة وأساليب تعليمية حديثة، بالإضافة إلى توفير فرص تدريب عملي داخل البنوك.

وأضاف الوزير أن البرنامج سيبدأ في العام الدراسي القادم في بعض الجامعات المصرية تمهيدًا لتوسيع نطاق تنفيذه خلال السنوات المقبلة، معربًا عن أمله في أن يساهم هذا البرنامج في تنمية مهارات الخريجين بالقطاع المصرفي لدعم الاقتصاد القومي.

وأوضح أيمن عاشور أن البرنامج يستهدف تأهيل وتدريب الشباب والطلاب الراغبين في الالتحاق بمجال الأنشطة والخدمات المالية والمصرفية، بما يعزز دورهم في دعم جهود التنمية.

ويتم ذلك من خلال استحداث شهادة علمية جديدة تمنح بدرجة بكالوريوس متخصص في العلوم المصرفية في الجامعات والمعاهد بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة، بهدف إعداد كوادر مصرفية وفقًا لأهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي.

وأكد أن هذا البرنامج يمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق التكامل مع مختلف جهات الدولة، ويسهم في تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للنجاح.

دور المجلس الأعلى للجامعات

في السياق نفسه، أوضح مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، أن المجلس يولي أهمية خاصة لضمان توافق المناهج الدراسية مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل المستقبلي، بما ينسجم مع رؤية الدولة وخطتها الاستراتيجية ٢٠٣٠.

وأشار إلى أن المجلس الأعلى للجامعات، في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢٥، أصدر قرارًا باعتماد اللائحة الدراسية الموحدة لبرنامج جديد يمنح درجة البكالوريوس في التجارة بتخصص العلوم المصرفية.

سيقدم البرنامج بنظام الساعات المعتمدة ويُدرس باللغة الإنجليزية داخل كليات التجارة بالجامعات المصرية.

وأضاف مصطفى رفعت أن البرنامج صُمم وفقًا للإطار العام للتعليم العالي في مصر، لإعداد كوادر مصرفية مؤهلة من خلال دمج التعليم الأكاديمي بالتدريب العملي في البنوك والمؤسسات المالية، مع منح شهادات مهنية معتمدة بجانب شهادة التخرج، مما يعزز فرص الخريجين في سوق العمل.

فيما صرح عبد العزيز نصير، المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري، قائلا: «فخورون جدًا بهذا التعاون المثمر لإطلاق بكالوريوس العلوم المصرفية.

هذا البرنامج ليس مجرد إضافة أكاديمية، بل هو استجابة حقيقية لاحتياجات سوق العمل المصرفي المتغيرة". وأضاف أن المعهد المصرفي المصري يؤمن بأن بناء الكوادر المصرفية المستقبلية يبدأ بتوفير تعليم متخصص يدمج بين النظرية والتطبيق ويقدم أحدث التقنيات والعلوم المصرفية.

وأوضح أن من يقوم بالتدريس العملي للعلوم المصرفية هم خبراء من القطاع المصرفي بالتعاون مع الكوادر المميزة من هيئات التدريس بالجامعات المشاركة.

أكد نصير أن برنامج بكالوريوس العلوم المصرفية يحرص على مواكبة التحول الرقمي من خلال دمج هذه التطورات في مناهجه الدراسية. كما يعزز البرنامج الممارسات المصرفية الأخلاقية والمسؤولة، ويدعم الحلول المالية المستدامة التي تخدم المجتمع، مما يسهم في إعداد جيل من المصرفيين القادرين على صياغة مستقبل القطاع المصرفي في مصر

ناصر..

بمناسبة اليوم العالمي للشباب ..

بنك القاهرة يشارك في فعاليات الشمول المالي ويطرح عروضاً ومزايا حصرية

في إطار مشاركة بنك القاهرة في فعاليات اليوم العالمي للشباب، وفي إطار حرصه على دعم جهود الشمول المالي برعاية البنك المركزي المصري، مشاركته الفعّالة في مختلف الفعاليات، ويحتفل باليوم العالمي للشباب من خلال تقديم مجموعة من المزايا والعروض الحصرية خلال الفترة من ١ إلى ١٥ أغسطس ٢٠٢٥ .

مزايا تحفيزية للعملاء

تتضمن حملة بنك القاهرة العديد من المزايا التحفيزية للعملاء، أبرزها فتح حسابات الشمول المالي "وفر" مجانا وبدون حد أدنى لفتح الحساب، وبدون مصاريف كشف حساب وذلك بالجنية المصري او بالدولار الأمريكي، بالإضافة الى إصدار بطاقة ميزة للخصم المباشر والبطاقات المدفوعة مقدمًا بالجنية المصري مجانا، وايضا الاشتراك المجاني في خدمات الإنترنت والموبايل البنكي ومحفظة "قاهرة كاش" للعملاء الجدد والقائمين.

مزايا حساب وفر الجاري

كما يتيح البنك حساب "وفر الجاري" و"وفر بيزنس" المخصصين لأصحاب الأنشطة الاقتصادية والمشروعات متناهية الصغر وأصحاب الأنشطة التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والعاملين المستقلين (Free lancers) الذين لا يمتلكون مستندات رسمية لإثبات نشاطهم ، وذلك بإجراءات ميسرة تشمل الإصدار المجاني دون حد أدنى وبعائد مميز يُحتسب يوميًا.

كما أصدر بنك القاهرة حساب جديد ضمن منتجات الشمول المالي "وفر مايكرو" والخاص بعملاء التمويل متناهي الصغر، والذي يسمح بالتعاملات التجارية على الحساب واستقبال وتحويل ودفع الأموال الخاصة بالنشاط مباشرة من الحساب في أي وقت.

عام مالي مميز لعملاء بنك القاهرة

يذكر أن بنك القاهرة نجح في جذب نحو ١٢٨ ألف عميل جديد من خلال حسابات الشمول المالي حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٥، حيث بلغت نسبة العملاء من فئة الشباب (١٥ إلى ٣٥ عامًا) نحو ٥٢٪ من إجمالي حسابات الشمول المالي

يتواجد البنك خلال فعاليات الحملة في العديد من المواقع الخارجية مثل الأندية، ومراكز الشباب، والجامعات، لتسهيل فتح الحسابات وتقديم الخدمات البنكية مباشرة للمواطنين. كما يعقد البنك ندوات للتثقيف المالي ودعم فئات المجتمع في عدة محافظات منها بني سويف، والفيوم، والمنيا، وسوهاج، والإسكندرية، وكفر الشيخ، والدقهلية، والمنصورة، وطنطا، فضلاً عن تعاون البنك مع شركة "بانكر لاونج" لإعداد ورش عمل للتثقيف المالي وفتح حسابات مجانية للشباب.

وفد كيني يزور البنك المركزي المصري للتعرف على تجربته الرائدة في مجال الأمن السيبراني

في ضوء الجهود المصرية المستمرة لتعزيز التعاون مع الأشقاء من الدول الإفريقية في كافة المجالات، استقبل البنك المركزي المصري وفدًا رفيع المستوى من البنك المركزي الكيني في زيارة رسمية لمدة ثلاثة أيام لقطاع الأمن السيبراني ومركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المالي (EG-FinCIRT)، والذي يمثل نموذجًا إقليميًا رائدًا في مجال الأمن السيبراني على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط.

تهدف زيارة الوفد الذي يضم ٥ متخصصين من مركز عمليات الأمن السيبراني للقطاع المصرفي (BS-SOC) التابع للبنك المركزي الكيني إلى تعزيز تبادل الخبرات والمعرفة في مجال الأمن السيبراني، والتعرف على التجربة المصرية المتميزة في بناء وتشغيل مراكز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المالي (EG-FinCIRT).

وصرح الدكتور شريف حازم، وكيل المحافظ لقطاع الأمن السيبراني أن "توالي زيارات البنوك المركزية الإفريقية للاستفادة من الخبرات المصرية في هذا المجال الدقيق، يعكس ريادة البنك المركزي المصري التي اكتسبها في مجال الأمن السيبراني، والتي تتواكب مع التهديدات الأمنية السيبرانية المتصاعدة عالميًا، بما يدعم القدرات الوطنية لاستيعاب التكنولوجيات المستحدثة والتوسع في استخدامها».

وأكد الدكتور إبراهيم مصطفى، وكيل المحافظ المساعد- رئيس مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المالي أن "مركز الاستجابة (EG-FinCIRT) يقدم نموذجًا رائدًا على المستوى الإقليمي في تعزيز استراتيجيات الأمن السيبراني، ويلعب دورًا هامًا في التنسيق مع الفرق الفنية لمراكز الاستجابة على المستويين الإقليمي والدولي، بما يعزز القدرة على مواجهة الهجمات السيبرانية التي يتزايد استخدامها بشكل مطرد لتهديد اقتصاد العديد من الدول».

وقد تناولت الزيارة استراتيجيات الكشف عن التهديدات الأمنية والتعامل معها، وأحدث طرق وآليات الاختراقات الأمنية لا سيما في مجال التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى آليات امتثال المؤسسات المالية لأفضل أطر ومعايير الأمن السيبراني المطبقة عالميًا، وكذلك آليات إصدار التصاريح اللازمة لتطبيقات التكنولوجيا المالية والحلول التقنية، بما يدعم جهود التحول الرقمي الآمن واستقرار الأسواق المحلية والإقليمية.

وجاءت الزيارة في إطار رغبة الجانب الكيني في الاستفادة من خبرة البنك المركزي المصري في تخصيص وتنفيذ استراتيجية للأمن السيبراني وآليات تطبيقها، لا سيما في إطار اتخاذ البنك المركزي الكيني حاليًا الخطوات اللازمة لتنفيذ استراتيجية متكاملة، والعمل عليها خلال الأعوام المقبلة لإنشاء منظومة متكاملة للأمن السيبراني في كينيا اقتداءً بما قام به البنك المركزي المصري، بدءًا من تأسيس وتشغيل مركز متخصص لحوادث الأمن السيبراني للقطاع المصرفي والمالي، إلى جانب وضع إطار تنظيمي للأمن السيبراني يتم تحديثه من وقت إلى آخر لرفع الجاهزية والمساعدة في التحسين المستمر لضوابط الأمن السيبراني وكذلك العمل على مراجعة ضوابط تأمين التطبيقات وأنظمة التكنولوجية الرقمية قبل التصريح باستخدامها.

ميدبنك يمنح «راية للنظم» تسهيلات ائتمانية بقيمة مليار جنيه

أعلن ميدبنك، عن تقديم تسهيلات ائتمانية متكاملة بقيمة مليار جنيه لشركة راية للنظم التابعة لمجموعة راية القابضة، وهي متخصصة في تقديم حلول تكنولوجيا المعلومات المتكاملة وخدمات التحول الرقمي للبنوك والشركات والهيئات في مختلف القطاعات لأكثر من ٢٧ عامًا.

وأوضح البنك، في بيان، أن هذه الخطوة تأتي في إطار التزام ميدبنك بدوره المحوري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وترسيخًا لاستراتيجيته التي تهدف إلى تمكين الكيانات الرائدة في السوق المصري، مثل تلك الشركات العاملة في مجالات التكنولوجيا والتحول الرقمي، حيث يحرص البنك على تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومرنة تستجيب لمتغيرات السوق وتدعم البنية التحتية الرقمية في القطاعات ذات الأولوية، بما يسهم في تعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، ورفع تنافسيته إقليميًا ودوليًا، وجذب المزيد من الاستثمارات الاستراتيجية.

وقال الدكتور عمرو الجارحي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لميدبنك، عن سعادته بهذا التعاون، إن هذا التعاون يأتي مع شركة راية للنظم في إطار استراتيجية ميدبنك التي تركز على دعم الكيانات الاقتصادية الرائدة وتمكينها من التوسع وتحقيق نمو مستدام.

وأضاف، "نحن نؤمن بأن توفير حلول تمويلية مبتكرة يلعب دورًا محوريًا في تعزيز بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار، بما يتماشى مع جهود الدولة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، مع التركيز على دعم الشركات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي مثل شركة راية للنظم، لما لها من دور محوري في تمكين البنية التحتية الرقمية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني".

وأوضحت إيمان أبوزيد، رئيس قطاع الائتمان بميدبنك، "نحرص في ميدبنك على بناء شراكات تمويلية قائمة على دراسات دقيقة وموثوقة لاحتياجات عملائنا، بما يضمن تقديم حلول ائتمانية مرنة وآمنة. وتُعد هذه التسهيلات الممنوحة لشركة راية للنظم دليلًا على ثقتنا في متانة مركزها المالي، وقدرتها على تنفيذ مشروعات توسعية ناجحة تسهم في دعم الاقتصاد المحلي".

ومن جانبه، أعرب هشام عبد الرسول، الرئيس التنفيذي لشركة راية للنظم، عن اعتزازه بالتعاون البنّاء مع ميدبنك، مؤكدا أن هذه الخطوة تعكس مدى ثقة كواحد من أبرز المؤسسات المصرفية في السوق المصري في كفاءة شركة راية للنظم وقدرتها على التوسع وتحقيق النمو.

وأشار، إلى أن تلك التسهيلات الائتمانية تمثل دفعة قوية تدعم خطط الشركة التوسعية، وتسهم في تنفيذ مشروعات استراتيجية بما يعزز من جهود التحول الرقمي في مصر، كما تمكن رايةٍ للنظم من تقديم حلول تكنولوجية أكثر تقدما لعملائها في مختلف القطاعات.

٣,١ مليار جنيه أرباح بنك قناة السويس بنهاية يونيو ٢٠٢٥

حقق بنك قناة السويس صافي أرباح بلغت ٣,١ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقارنة ب ١,٨ مليار جنيه مصري بنهاية يونيو ٢٠٢٤ محققاً نسبة نمو قدرها ٧١٪ وذلك مدعومًا بزيادة صافي الدخل من العائد بنسبة ٥٢٪ ليصل إلى ٣,٩ مليار جنيه مصري بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقارنة ب ٢,٥ مليار جنيه مصري بنهاية يونيو ٢٠٢٤.

كما سجل البنك ارتفاعاً في إجمالي المركز المالي للبنك بنسبة نمو ٢٦٪ ليصل إلى ٢٢٧ مليار جنيه مصري بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقارنة ب ١٨٠ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤ مدعوماً بزيادة الودائع بنسبة ٢٩٪ لتصل إلى ١٧٥ مليار جنيه مصري بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقارنة ب ١٣٥ مليار جنيه مصري بنهاية العام السابق.

و أرتفعت صافي محفظة القروض وتسهيلات العملاء بنسبة نمو ٢٣٪ لتصل إلى ٩١,٨ مليار جنيه مصري بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقارنة ب ٧٤,٩ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤، حيث ارتفع صافي محفظة قروض الشركات بنسبة ٢٢٪ لتصل إلى ٨٤,٨ مليار جنيه مصري بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقارنة بنحو ٦٩,٧ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤. وقد جاء النمو في محفظة القروض نتيجة تنوع تمويل القطاعات المختلفة مثل قطاع الزراعة والمقاولات والخدمات المالية والقطاع العقاري والسياحي مما أدى إلى توزيع المخاطر وتنوع عملاء محفظة البنك.

وفي قطاع التجزئة المصرفية، ارتفعت المحفظة بنسبة ٣٦٪ لتصل إلى ٧,٢ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، مقارنة بـ٥,٣ مليار جنيه في نهاية العام السابق.

قاده بنك مصر بصفته وكيل التمويل ووكيل الضمان وبنك الحساب

تحالف مصري يوافق على تمويل مشترك بقيمة ٦,٢ مليار جنيه لشركة ماونتن ڤيو

المصرف المتحد يشارك بـ 600 مليون جنيه من قيمة التمويل

أعلن تحالف مصرفي مكوّن من ستة بنوك بقيادة بنك مصر عن منحه تمويلا مشتركا طويل الأجل لصالح شركة ماونتن ڤيو للتنمية والاستثمار العقاري بقيمة ٦,٢ مليار جنيه، لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية لأحد مشروعاتها الكبرى في شرق القاهرة، والتي تبلغ إجمالا حوالي ١٤,٤ مليار جنيه.

البنوك المشاركة في التحالف

قاد بنك مصر التحالف بصفته وكيل التمويل ووكيل الضمان وبنك الحساب، وضمت قائمة البنوك المشاركة في التمويل كلا من:

المصرف المتحد (بصفته مقرضًا)

بنك QNB مصر (بصفته مقرضًا)

بنك التنمية الصناعية (بصفته مقرضًا)

البنك المصري الخليجي (بصفته مقرضًا)

بنك البركة (بصفته مقرضًا)

توقيع عقد التمويل

تم توقيع عقد التمويل يوم الأربعاء الموافق ٣٠ يوليو ٢٠٢٥، وشارك في مراسم التوقيع: محمد خيرت – رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ببنك مصر، عبد الرحمن طلعت – رئيس قطاع تمويل الشركات الكبرى والاستثمار ببنك QNB مصر، عصام مرسي – رئيس قطاع ائتمان الشركات الكبرى والقروض المشتركة ببنك التنمية الصناعية

بالإضافة إلى كل من: ألبير نسان لمعي – رئيس تمويل القروض المشتركة بالمصرف المتحد، كريم شبانة – رئيس قطاع تمويل الشركات والقروض المشتركة بالبنك المصري الخليجي، مصطفى محمد أمين مصطفى العروسي – نائب الرئيس التنفيذي ببنك البركة، عمرو سليمان – المؤسس ورئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشركة ماونتن ڤيو، وائل لطفي – الرئيس التنفيذي بالمشاركة بشركة ماونتن ڤيو وعمرو الخولي – رئيس قطاع الأعمال بالمجموعة لشركة ماونتن ڤيو

وحضر التوقيع عدد من قيادات البنوك والشركة.

تعد شركة ماونتن ڤيو للتنمية والاستثمار العقاري من أبرز المطورين العقاريين في مصر، حيث قامت على مدار أكثر من عقدين بتطوير أكثر من ٢٠ مشروعًا متكاملًا تغطي شرق وغرب القاهرة وساحلي البحر الأحمر والمتوسط. وتعتمد الشركة في نهجها على دمج الابتكار في تصميم وتنفيذ مشروعاتها وفقًا لأعلى المعايير العالمية، لضمان تقديم تجربة معيشية متكاملة تعزز جودة الحياة وتلبي تطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية.

هشام عكاشة: دعم العقارات استكمال لدورنا في التنمية الاقتصادية

صرّح هشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، بأن مشاركة البنك في تمويل المشروعات العقارية تأتي في إطار استكمال دوره الوطني في دعم الاقتصاد المصري، وضمن خطة الدولة للتنمية العمرانية المتكاملة برؤية مصر ٢٠٣٠.

وأكد أن بنك مصر يولي أهمية خاصة لدعم شركات التطوير العقاري، ويحرص على مساندتهم من خلال توفير التمويلات المناسبة، خاصة في مشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة للمساهمة في تقليل الكثافة السكانية، كما أوضح أن هذا النوع من التمويل يساهم في تنشيط قطاع العقارات، الذي يُعد من القطاعات الحيوية المؤثرة على باقي القطاعات الاقتصادية لارتباطه بمجموعة كبيرة من الصناعات والأنشطة، فضلا عن دوره في خلق فرص عمل متعددة.

عمرو سليمان: التمويل يعزز قدرتنا على تنفيذ رؤيتنا طويلة الأجل

أعرب عمرو سليمان، المؤسس ورئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشركة ماونتن ڤيو، عن تقديره الكبير لثقة البنوك المصرية في نموذج الشركة الاستثماري ورؤيتها التوسعية طويلة الأجل، مؤكدًا أن هذا التمويل سيدعم تنفيذ الخطط التوسعية بشكل سريع، ويعزز قدرة الشركة على تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة وفق أعلى معايير الاستدامة وجودة الحياة.

وأشار إلى أن هذا التعاون المالي يعكس الدور الحيوي للقطاع المصرفي في دعم التنمية العمرانية وتمكين المطورين من خلق قيم اقتصادية ومجتمعية مستدامة تلبي احتياجات المستقبل.

QNB مصر: دعم الاقتصاد الوطني عبر شراكات استراتيجية

قال محمد بدير، الرئيس التنفيذي لـ QNB مصر، إن مشاركة البنك في هذا التمويل المشترك تأتي تأكيدًا لالتزامه بدعم الاقتصاد الوطني من خلال تمويل الاستثمارات في القطاعات الحيوية، وعلى رأسها القطاع العقاري، الذي يُعد أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي.

وأوضح أن القطاع العقاري يوفر آلاف فرص العمل، ويدعم قطاعات أخرى مثل البناء والتشييد، ما ينعكس إيجابًا على الأداء الاقتصادي. وأكد أن QNB مصر يسعى دائمًا لعقد شراكات متنوعة مع كبرى شركات التطوير العقاري، وهو ما يعزز مركز البنك المالي، ويدعم التنمية المستدامة وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠.

المصرف المتحد: الاستثمارات العقارية تعيد رسم خريطة مصر

تعقيبا علي هذا الحدث، صرح أشرف القاضي - الرئيس التنفيذي للمصرف المتحد - ان مشاركة المصرف المتحد في هذا التمويل المشترك تؤكد علي حرص المصرف والتزمه الثابت بدعم خطط الدولة التنموية والمساهمة الفعالة، والتي ترتكز على تطوير البنية التحتية بطريقة متكاملة ومستدامة مما يعزز من جودة حياة المواطن.

واضاف، ان قطاع التشييد والبناء يمثل قاطرة رئيسية للنمو الاقتصادي لعدة اسباب:

١- المردود الاقتصادي الكبير- فمشروعات التشييد والبناء تعد من أكثر القطاعات الاقتصادية تحفيزا للنمو الاقتصادي. حيث تحرك أكثر من ٩٠ صناعة مرتبطة بها مثل: الأسمنت، الحديد، الأثاث، الكهرباء، والدهانات... إلخ. ومن ثم فدعم المؤسسات البنكية لهذه المشروعات يساهم في تنشيط الاقتصاد القومي ويزيد من الناتج المحلي الإجمالي.

٢- تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ - الدولة المصرية تتبنى خطة استراتيجية للتوسع العمراني وبناء مدن ذكية ومستدامة. ومن هنا ياتي دور البنوك، كمؤسسات وطنية، في ضخ الاستثمارات التمويلية لتحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا وسكانيا، مما يخفف الضغط عن منطقة الوادي والدلتا.

٣- مواجه الطلب السوقي المرتفع - فمع الزيادة السكانية، هناك طلب متزايد ومستمر على الوحدات السكنية ومناطق الخدمات والبنية التحتية. هذا يجعل مشروعات التنمية العمرانية فرصة استثمارية واعدة.

٤- دعم الاستقرار الاجتماعي - السكن الامن والجيد هو حق لكل مواطن، ودعم البنوك للمشروعات العمرانية يسهم في توفير وحدات سكنية لشرائح مختلفة، خاصة الإسكان المتوسط والاجتماعي، مما يدعم الاستقرار المجتمعي.

٥- الشراكة مع الدولة والمطورين الجادين - البنوك تلعب دور مهم كشريك تنموي مع مطورين ومع الدولة في مشروعات كبرى (مثل العاصمة الإدارية، العلمين الجديدة، والمنصورة الجديدة)، ما يعزز الثقة ويقلل نسب المخاطر.

٦- التوجه نحو التمويل الأخضر والعقارات المستدامة - مع زيادة الوعي السوقي بدات البنوك تمويل مشروعات تعتمد على معايير الاستدامة وكفاءة الطاقة والمباني الذكية، ما ينسجم مع التوجه العالمي نحو التمويل المسؤول بيئيا.

وفي نفس السياق، اشارت نيفين كشميري – نائب العضو المنتدب لقطاعات الاعمال للمصرف المتحد - ان المصرف المتحد يعتبر أحد اهم البنوك الداعمة لنشاط التشييد والبناء بجميع فئاته. وذلك نظرا لاهميته كداعم رئيسي للنهضة تنموية، فمع كل لبنة توضع في أي مشروع أو مدينة جديدة، ترسم ملامح حياة أكثر جودة للمواطن، ونفتح أبواب أمل لملايين من فرص العمل والاستثمار.

ومن جانبه، صرح فرج عبد الحميد – نائب الرئيس التنفيذي للمصرف المتحد – ان مشاركة المصرف المتحد في هذا التمويل المشترك ليست مجرد خطوة مصرفية تقليدية، بل انعكاس مباشر لدور المؤسسة الوطني في صناعة مستقبل مصر ٢٠٣٠.

بنك التنمية الصناعية: التمويل المشترك رافعة تنموية

أشار حسين رفاعي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التنمية الصناعية، إلى فخر البنك بالمشاركة في هذا التمويل، الذي يُجسد أهمية الشراكات الاستراتيجية بين البنوك الوطنية في دعم القطاعات الحيوية.. وأضاف أن التمويل يأتي في إطار توجه البنك لتقديم حلول تمويلية مبتكرة تخدم خطط التنمية المستدامة، خصوصًا في مجالات العقارات والصناعة والبنية التحتية، مؤكدًا أن التمويلات المشتركة تُعد رافعة تنموية لتوجيه رأس المال نحو مشروعات ذات قيمة اقتصادية ومجتمعية حقيقية.

شيماء مرسي

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 10 أغسطس 2025 ● العدد 803

لأول مرة .. احتياطي النقد الأجنبي يتجاوز حاجز الـ ٤٩ مليار دولار بنهاية يوليو ٢٠٢٥

كشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية لديه إلى ٤٩,٠٣٦ مليار دولار بنهاية يوليو ٢٠٢٥، مسجلا أعلى مستوى له على الإطلاق، وذلك مقابل ٤٨,٧ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٥.. و قدر البنك المركزي المصري أرصدة الذهب المدرج باحتياطي النقد الأجنبي نحو ١٣,٦٣٩ مليار دولار بنهاية يوليو ٢٠٢٥، مقابل نحو ١٣,٥٨٦ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٥.. وأضاف المركزي، أن قيمة العملات الأجنبية المدرجة في الاحتياطي النقدي ارتفعت إلى ٣٥,٢١٦ مليار دولار مقابل ٣٥,٠٧٦ مليار دولار، كما ارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة إلى ١٨٣ مليون دولار، مقابل ٤١ مليون دولار.. ويتكون الاحتياطي الأجنبي لمصر من سلة من العملات الدولية الرئيسية، تشمل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو، والجنيه الاسترليني والين الياباني واليوان الصيني، وهى نسبة توزع حيازات مصر منها على أساس أسعار الصرف لتلك العملات ومدى استقرارها فى الأسواق الدولية، وتتغير حسب خطة موضوعة من قبل مسئولي البنك المركزى المصرى.

قبل انتهائه بنهاية ٢٠٢٦

خبراء يضعون خارطة طريق لما بعد انتهاء برنامج مصر مع صندوق النقد .. و الحكومة تتعهد بتقديم البديل قبل نهاية ٢٠٢٥

برنامج مصر مع صندوق النقد أصبح قاب قوسين أو أدني من النهاية ، حيث تبدأ مصر مرحلة جديدة تحمل ملامح الاستقلال الاقتصادي، وتقترب تدريجيًا من طي صفحة طويلة من التعاون مع صندوق النقد الدولي، الذي كان أحد أبرز أركان السياسة الاقتصادية خلال العقد الماضي، حيث ينتهي البرنامج الحالي الموقع مع الصندوق بنهاية عام ٢٠٢٦، و هو ما يعني منعطفًا حاسمًا في مسيرة الاقتصاد الوطني، وتثير العديد من التساؤلات حول مدى قدرة مصر على قيادة مسيرتها الاقتصادية بشكل مستقل، والاعتماد على مواردها الذاتية دون الارتكان إلى شروط مؤسسات التمويل الدولية، وهو ما يتطلب قراءة عميقة لما هو قادم، واستعراض دقيق لما تحقق خلال السنوات الماضية.

و تعالت أصوات الخبراء و الاقتصاديين لمناشدة الحكومة المصرية بالعمل علي وضع برنامج وطني مستقل لما بعد إنتهاء مرحلة التعاون مع صندوق النقد .. و كانت من أبرز الأصوات الداعية لذلك هو مادعا إليه دعا الدكتور محمود محيي الدين، المبعوث الأممي الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة، من الاستعداد المبكر للحظة انتهاء برنامجها الحالي مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠٢٦، وذلك عبر إعلان «برنامج وطني شامل ومتكامل» يضمن عدم الحاجة إلى اتفاق جديد.

وقال إن البرنامج الحالي مع الصندوق سينتهي مع إتمام المراجعتين السابعة والثامنة والبرنامج في نوفمبر ٢٠٢٦، معقبا: «يجب أن تستعد لهذه اللحظة حتى لا تجد نفسك على بعد شهرين أو ثلاثة وتضطر أنك تعمل برنامجا جديدا».

وأضاف أن توقعات صندوق النقد تشير إلى أن مصر بنهاية البرنامج ستكون «أعلى نموًا، وأقل في التضخم، وأفضل في خدمة الدين» مع توسع أكبر لدور القطاع الخاص.

ودعا إلى «البناء الفوري» على هذه التوقعات، مؤكدا أن مصر لن تكون بحاجة إلى «شهادة دورية» من الصندوق، ولكن ستخضع فقط لمراجعة المادة الرابعة السنوية ككأي دولة.

ووصف هذه المرحلة بأنها لحظة حاسمة، قائلا: «مصر خلاص خرجت من غرفة الإنعاش، خرجت من هذه الحالة الطارئة، وأصبحت تملك زمامك وأمورك».

وطالب بضرورة إعلان «البرنامج الوطني الشامل المتكامل» قبل ستة أو سبعة أشهر من انتهاء برنامج الصندوق»، على أن يرتكز على عدة محاور رئيسية، أهمها التحول إلى سياسة «استهداف التضخم بدلا من ربط السياسة النقدية بسعر الصرف».

كما شدد على ضرورة وضع «موازنة عامة كاملة وشاملة لا يخرج عنها أي شيء» وإعطاء أولوية للاستثمارات الخاصة والتصدير، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة بمشاركة عربية وأجنبية، وعلى رأسها القطاع الخاص الوطني.

ورأى أن التنفيذ هو الأهم، قائلا: «البيروقراطيات العتيدة تأكل الاستراتيجية على الفطار الصبح».

ما يجب أن يتضمنه البرنامج البديل

في لقاء حواري مع مركز حلول للسياسات البديلة التابع للجامعة الأمريكية، قال المدير التنفيذي للصندوق، إن اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، يجب أن يكون لضرورة قصوى وفهم واعتبار، فالاستدانة ليست قدرًا، وإنما اختيار مرتبط بنموذج التنمية والنمو المتبع.

وعاود محيي الدين، التأكيد على تلك النقطة أكثر من مرة في اللقاء الذي تجاوز الساعة بقوله، إن الاستدانة يجب أن تكون في أضيق الحدود، لو كان هذا الاختيار المجتمعي والاختيار السياسي المعمول به.

يضيف محيي الدين، أن مصر تحتاج لـ "مالية عامة" (يقصد وزارة المالية) تعمل على تخفيض الدين العام، وتضبط العجز، وتزيد الإيرادات، فعندنا مشكلة في أولويات الإنفاق وضبط عموم الإنفاق، ويجب أيضًا إدخال النفقات كلها في الموازنة".

و تطرق محيي الدين، لبعض المشروعات القومية بصورة مبطنة، والتي دار الحديث أن تمويلها يتم من خارج الموازنة العامة للدولة، قائلا إنه لا يجب أن يكون لدينا مجال للمفاخرة بوجود معاملات خارج الموازنة العامة للدولة.. وليس من المفاخرة أيضًا، أن عددا كبيرا جدًا من المشروعات المهمة والحيوية والاستثمارات التي أضيفت لهذا المجتمع، لا يتم رصدها بكفاءة أو كفاية في الناتج المحلي الإجمالي".

مضيفًا : "القول إن تلك المشروعات غير ممولة من الموازنة هو رصد محاسبي فقط، لكن الأثر الاقتصادي على الموازنة في النهاية سيكون موجودًا فيها، يؤثر على الموازنة؛ لأنها ستتحمل نقص الإيرادات".

و شدد على وحدة الموازنة، ويستعين بكتاب صدر عام ١٩٨٣ لرفعت المحجوب أستاذ الاقتصاد السياسي والمالية العامة، الذي اعتبر وحدة الموازنة من مقومات الدولة، فالمالية العامة تحتاج لزيادة الإيرادات الضريبية التي لا تزيد عن ١٤٪ عبر كفاءة التحصيل، وليس فرض ضرائب جديدة، وإشعار المواطن باستفادته من الإيرادات الضريبية في صورة خدمات كمواصلات عامة آدمية، بدون مهانة أو تكلفة عالية.

و أكد محيي الدين، إن الاستدانة درجات أقلها خطورة هو الاقتراض المحلي (الاقتراض من المؤسسات المحلية) فالسداد بالجنيه، ولا توجد مخاطر لسعر الصرف ومشكلتها في تأثيرها على التضخم على المدى الطويل.

في المقابل، فإن أسوأ أنواع الاستدانة هو الاقتراض الخارجي، خاصة في ظل الجدل حول الحدود الآمنة فالبعض، يردد مؤشرات دون أدنى دراسة أو إدراك لمعناها كنسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي، فتلك النسبة مرتبطة بدول متقدمة قادرة على السداد.. وهذه النسبة في الأساس، لم يتم تحديد هل للدين المحلي أم للدين الخارجي أم الاثنين معا.

و لفت إلي إن المؤشر الأهم ليست نسبة الدين العام، ولكن القدرة على خدمة الدين بالنسبة للموارد، مثل الشخص الذي يتوجه للحصول على قرض فرغم إمكانية حصوله على مبلغ ضخم، لكنه يقترض المبلغ الذي يستطيع الوفاء بالتزاماته.

في الحالة المصرية، يقول إن الأولى من نسبة الدين إلى الناتج المحلي هو نسبة خدمة الدين إلى مصادر الإيراد التي يتم تحصيلها من التصدير، لو كان الاقتراض خارجي أو نسبة الدين للإيرادات العامة من الخارج والداخل.

و شكك محمود محيي الدين، كثيرًا في تحقيق البرنامج الآمال التي يتوقعها صانع القرار الاقتصادي بمصر، قائلا: "حتى لو حقق نجاحا منقطع النظير، فلن يقوم في حد ذاته بمنح الاقتصاد زيادة في النمو أو تصاعد في التنمية أو قفزات بمعدل الاستثمار.. فالصندوق دوره إنقاذ مريض يدخل غرفة الإنعاش.. أي إنقاذ الاقتصاد، وجعله يقف على قدميه.

في ٢٠٢٦، تمر عشر سنوات على التعامل مع صندوق النقد، ما يتطلب ـ وفقا لمحيي الدين، وضع قواعد للتخارج من الصندوق وعدم الانتظار لاقتراب الموعد".

و يعود محيي الدين، إلى طرق تعامل الدول مع صندوق النقد التي يشدد، على أن دورها إنقاذ المريض فقط، على أن يتولى بعدها السير وتنظيم حياته، فالخيار الأول هو، تنظيم السياسات الاقتصادية الداخلية لدولة، ليس عندها مشكلة ولها ميزانيتها التي تمولها، أو قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وفي هذه الحالة يكون التعاون قاصرًا فقط على شروط العضوية والمراجعات الفنية.

الحالة الثانية تكون لدولة تعرضت إلى أزمة، لكنها لم تصل لدرجة المشكلة أو الكارثة فتضع برنامجا للنمو الاقتصادي مع الاسترشاد بالمعايير الدولية في الانضباط المالي، ومصر كانت حالة شبيهة بذلك في ٢٠٠٣/ ٢٠٠٨، حينما وضعت برنامج الإصلاح لضبط مشكلة التضخم وتراجع النمو وارتفاع البطالة.

الحالة الثالثة، دول تفتقر للموارد البشرية والمالية وتتعامل مع الصندوق ببرنامج نخبوي خاص مثل تشيلي وكولومبيا بتسهيل ائتماني مرن بشروط، تضع الدولة أولوياتها؛ لأنها ليس عندها كارثة تمويل في ميزان المدفوعات.

البديل الرابع هو برنامج الدعم والاستقرار المالي والمساندة، وهو ما تعاملت به مصر، حينما تعاونت مع الصندوق في ٢٠١٦، وكان يفترض انتهاؤه خلال ٣ سنوات فقط، خاصة أن الصندوق يقول، إنه بنهاية البرنامج في ٢٠٢٦ سيكون الاقتصاد أفضل نموا وأقل في التضخم وأقل في المديونية الخارجية، وهي بداية طيبة يمكن البناء عليها .

يطالب محيي الدين، بكشف حساب للإجابة على تساؤلات: هل كان من الواجب الدخول للصندوق في ٢٠١٦؟ وهل تستطيع مصر تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي العام والكامل دون الاحتياج لبرنامج للصندوق؟.

للإجابة على التساؤلات يعود محيي الدين، لفترة توليه الوزارة الخاصة بالاستثمار، ففترة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٤، كانت سبع سنوات عجاف بمعدل نمو قليل ومديونية عالية وتضخم، وحينها أدركت الحكومة ضرورة البحث عن حلول، خاصة المجموعة الاقتصادية التي كانت تضم عثمان محمد عثمان، وبطرس غالي، وفاروق العقدة، ورشيد محمد رشيد، وفايزة أبو النجا، ومحمود محيي الدين، وحينها تم الاتفاق على أولويات برنامج للإصلاح، ووقتها أيضًا كانت خدمة الدين هي الأدنى على الإطلاق، وتم تصفير مديونيات شركات القطاع العام.

لجوء مصر للصندوق

في ٢٠١٦، صانع القرار كان عليه الاختيار، وكان من الوارد تطبيق نموذج ٢٠٠٣، لكن لم تكن هناك مؤسسات اقتصادية قوية.. وبالتالي الاستدانة قرار واختيار، وليست أمرًا قدريًا، والاستدانة يجب أن تكون في أضيق الحدود ولمشروعات لها عائد.

يقول محيي الدين، إن صندوق النقد الدولي، مختلف عن البنك الدولي؛ فالأخير يمول مشروعات تنموية، وقد يعرض هو تمويلها، لكن الصندوق مثل غرفة الطوارئ بالمستشفى لا يأتي إلا إذا لجأت إليه، وهو ليس من أولوياته خدمة التنمية، لكن من المفترض ألا يعطلها .

وفقا للمدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي، فإن دور تلك المؤسسة التمويلية في قرض "إنعاشي" لإصلاح الاختلالات المؤقتة في ميزانية الدولة أو ميزان المدفوعات، أو في أسواق النقد الأجنبي، أي أزمة منها، ستجد الصندوق حاضرًا.

يضيف، أن سعر الصرف هاجس ورد في الكتب الأكاديمية منذ الثمانينيات، فسعر الصرف وتقلباته، هي عرض لمرض والمرض في الأساس الاقتصادي؛ فالنمو يجب أن يكون مختلفا.. مشكلتنا في مصر في التصدير وليس في الاستيراد، وقلة الإيرادات وليس زيادة المصروفات.. وزيادة معدل النمو بشكل مطرد وليس متقطع. (يقصد النمو المتذبذب الصعود لـ ٥ ٪ والعودة لـ٢٪ بعدها وهكذا).

ولفت إلي : "الاقتصاد ليس صفقات وليس بالفرص فقط.. صحيح أنها أمر جيد.. لكننا نحتاج سياسة منضبطة ومؤسسات عالية التنسيق.. كما لا يجب تحميل المشكلات الدولية السبب في كل المشكلات.. فكان من الواضح أن التيسير النقدي (خفض الفائدة) يسير للنهاية، وكان لا يجب الإبطاء حينها في اتخاذ القرار أو بمعنى آخر، الحكمة في اتخاذ القرار.

تحتاج الحكمة إلى معرفة، والمعرفة إلى معلومات، والمعلومات إلى بيانات مُحدثة، وهو أمر يعود به محيي الدين، لقانون تداول المعلومات الذي شارك في إعداده بالتعاون مع البنك الدولي وخبراء محليين وعالميين، وتعمل على تحديث البيانات وتحديد السري والمعلن منها للوصول لهرم المعرفة، وبالتالي الحكمة في اتخاذ القرار والمفاضلة بين البدائل والحرفية وعدم الرعونة في اتخاذ القرار.

الحلول المقترحة

و يرى محيي الدين، ، أن الحل في أربع نقاط أساسية: سياسات مالية منضبطة، والسيطرة على الدين، وإطار عام للسياسة النقدية، ووضع نظام أو إطار لاستهداف التضخم.

يقول إن تخفيض التضخم هو الأولوية والمسئولية الأولى للبنك المركزي بالتعاون مع الحكومة، ويجب أن يجند البنك كل أدواته من أجل: تحقيق ذلك الهدف، حتى يمكن أن يتم محاسبة البنك المركزي كل فترة سواء ربع سنة أو سنة، شعبيًا، وفي إطار السوق حول المستهدف والنتيجة.

ويقترح محمود محيي الدين المدير التنفيذي لصندوق النقد، دمج جهاز حماية المنافسة مع جهاز حماية المستهلك في هيئة واحدة، لها جناحان، تكون تبعيتها لرئاسة الجمهورية، حتى يكون لها القدرة على اتخاذ القرار، وحتى تكون المؤشرات الاقتصادية مثل هبوط التضخم والنمو معبرة، مضيفا: "بالنسبة للأسعار لا أرى تراجعها في بلدي كفر شكر.. لا بد أن تُسمع (تؤثر) المؤشرات في الأسواق.

الحكومة و برنامجها البديل

خلال الأسبوع الماضي ، تحدث رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي عن مسارات الإصلاح الاقتصادي في مصر والعلاقة مع صندوق النقد الدولي ، حيث أكد مدبولي أن الحكومة خلال الفترة الحالية تضع تصورا دقيقا ورؤية للدولة المصرية حتى ٢٠٣٠، إذ أن برنامج صندوق النقد الدولي ينتهي بنهاية ٢٠٢٦، أي نهاية العام المقبل، مضيفا: «كل الخطط الآن موضوعة بتفاصيل شديدة ومبنية على رؤية مصر ٢٠٣٠، التي جرى وضعها منذ فترة طويلة لكن هناك الكثير من المستجدات على كل المستويات محليا وعالميا، ما يستوجب تعديلها» .

أضاف رئيس الوزراء في كلمته بالمؤتمر الصحفي عقب اجتماع الحكومة الأسبوعي ، أنه سيجري إعلان الرؤية المعدلة قبل نهاية ٢٠٢٥، وستكون رؤية متكاملة لـ٥ سنوات مقبلة، تحدد شكل الاقتصاد والمستهدفات والقطاعات التي تتحرك فيها وحجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية وشكل الدين.

رئيس الوزراء تحدث حول استمرار مصر في تنفيذ إجراءات الاصلاح الاقتصادي المصري ضمن برنامج الإصلاح المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي ، وأكد أن إرجاء المراجعة الخامس والسادسة جاء نتيجة للظروف الجيوسياسية، ما فتح الباب حول العديد من التساؤلات فيما يخص الأسباب الحقيقية وراء دمج المرجعتين من قبل صندوق النقد الدولي، وما مدى تأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية في مصر و حركة الدولار خلال الفترة المقبلة في مقابل الجنيه المصري؟

شروط الصندوق و دمج المراجعتين

الدكتور مدحت نافع، الخبير الاقتصادي وعضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، يؤكد من جانبه أن لقرار الدمج عدة تفسيرات، من بينها أن صندوق النقد منح الحكومة المصرية مزيدًا من الوقت لإنهاء الإصلاحات الهيكلية التي كان من المفترض إنجازها بنهاية المراجعة الخامسة.

وأوضح نافع أن التأخير يعكس إدراك الصندوق لتعقيد الظروف العالمية، لا سيما بعد تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ونقص السيولة عالميًا.

وأضاف نافع أن دمج المراجعتين قد يهدف إلى تسريع صرف الشريحة السادسة بمجرد الانتهاء من الإصلاحات، دون الحاجة إلى انتظار طويل بين دفعات التمويل ، مشيرا إلى أن المبلغ المتوقع صرفه يبلغ حوالي ٢,٤ مليار دولار، بعد إتمام المراجعتين في الخريف المقبل .

وحول تأثير القرار على الفجوة التمويلية في مصر، أوضح نافع أن المبلغ المنتظر من الصندوق، في حال صرف المراجعتين دفعة واحدة، قد يساعد في تقليص الضغط الناتج عن ارتفاع الطلب على الدولار، خاصة خلال شهور الصيف التي تتزايد فيها احتياجات الدولة لاستيراد المنتجات البترولية، ورغم أن حجم التمويل لا يكفي لسد الفجوة بالكامل، فإنه يخفف من آثار نقص المعروض الدولاري.

وحول توقعات حركة الدولار أمام الجنيه المصري ؟ أكد نافع أن أي شح في الدولار قد يؤدي إلى تراجع في قيمة الجنيه، خصوصًا إذا لم يتم التحكم في الطلب على العملة الأجنبية، لكنه شدد على أن توقعات سعر الصرف لا يمكن حسمها دون النظر إلى السياسة التجارية المتبعة، وأولويات الاستيراد، ومدى تحسن إيرادات الدولة الدولارية.

وأشار إلى أن عودة الطلب الكلي إلى طبيعته قد تضغط على الدولار.

وحول القيمة التي ستحصل عليها مصر من صندوق النقد الدولي و هل هناك تمويلات أخري ستحصل عليها مصر من صندوق النقد الدولي أوضح الدكتور نافع أن قيمة المراجعتين الخامسة والسادسة تبلغ نحو ٢,٤ مليار دولار، منها ١,٢ مليار لكل مراجعة تقريبًا، أما بخصوص التمويل من صندوق الاستدامة ومصادر أخرى، فقال إنه من المرجح أن تعتمد الدولة على أدوات تمويل موازية مثل إصدارات الصكوك ومبادلات الديون.

ويتوقع نافع أن تُستكمل المراجعتان قبل نهاية عام ٢٠٢٥، خاصة أن إحداهما كانت جاهزة بالفعل وتم تأجيل إعلان نتائجها، ربما لأسباب سياسية أو فنية، مشيرًا إلى أن الصندوق لم يُبدِ اعتراضًا كبيرًا على الأداء الاقتصادي لمصر، مما يعزز فرص صرف الشريحة قريبًا.

وقال نافع إن ملف تخارج الدولة من الأنشطة الاقتصادية يمثل العقبة الأبرز في العلاقة مع الصندوق، موضحًا أن التأخير في تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة قد يكون مبررًا بسبب نقص السيولة وخطورة بيع الأصول في توقيت غير مناسب.

وأضاف أن الصندوق يدرك هذه الظروف، لكنه في الوقت نفسه يعتبر استمرار الدولة في منافسة القطاع الخاص عائقًا كبيرًا أمام الإصلاح الحقيقي ، مشيرا إلي أن مرونة سعر الصرف من الملفات التي يركز عليها الصندوق، لكنه أشار إلى أن التصريحات الأخيرة لمدير إدارة الشرق الأوسط في الصندوق، جهاد أزعور، أشادت بالمرونة المحققة، ولفت إلى أن تحسن تحويلات المصريين بالخارج وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من المؤشرات الإيجابية.

وأوضح أن المراجعة الخامسة من صندوق النقد الدولي لبرنامجه التمويلي مع مصر تشمل بعض الملفات وفي مقدمتها ملف تخارج الدولة من بعض الأنشطة والتوقف عن مزاحمة القطاع الخاص والإفساح له ليلعب دورا هاما وأكبر في النشاط الاقتصادي بما يخفف من عبء الديون.

ناصر..

مدبولي : الحكومة تضع تصورا دقيقا ورؤية للدولة المصرية حتى 2030 و سيجري الإعلان عن الرؤية المعدلة قبل نهاية 2025

محمود محيي الدين : البرنامج البديل لصندوق النقد يجب أن يتضمن 4 أهداف

نافع : عبء الديون يشكل نوعا من التضيق الشديد على الموازنة العامة للدولة والحيز المالي بشكل غير مسبوق

الرقابة المالية تطور قواعد و ترخيص شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢٥، بشأن تطوير قواعد وإجراءات الترخيص للشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

ويأتي القرار، في إطار الحرص المستمر من قبل الهيئة على التيسير على الشركات العاملة في السوق، وتوفير بيئة عمل مواتية تمكن الشركات من النمو والتطور عبر إصدار قرارات تواكب كل المتغيرات، في ضوء ما تبين للهيئة من حاجة بعض الجهات إلى تعديل بعض الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة وتسهيل إجراء المقابلات الشخصية مع الهيئة إلكترونيا؛ لتوفير أكبر قدر ممكن من الوقت.

ونص القرار، على تعديل بند شروط الخبرة في أعضاء مجلس إدارة الشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بإتاحة إجراء المقابلات الشخصية إلكترونيا، مع المرشحين لمناصب رئيس مجلس إدارة الشركة أو العضو المنتدب أو مديري الإدارات المالية والائتمان والمخاطر والمراجعة الداخلية بتلك الشركات، في ضوء دعم الهيئة لتنفيذ خطط هادفة لتسريع وتيرة التحول الرقمي، التي تأتي على رأس أولويات الهيئة.

ويجب اجتياز تلك الفئات للمقابلات الشخصية من الهيئة، وفقا للقرار رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٢٠، والذي نص على ضرورة توافر خبرة عملية بأعضاء مجلس إدارة تلك الشركات، لا تقل عن ٥ سنوات في أحد مجالات العمل التمويلي المصرفي أو غير المصرفي، فضلا عن أن يكون قد سبق له تولي منصب إشرافي من مستوى مناسب في إحدى المؤسسات المالية المصرفية أو غير المصرفية.

ويجوز إعفاء أعضاء مجلس الإدارة باستثناء العضو المنتدب، من شرط الحصول على مؤهل عال، على أن يكون ذلك في ضوء مبررات تقدمها الشركة وتقبلها الهيئة، بشرط أن يتوافر لدى العضو خبرة لا تقل عن ٧ سنوات في أحد المجالات المذكورة أو في إدارة إحدى المؤسسات ذات الصلة بها، وألا يكون عضوا تنفيذيا بمجلس الإدارة أو بأي من اللجان المنبثقة عنها.

وأتاح القرار، إمكانية الاكتفاء بعضو منتدب واحد للشركات التي تزاول نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معا، على أن يجري تعيين مدير تنفيذي مسئول عن أحد النشاطين، بدلا من اختيار عضو منتدب لكل نشاط على حدة، بشرط أن تتوافر فيه ذات الشروط المطلوبة الخاصة بالعضو المنتدب، وأن يجتاز المقابلة الشخصية التي تجريها معه الهيئة.

بنك saib مصر يطرح شهادة «Excellence» بعائد ٢٠٪ سنويًا

أعلن بنك saib طرح شهادة ادخار جديدة باسم «Excellence» بالجنيه المصري، لمدة ٣ سنوات، بعائد سنوي ٢٠٪ يُصرف شهريًا.

وأوضح البنك أن الشهادة متاحة للأفراد فقط، ويبدأ الحد الأدنى للشراء من ١٠٠ ألف جنيه، بفئة ١٠٠٠ جنيه ومضاعفاتها.

ويتيح البنك شراء الشهادة من خلال شبكة فروعه البالغة ٤٣ فرعًا، مع إمكانية الاقتراض بضمان الشهادة، وفقا للسياسة الداخلية. كما يمكن استردادها بعد مرور ٦ أشهر من تاريخ الإصدار، طبقا للشروط والأحكام.

ويأتي إطلاق الشهادة في إطار حرص البنك على تقديم حلول ادخارية مرنة بعوائد تنافسية، تستهدف تعزيز قاعدة العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد، بما يعزز تواجد البنك في السوق المحلي.

وأكد البنك التزامه بتوفير منتجات استثمارية متنوعة تواكب احتياجات العملاء، وتوفر مصدر دخل ثابت ضمن منظومة خدماته المصرفية.

بحضور وزيرة التضامن الاجتماعي والرئيس التنفيذي لبنك مصر

توقيع بروتوكول تعاون بين بنك مصر وصندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانعاش الريفي لرقمنة التعاملات المالية

في خطوة استراتيجية نحو تعزيز الشمول المالي، شهدت الدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي، هشام عكاشه الرئيس التنفيذي لبنك مصر توقيع بروتوكول تعاون بين بنك مصر وصندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والإنعاش الريفي التابع لوزارة التضامن الاجتماعي ، وقام بتوقيع البروتوكول عن بنك مصر هند فهمى رئيس قطاع الشمول المالي و التمويل العقاري وعن صندوق دعم الصناعات الريفية و البيئية و الانعاش الريفي انجى اليماني المدير التنفيذي للصندوق، بحضور لفيف متميز من قيادات الوزارة و البنك المركزي المصري قطاع الشمول المالي وبنك مصر .

أهداف البروتوكول بين بنك مصر وصندوق دعم الصناعات الريفية

يأتي هذا البروتوكول ليفتح آفاقًا جديدة أمام رقمنة التعاملات المالية للمستفيدين من تمويلات الصندوق ضمن مشروعات التمكين الاقتصادي ، وتقديم برامج تدريبية مكثفة ومنتجات وخدمات الشمول المالي المتطورة، حيث يتم تشجيع ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي من خلال تقديم التمويلات الملائمة لطبيعة كل نشاط في جميع محافظات الجمهورية، ويعمل البروتوكول على تبسيط إجراءات الحصول على الخدمات والمنتجات المالية، سواء التقليدية أو الرقمية، وذلك عبر تنظيم دورات تدريبية متخصصة للمستفيدين في مجالات الشمول المالي والتمكين الاقتصادي ،كما يتم تشجيع استخدام الخدمات المصرفية الرقمية التي يقدمها بنك مصر، مع توفيرها بأسعار وشروط تنافسية وتشجيعية، عبر منتجات وخدمات الشمول المالي المصممة خصيصًا للعملاء المستهدفين،بهدف زيادة معدلات التمكين الاقتصادي والشمول المالي والخدمات الشاملة لتعزيز التحول الرقمي في القطاع الريفي ، تماشيًا مع أهداف الاستراتيجية الوطنية المصرية ٢٠٣٠.

ويتم بموجب هذا البروتوكول تكامل للأدوار لتحقيق الأثر الملموس، حيث يقوم الصندوق بدوره الحيوي بتقديم البرامج التمويلية وفقا لسياساته وشروطه، والتعاقد مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات المرخص لها بالعمل من وزارة التضامن الاجتماعي وهيئة الرقابة المالية، لضمان وصول الدعم لمستحقيه.

من جانبه، يقدم بنك مصر مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المتطورة للعملاء المستهدفين من خلال منتجات وخدمات الشمول المالي الأساسية، مثل الحسابات الجارية والتوفير، والبطاقات المدفوعة مقدمًا، والمحفظة الإلكترونية، والقروض متناهية الصغر، وتمويل المستفيدين الحاصلين على المنح والتمويلات بناءً على تاريخهم الائتماني، مع تمكين عملاء الشركات متناهية الصغر من رقمنة تعاملاتهم مع عملائهم من خلال استخدام خدمة الإنترنت البنكي لبنك مصر.

وثمنت الدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي جهود التعاون بين الوزارة وبنك مصر مشيرة إلى أن الصندوق يعد أحد الأذرع الأساسية لخروج الأسر من دائرة العون مشددة على أن برنامج الدعم النقدي "تكافل وكرامة" استفاد منه على مدار ١٠ سنوات ٧,٧ مليون أسرة وتخارج من البرنامج ٣ ملايين أسرة، ويستفيد منه حاليا ٤,٧ مليون أسرة . وأكدت وزيرة التضامن الاجتماعي أن قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٥ والذي صدق عليه السيد رئيس الجمهورية ترجم توجهات الدولة المصرية، وأصبحت الحماية الاجتماعية حق كفله القانون، ويهدف كذلك إلى مأسسة منظومة الدعم النقدي، بأن يتحول الدعم النقدي تكافل وكرامة" من مجرد برنامج إلي حق ينظمه القانون.

وأكد هشام عكاشه الرئيس التنفيذي لبنك مصر بأن هذا البروتوكول يمثل قفزة نوعية نحو تحقيق الأهداف المشتركة لبنك مصر و وزارة التضامن الاجتماعي في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي ، حيث يعكس هذا التعاون التزام الدولة المصرية ومؤسساتها المصرفية بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال الاستفادة القصوى من التكنولوجيا لتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وشمولية لكافة شرائح المجتمع و أشار هشام عكاشه الى ان بنك مصر يعد من البنوك الرائدة في تقديم أحدث الحلول المصرفية لدعم التمكين الاقتصادي للفئات الأكثر استحقاقا، وأن البنك يتطلع إلى رؤية الأثر الإيجابي لهذا التعاون على حياة المستفيدين.

ويعمل بنك مصر جاهداً على تقديم نموذج إيجابي يحتذي به لكافة المؤسسات بما ينعكس إيجاباً على المجتمع ككل، وتعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في كافة المبادرات والشراكات التي تعود بالنفع على الأفراد؛ حيث أن قيم واستراتيجيات عمل البنك تعكس التزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

بنك التنمية الجديد لـ «البريكس»: القانون المصري للتعاقدات العامة يتوافق مع سياساتنا وأفضل الممارسات العالمية

أكد أحمد كجوك وزير المالية، أن الإطار القانوني لنظام المشتريات العامة في مصر حظى بإشادة دولية فى تقرير بنك التنمية الجديد لدول البريكس، الذى أوضح أن القانون المصرى للتعاقدات العامة يتوافق مع سياساته وأفضل الممارسات العالمية، وأنه يمكن تطبيق الأحكام والضوابط والإجراءات المصرية للمشتريات العامة فيما يموله من مشروعات تنموية، موضحًا أهمية مناقشة توصيات هذا التقرير خلال ورشة العمل التي تنعقد اليوم وغدًا بالقاهرة بمشاركة مجتمع الأعمال والأطراف المعنية من الجهات الحكومية بالتنسيق مع بنك التنمية الجديد والهيئة العامة للخدمات الحكومية.

قال كجوك، إننا حريصون على تعزيز التعاون المؤسسي مع الشركاء الدوليين فى تحسين بيئة الاستثمار، ومهمتون جدًا بتقييم المؤسسات الدولية لضمان استمرار الإصلاحات المؤسسية، لافتًا إلى أن تطوير منظومة التعاقدات العامة يعد أداة مهمة فى مسار الشراكة مع القطاع الخاص.

أضاف أنه سيتم قريبًا، الانتهاء من مشروع المنظومة الإلكترونية للتعاقدات العامة لتبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين، موضحًا أننا نعمل على إتاحة آفاق أوسع لتشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة فى بيئة أعمال محفزة.

أشار الوزير، إلى أننا ملتزمون بإرساء دعائم الحياد التنافسي فى السوق المصرية بمزيد من الحوكمة والشفافية، مؤكدًا أهمية تبنى منصات للحوار بين ممثلي القطاع الخاص والمؤسسات الدولية لتبادل الخبرات حول منظومة التعاقدات العامة.

قال محمد عادل رئيس الهيئة العامة للخدمات الحكومية، إننا نستهدف تعزيز كفاءة نظام المشتريات الحكومية، ومن ثم سنأخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة بتقرير بنك التنمية الجديد، لافتًا إلى أن الهيئة تعكف حاليًا على تنفيذ خطة تطوير شاملة تشمل الجوانب التشريعية والإجرائية والتقنية، مع التركيز على بناء القدرات البشرية بوصفها المحرك الرئيسي لأي إصلاح مؤسسي.

البنك العربي الإفريقي يقرض شركة مراكز ٢

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • الاحد 10 أغسطس 2025 • العدد 803

البورصة: إطلاق مؤشر جديد يجمع بين الاستدامة والشريعة الإسلامية

كشف أحمد الشيخ، رئيس البورصة ، أن البورصة تلقت طلبًا من أحد مديري الأصول لتتبع مؤشر EGX٣٣ المتوافق مع الشريعة الإسلامية، في ظل تنامي اهتمام المؤسسات المالية بالمنتجات الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة.
وأشار الشيخ، إلى أن البورصة تعتزم الإعلان قريبًا عن حجم الأموال التي تتبع المؤشر، وذلك ضمن خطة ترويجية موسعة، موضحًا في الوقت نفسه أنه سيتم قريبًا إطلاق مؤشر جديد يدمج بين معايير الاستدامة والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
وأضاف رئيس البورصة، أن عملية تطوير المؤشرات القطاعية أوشكت على الاكتمال، لافتًا إلى أن هناك ٧ شركات مقيدة تستعد للطرح خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٥.

قطاع «الغزل والنسيج» يخرج من نفق الخسائر..و يجذب استثمارات غير مسبوقة

تحديث وتطوير شامل للمصانع الوطنية بعد ضخ استثمارات تصل ل 56 مليار جنيه ..

تستعيد مصر مكانتها العالمية فى أسواق صناعة الغزل والنسيج من خلال التحديث والتطوير الشامل للمصانع الوطنية، عبر الانتهاء من مجمع المحلة بالكامل بكل مصانعه نهاية ديسمبر المقبل علاوة على تشغيل العديد من المصانع سواء فى كفر الدوار أو فى حلوان.
هناك وبإجماع الخبراء نهضة كبيرة يشهدها قطاع الغزل والنسيج التابع للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام، بعد أن كان القطاع قاب قوسين أو ادنى من التصفية، حيث أعاد الرئيس عبدالفتاح السيسى الحياة له مجددا بضخ استثمارات تصل لنحو ٥٦ مليار جنيه.
و يولي الرئيس عبد الفتاح السيسي اهتمامًا بالغًا بتطوير صناعة الغزل والنسيج، والعمل على إعادتها لسابق مجدها، تعظيمًا لما نمتلكه من إمكانات ومقومات في هذا الصدد، كما أن الاهتمام بهذه الصناعة يأتي بالنظر لدورها الاستراتيجي في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز مجالات الصناعة المحلية، هذا إلى جانب تعظيم القيمة المضافة للقطن المصري ورفع القدرة التنافسية والتصديرية للمنتجات المصرية في مختلف الأسواق العالمية.
ذلك ما أكد عليه رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، خلال لقاء مؤخرا مع المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام؛ لمتابعة الموقف التنفيذي لمشروع تطوير صناعة الغزل والنسيج، وذلك بحضور الدكتور أحمد شاكر، العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للغزل والنسيج.
وخلال اللقاء، استعرض وزير قطاع الأعمال العام الموقف التنفيذي لمشروعات تطوير مصانع الغزل والنسيج، مشيراً إلى الانتهاء الكامل من مختلف مكونات المرحلة الأولى من مراحل التطوير، بينما تجاوز معدلات تنفيذ المرحلة الثانية نسبة ٧٦٪، موضحاً أنه من المقرر الانتهاء من أعمال التطوير لهذه المرحلة خلال شهر أكتوبر القادم، على أن يتم الانتهاء من المرحلة الثالثة بحلول شهر أبريل من العام المقبل.
ولفت "شيمي" إلى أوجه التعاون مع القطاع الخاص، موضحاً أن الشركة القابضة للغزل والنسيج تسعى حاليًا لتنفيذ خطة تطوير وإعادة هيكلة شاملة تستهدف الشركات التابعة على جميع المستويات، سواء من الجانب الفني أو المالي أو الإداري أو التسويقي، موضحًا أنه يتم بحث الفرص الاستثمارية وسبل التعاون مع القطاع الخاص لكل شركة من شركات القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس، وذلك لتحقيق أهداف رئيسية تشمل خلق فرص عمل مستدامة، وتقليل نسبة البطالة، وكذا جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى ذلك، تسعى الشركة إلى استغلال الأصول غير المستغلة.

زيارات ميدانية

وترسيخا للاهتمام الحكومي بتلك الصناعة أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى على ما يحظى به قطاع الغزل والنسيج من اهتمام من قبل الرئيس عبدالفتاح السيسي وتوجيهاته المستمرة بمواصلة عمليات التطوير والتحديث لهذا القطاع المهم، تعظيما لما نمتلكه من مقومات وإمكانيات وصولا لاستعادة الريادة المصرية فى قطاع الغزل والنسيج.
وقال مدبولي في كلمة له خلال زيارته الأخيرة لمجمع المحلة: إننا هنا اليوم على أرض المحلة الكبرى، المدينة الصناعية التى تعد من أكبر القلاع الصناعية فى مصر، والتى تميزت عبر مراحل مختلفة بصناعة الغزل والمنسوجات التى حظيت بسمعة عالمية فائقة.
أضاف مدبولى: أمامنا اليوم استراتيجية قومية لتطوير هذه الصناعة المهمة، والحكومة، ممثلة فى وزارة قطاع الأعمال العام، هدفها النهوض بصناعة الغزل والنسيج، وذلك فى إطار التوجه التنموى الشامل الذى تنتهجه الدولة، بما يسهم فى تعظيم الاستفادة من القدرات المصرية الكامنة فى هذا الإطار، ويدعم الاقتصاد الوطنى، وخاصة أن صناعة الغزل والنسيج تعد من الصناعات كثيفة العمالة.
ووفق خطة التنفيذ فان العام الجارى سيشهد تشغيل كل مصانع المحلة، فيما ستعمل مصانع دمياط وكفر الدوار اعتبار من يوليو المقبل على أن تعمل الشركات والمجمعات المختلفة بما فيها حلوان بكامل طاقتها عام ٢٠٢٦ وهو ما يتطلب تكثيف الجهود لتسويق تلك المنتجات وضمان المنافسة بقوة فى الأسواق العالمية بما يحقق اهدف المشروع القومى لتطوير تلك الصناعة .
من جانبها لعبت شركة ريتر الموردة للماكينات عبر وكيلها فى مصر، دورا حيويا فى توريد احدث الماكينات لمصر فى ظل العلاقة الوثيقة بين سويسرا ومصر فى تلك الصناعة، وهو ما أكد عليه السفير السويسرى بالقاهرة الدكتور اندرياس باوم فى تصريحات إعلامية .
وقال باوم إن سويسرا ومصر لهما تاريخ طويل من التعاون فى قطاع النسيج يعود إلى القرن التاسع عشر. ولا تزال سويسرا تسهم فى قطاع النسيج المصرى حيث شهد أكتوبر ٢٠٢٢ أول إرسال لمعدات نسيج من الشركة السويسرية ريتر .

> " القابضة للغزل والنسيج "تسعى حاليا لتنفيذ خطة تطوير وإعادة هيكلة شاملة تستهدف الشركات التابعة على جميع المستويات و بحث الفرص الاستثمارية وسبل التعاون مع القطاع الخاص

مؤشرات إيجابية

كان محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، ترأس أعمال الجمعية العامة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس، والتي اعتمدت الموازنة التخطيطية للشركة عن العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، بحضور مجلس الإدارة برئاسة اللواء كامل هلال، وممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات وأعضاء الجمعية العامة.
وخلال الاجتماع، استعرض أحمد شاكر، العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة، تقرير مجلس الإدارة الذي تضمن مؤشرات مالية إيجابية غير مسبوقة، حيث تستهدف الموازنة تحقيق إيرادات بقيمة تتجاوز ١٩ مليار جنيه، بمعدل نمو حوالي ٤٥٠٪ مقارنة بالمحقق فعليًا عام ٢٠٢٣-٢٠٢٤، والتحول لأول مرة منذ عقود من الخسائر إلى تحقيق صافي ربح بقيمة ٩ ملايين جنيه، مقابل خسائر تجاوزت ٢,٩ مليار جنيه في العام السابق.
وأكد محمد شيمي أن المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج يُعد أحد أهم المشروعات الصناعية التي تنفذها الدولة حاليًا، لما له من أبعاد استراتيجية على مستوى الاقتصاد الوطني وتعظيم القيمة المضافة للقطن المصري، الذي يمثل كنزًا زراعيًا وصناعيًا فريدًا، ونهدف من خلال هذا المشروع إلى استعادة الريادة العالمية لمصر في هذه الصناعة العريقة، وتعزيز تنافسية المنتج المصري في الأسواق الدولية من خلال تطوير شامل للبنية التحتية، وتحديث الآلات والمعدات، ورفع كفاءة التشغيل.

هالة عبدالرحمن

لأول مرة.. الرقابة المالية تصدر ضوابط لإنشاء المنصات الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري

"الضوابط تعد أول تنظيم للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقارية من خلال منصات رقمية في إطار بيئة آمنة ومراقبة

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم (١٢٥) لسنة ٢٠٢٥، بشأن ضوابط إنشاء المنصات الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري، لأول مرة.
يعد التنظيم الجديد الصادر عن الهيئة بمثابة آلية تساعد الأفراد على الاستثمار في حصص ملكية على المشاع في وحدات عقارية من خلال وثائق استثمار تطرحها صناديق استثمار عقارية عبر منصات رقمية حاصلة على رخصة ترويج وتغطية اكتتاب وكذلك تلقي الاكتتابات، وذلك استكمالا للنهج الذي تتبناه الهيئة العامة للرقابة المالية نحو تطوير واتاحة منتجات استثمارية مبتكرة وبتكلفة مقبولة تلبي تطلعات كافة المتعاملين لتعزيز مستويات الشمول المالي والاستثماري والتأميني.
جاء ذلك في ضوء استهداف الهيئة وضع إطار قانوني شامل ينظم عمل كافة المنصات الرقمية المخصصة للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري لتوفير بيئة استثمارية آمنة وشفافة وفعالة، ما يترتب عليه ضرورة توفيق أوضاع النماذج الموجودة بالفعل من منصات الاستثمار العقاري، وإتاحة الفرصة لمقدمي المشروعات العقارية التعرف على متطلبات عرض هذه المشروعات على المستثمرين عبر المنصات الرقمية المرخصة من الهيئة من خلال صناديق الاستثمار العقاري.
ويعد ذلك نتاجا لعقد الهيئة سلسلة اجتماعات مع عدد من قيادات قطاع التطوير العقاري وأصحاب المنصات الإلكترونية التي تباشر نشاط بيع حصص عقارية للجمهور، في ضوء نهج الهيئة المستمر بفتح قنوات حوار فاعلة مع كافة الأطراف لإصدار قرارات ولوائح ذات أثر حقيقي وتنموي على القطاعات والأنشطة التي تخضع لإشرافها ورقابتها، وتم خلال هذه الاجتماعات استعراض رؤية الهيئة لتنظيم أنشطتهم بما يتوافق وأحكام القوانين المالية غير المصرفية التي تنفذها الهيئة وتنظم الأنشطة والخدمات المالية غير المصرفية.
ونتج عن ذلك قيام ٣ جهات تدير منصات إلكترونية وتقوم نماذج أعمالهم على بيع حصص عقارية من خلال من منصات الكترونية للمواطنين، بالتقدم للهيئة العامة للرقابة المالية بطلبات لتقنين أوضاعها.
نص القرار على تعريف المنصة الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري، بأنها نموذج عمل رقمي قائم على استخدام التكنولوجيا في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، معتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية، ويسمح بالاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار العقارية، أو استردادها، وعرض البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذه التعاملات.
مع توفير كافة الافصاحات اللازمة للمستثمرين لمتابعة استثماراتهم والإعلان عن تسعيرها دوريا وفقا للقيمة المحتسبة من جهات مرخصة من الهيئة وباتباع معايير التقييم المعتمدة من الهيئة، وجدير بالذكر أن كافة العقود ووثائق الاستثمار يتم حفظها بشكل إلكتروني لدى الجهات المرخصة بذلك من الهيئة.
ووضعت الهيئة بالقرار أول قواعد منظمة لعمل المنصات الرقمية بعد حصولها على الترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري، إذ ألزمت الضوابط المنصة بتسجيل الراغب في الاستثمار بعد التحقق من توافر شروط التسجيل، وأهمها اجتياز اختبار المعرفة المعد من المنصة والمعتمد من الهيئة بعد اطلاعه على مواد تعريفية وتعليمية عن الأداة الاستثمارية المتاحة والمخاطر ذات الصلة من خلال المنصة.
كما تلتزم المنصة بتوفير قنوات دفع وتحصيل رقمية مؤمنة وحاصلة على الموافقات اللازمة، وفتح الحسابات اللازمة وفقا لآلية العمل المحددة لدى شركة الإيداع والقيد المركزي، وتسجيل صندوق الاستثمار العقاري على المنصة بعد ترخيصه من الهيئة، ويتم الاكتتاب والاسترداد وفقا لمذكرة معلومات مختصرة معتمدة من الهيئة تنشر على المنصة، تتضمن الحد الأدنى المقبول لنجاح الاكتتاب في كل إصدار على حدة، فضلا عن الإعلان عن ملخص دراسة الجدوى للمشروعات المقدمة من كل صندوق.
ولإتاحة سبل التواصل بين المستثمرين ومقدمي المشروعات المستثمر فيها، ألزم القرار المنصة بإتاحة قنوات اتصال دائمة بين صناديق الاستثمار العقاري والمسجلين على المنصة للرد على كافة استفساراتهم ومتابعتهم، مع الالتزام بسرعة الرد على أي استفسارات ترد من المسجلين على المنصة فور تلقي الاستفسار ومراجعة سجل الشكاوى الواردة للمنصة ونتائج دراستها، ومواقاة الهيئة بتقرير ربع سنوي عن هذه الشكاوى ونتائج دراستها، مع اعتماد كافة البرامج والأنظمة الإلكترونية والبنية التحتية للتطبيقات وقواعد البيانات المستخدمة في المنصة من الهيئة.
أوجب القرار على المنصة الإفصاح عن المعلومات الهامة للمستثمرين التي يجب الاطلاع عليها قبل التسجيل والاستثمار، مثل شروط التسجيل على المنصة، وبيانات مدير المنصة، وآلية التعامل مع الشكاوى، وتسوية المنازعات، ومخاطر التشغيل، وآلية استرداد الأموال حال التراجع عن الاستثمار قبل غلق باب الاكتتاب أو عدم تغطية الحد الأدنى، بالإضافة إلى توفير افصاحات للمستثمرين لمتابعة استثماراتهم مثل الإفصاح عن معلومات خاصة بإصدارات الصندوق، ومنها مذكرة المعلومات المختصرة المعتمدة من الهيئة، والقوائم المالية السنوية والدورية للصندوق ومواعيد وقيمة الأقساط إن وجدت.
بالإضافة إلى محاضر جماعة حملة الوثائق بعد التصديق عليها من الهيئة والزيادات المتتالية المقررة لحجم الإصدار، وعن حجم الإصدار الحالي، وعدد الوثائق القائمة وشروط التنفيذ على الوثيقة في حالة الإخلال، بجانب تقرير نصف سنوي عن صافي قيمة وثيقة الاستثمار، وفقا للتقييم الصادر عن شركة خدمات الإدارة بالاستعانة بأحد خبراء التقييم المسجلين لدى الهيئة بشأن تقييم الأصول، على أن يتضمن التقييم إفصاح مقارن عن صافي قيمة وثيقة الاستثمار عن فترتين ماليتين وأسباب أي تغيير بالزيادة أو النقصان.
وكذلك الإفصاح عن ملخص دراسة الجدوى الاقتصادية المعدة من مدير الاستثمار عن كل مشروع مستهدف، على أن تتضمن القيمة العادلة للأصول وفقا لتقرير تقييم صادر من أحد خبراء التقييم العقاري المسجلين لدى الهيئة، وبيان القيمة الشرائية والمبررات في حالة زيادة القيمة الشرائية عن القيمة العادلة، والأصول العقارية إلتي تم بيعها وقيمتها السوقية وفقا لتقرير التقييم وقيمة البيع وبيان المبررات في حالة انخفاض القيمة البيعية عن القيمة السوقية.

فاطمة الشاذلي

«الوطنية للطباعة» ..طرح جديد بالبورصة المصرية بقيمة ٤٥٠ مليون جنيه

بدأ – الثلاثاء الماضي - التداول على أسهم الشركة الوطنية للطباعة «NAPR.CA» في السوق الرئيسية بالبورصة، وذلك في ضوء جهود البورصة المتواصلة لزيادة عدد الشركات المقيدة وتنويع القطاعات الممثلة بالسوق.
وحضر في الجلسة الجلسة المهندس إبراهيم المعلم، رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للطباعة، وشريف المعلم، الرئيس التنفيذي للشركة، وهشام الخازندار الشريك المؤسس والعضو المنتدب لمجموعة القلعة، وأحمد بدير مدير عام دار الشروق، وماجد العيوطي، الرئيس المشارك لقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب في «إي إف جي» القابضة، إلى جانب لفيف من كبار الشخصيات وممثلي المؤسسات المالية والاستثمارية.
تأسست الشركة الوطنية للطباعة على يد عائلة المعلم، التي تمتلك خبرة في صناعة النشر والطباعة والتغليف تمتد منذ عام ١٩٧٩. تطورت الشركة لتصبح اليوم واحدة من منصات الطباعة والتغليف المتكاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
وتعمل الشركة الوطنية للطباعة عبر أربع شركات تابعة رئيسية وهى: الشروق، المتحدة، البدار، وونديسور، لتخدم نحو ١٥ قطاعا تشمل السلع الاستهلاكية، والصناعات الدوائية، والأجهزة المنزلية، والتعليم، ونجحت في الاستحواذ على حصص سوقية كبيرة عبر مختلف شركاتها، وبقائمة تتضمن أكثر من ٦٩٠ عميلا من كبرى الشركات العالمية ومتعددة الجنسيات.
ويعد المؤسس إبراهيم المعلم واحد من أهم الرموز في تاريخ صناعة النشر المصرية والعربية، وشارك مع آخرين في إحياء اتحاد الناشرين المصريين واتحاد الناشرين العرب في تسعينيات القرن الماضي، فضلا عن دخوله الاتحاد الدولى للناشرين الذي كان مقتصرا على دول غربية وفق موقعه الالكتروني على شبكة الإنترنت.
وبمناسبة بدء التداول، قال المهندس ابراهيم المعلم، رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للطباعة: «نفخر اليوم بدق جرس البورصة المصرية، في لحظة تاريخية تتوج مسيرة بدأتها عائلة المعلم منذ عقود في صناعة الطباعة والتغليف، تشرفت خلالها بشراكة نخبة من كبار المساهمين».
من جهته، قال شريف المعلم، الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للطباعة: «نشهد اليوم حدثا محوريا في مسيرة شركتنا التي انطلقت في عام ٢٠٠٥ لتصبح اليوم منصة متكاملة تخدم أكثر من ٦٩٠ عميلا في ١٥ قطاعًا مختلفا. إن نموذج عملنا المتكامل رأسيا، الذي يضمن الجودة العالية والكفاءة التشغيلية، هو سر قوتنا».
وأوضح أن «هذا الإدراج يمنحنا دفعة قوية لتسريع استراتيجيتنا، والاستثمار في زيادة طاقاتنا الإنتاجية.

اقتصادية قناة السويس تستهل تنمية «وادي التكنولوجيا» بوضع حجر الأساس لمشروعين هنديين للصناعات المعدنية

شهد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مراسم وضع حجر الأساس لمشروع إنشاء مصنعي «Ferro Genesis» و«Willow Ferro» الهنديين للسبائك المعدنية، واللذين يمثلان باكورة الاستثمارات فى منطقة وادى التكنولوجيا «الإسماعيلية شرق»، التابعة لاقتصادية قناة السويس، فى إطار جهود الدولة المصرية لتنمية سيناء.
وتبلغ الاستثمارات الإجمالية للمرحلة الأولى من كل مشروع ٤٠ مليون دولار، فيما يأتى هذا الحدث بالتزامن مع الذكرى العاشرة للقرار الجمهورى بإنشاء اقتصادية قناة السويس فى ٢٠١٥، هذا وقد حضر مراسم وضع حجر الأساس كل من اللواء طيار أكرم جلال، محافظ الإسماعيلية، وسوريش ريدى، السفير الهندى بالقاهرة، وشينماى كومار، رئيس شركة «فيرو جينيسيس»، وجاسجيت سينج، رئيس شركة «ويلو فيرو»، بالإضافة لعدد من القيادات التنفيذية للهيئة.
المشروع الأول إنشاء مصنع Ferro Genesis الهندى على مرحلتين، بالإضافة لمرحلة ثالثة من المنتظر الاتفاق بشأنها؛ وذلك لإنتاج السيليكو منجنيز والفيرو سيليكون من الكوارتز وخام المنجنيز، وهما من العناصر الأساسية فى إنتاج الصلب عالى الجودة، تبلغ استثمارات المرحلة الأولى للمشروع ١٥ مليون دولار، أى ما يعادل ٧٥٠ مليون جنيه، وعلى مساحة ٣٥ ألف م٢ ويوفر ١٥٠ فرصة عمل مباشرة.
أما المشروع الثانى فيتمثل فى إنشاء مصنع «ويلو فيرو Willow Ferro» الهندى للصناعات المعدنية على مرحلتين، تقع المرحلة الأولى على مساحة ٤٠ ألف متر مربع، باستثمارات تبلغ ٢٥ مليون دولار، ويتيح المشروع ١٢٠ فرصة عمل مباشرة، فيما تقدر الطاقة الإنتاجية للمشروع بـ ٣٦ ألف طن سنويًا من منتجات السيليكون منجنيز. على أن يبدأ المصنع فى فترات التشغيل الأولية بإنتاج الفيرو سيليكون، والفيرو كروم.
وعلى هامش مراسم الاحتفال، أعرب وليد جمال الدين عن سعادته بانطلاق التنمية الصناعية بمنطقة الإسماعيلية شرق «وادى التكنولوجيا» التابعة للهيئة، فى قلب سيناء، تلك البقعة الغالية من أرض الوطن، وذلك بعد جهود متواصلة خلال السنوات الثلاث الماضية، مؤكدًا أن نجاح الهيئة فى تنمية منطقة الإسماعيلية شرق الصناعية، يعكس الجهود الترويجية للهيئة، لافتًا إلى أن توطين الصناعة والخدمات اللوجستية بهذه المنطقة تتيح العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة لأبناء سيناء.

مد فترة تقديم القوائم المالية الدورية للشركات والجهات العاملة بالتأمين حتى نهاية سبتمبر

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٥ بشأن مد فترة تقديم القوائم المالية الدورية للشركات التي تزاول نشاط التأمين، في إطار سعي الهيئة للتيسير على الشركات العاملة في قطاع التأمين، وإتاحة الفرصة والمجال أمام الشركات لإعداد القوائم المالية؛ امتثالا للقواعد والضوابط التي أصدرتها بموجب قانون التأمين الموحد.
ويأتي القرار في إطار الحرص المستمر من قبل الهيئة على توفير بيئة عمل مواتية تمكن الشركات من النمو والتطور عبر إصدار قرارات تواكب كافة المتغيرات، وتيسيرا على الشركات العاملة في السوق، في ضوء ما تبين للهيئة من حاجة بعض الجهات إلى فترة زمنية جديدة تعمل خلالها على إعداد القوائم المالية.

منجم السكري يسجل نموًا في الإنتاج 9 ٪ بالنصف الأول من 2025

أعلنت شركة "انجلوجولد أشانتي" ارتفاع إنتاج الذهب من منجم السكري في مصر بنسبة ٩٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ مقارنة بالفترة نفسها من ٢٠٢٤، ليصل إلى ٢٤٦ ألف أونصة مقابل ٢٢٥ ألف أونصة في النصف الأول من العام الماضي.
بلغ إنتاج المنجم خلال الربع الثاني ١٢٩ ألف أونصة، مقارنة بـ١٢٠ ألف أونصة في الفترة نفسها من العام الماضي.

مدينة مصر تطلق مشروع "تلالا" في هليوبوليس الجديدة باستثمارات 90 مليار جنيه

أعلنت شركة مدينة مصر (كود البورصة المصرية MASR. CA) – واحدة من الشركات الرائدة في مجال التطوير العقاري في مصر، عن إطلاق أحدث مشروعاتها "تلالا" في قلب مدينة هليوبوليس الجديدة، باستثمارات تصل إلى ٩٠ مليار جنيه. ويأتي إطلاق المشروع في إطار الاستراتيجية التوسعية الطموحة التي تنتهجها الشركة، لتلبية احتياجات عملائها المتطورة وتعزيز تجربة المعيشة وفق أعلى معايير الجودة والرفاهية. ويستهدف المشروع تحقيق مبيعات تقدّر بحوالي ٢٠٢ مليار جنيه مصري.

الحكومة تستعرض مشروعاً لاستغلال الرمال الكاولينية بقيمة ٩٠ مليون يورو

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا مع وزيرا الاستثمار والتجارة الخارجية والبترول وشركة "انكوم"، لاستعراض مشروع لاستغلال مواقع خام الرمال الكاولينية وتعظيم القيمة المضافة منها.
أوضح رئيس الوزراء أن الحكومة توفر الدعم المطلوب للاستثمارات في القطاعات المختلفة ومنها الصناعات التعدينية، وذلك من منطلق تشجيع الصناعة والابتكار في ذلك القطاع، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
وأكد وزير البترول أن الوزارة تولى اهتمامًا كبيرًا لتعظيم الاستفادة الاقتصادية من الخامات التعدينية عبر التصنيع المحلي وتوطين الصناعات التحويلية بمصر، وحسن استغلال الثروات التعدينية؛ بهدف بناء اقتصاد تنافسي قائم على التصنيع.
وقال محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن الاجتماع شهد استعراض مشروع شركة "انكوم" ومكوناته وحجم الاستثمارات به، لافتًا إلى أن هذا المشروع يُعد مشروعًا لوجستيًا صناعيًا متكاملًا في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بالعين السخنة، ويهدف إلى تعظيم القيمة المضافة لخام الرمال الكاولينية الغني بنسبة عالية من الألومينا والمتوافر بوفرة في مصر.
وأوضح المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء أن إجمالي الاستثمارات في المشروع يُقدر بنحو ٩٠ مليون يورو، ويعتمد المشروع على أحدث التقنيات لفصل ومعالجة الخام فيزيائيًا وكيميائيًا وحراريًا، لإنتاج منتجات صناعية عالية القيمة.
وأضاف أن المشروع يسهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تقليل الاعتماد على الاستيراد، وفتح آفاق واسعة للتصدير، مما يعزز مكانة مصر كمركز صناعي ولوجستي إقليمي في هذا المجال.

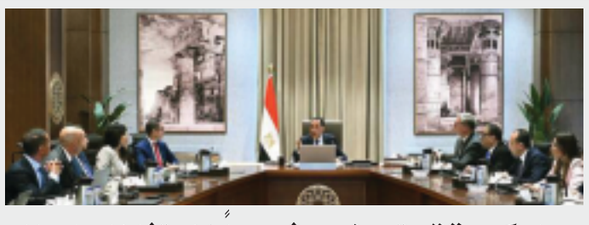

أباتشي و خالدة للبترول يبحثان مع كريم بدوي زيادة أنتاج الزيت بالصحراء الغربية

بحث كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية، بمدينة العلمين الجديدة، مع جريج ماكدانيال نائب رئيس شركة أباتشي الأمريكية والمدير العام للشركة في مصر، ومعتز عاطف رئيس شركة خالدة للبترول، شركة العمليات المشتركة بين قطاع البترول وأباتشي، الخطط خلال الفترة المقبلة فى مناطق الامتياز التابعة لشركة خالدة في الصحراء الغربية، والتي تعد من أهم المناطق الغنية بالزيت الخام والغاز في مصر.
وشهد اللقاء استعراض النتائج الإيجابية التي حققتها شركة خالدة في مجال إنتاج الزيت الخام، حيث تزايدت معدلات الانتاج بفضل تحسين كفاءة العمليات ورفع معدلات حفر الآبار التنموية، بحسب بيان.
تناول اللقاء تقديم القيادة الجديدة لشركة خالدة في إطار رؤية الوزارة لتعظيم الإنتاجية وتعزيز التعاون والتنسيق مع شركة أباتشي، خاصة في ظل خطط التوسع الطموحة لشركة أباتشي في أنشطة البحث والاستكشاف وإنتاج الغاز والبترول بمناطق الصحراء الغربية، والتي أسهمت الحوافز الاستثمارية التي قدمتها الوزارة في دفعها وزيادة استثمارات وإنتاج الشركة من الغاز الطبيعي بهذه المناطق. كما جرى متابعة دور شركة خالدة الذراع التنفيذي المشترك في تنفيذ هذه الخطط خلال الفترة المقبلة.
وأكد كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية، أهمية استمرار الشراكة الاستراتيجية بين قطاع البترول المصري وشركة أباتشي من خلال شركة خالدة، مشدداً على دعم الوزارة الكامل لتذليل أية تحديات تواجه العمل، وتحقيق أقصى استفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.
كما هنأ المهندس معتز عاطف على توليه قيادة الشركة، مشيداً بخبرته الطويلة وسجله الحافل في إدارة العمليات وتحقيق نتائج متميزة.
من جانبه، أعرب جريج ماكدانيال عن اعتزازه بالنتائج القوية التي حققتها اباتشى في مصر خلال الربع الأخير، والتي انعكست ايجابا على الأداء الإجمالي للشركة.
وأكد، أن زيادة إنتاج خالدة من الغاز والزيت الخام فى ظل البيئة الاستثمارية الجاذبة في مصر يمثل قصة نجاح متميزة تفتح آفاقا جديدة لاستكشاف موارد وإمكانات أكبر للغاز والبترول في مناطق الصحراء الغربية.

داليا احمد

مصر للطيران" تبحث مع "بوينج" تحديث أسطولها الجوي

بحث أحمد عادل رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للطيران، مع انيسي بتيارتك نائب رئيس شركة "بوينج" لمبيعات وتسويق الطائرات التجارية بإفريقيا، الذي ترأس وفدا رفيع المستوى من شركة بوينج العالمية، وكيث نيدا مدير عام مبيعات الطائرات التجارية بالشرق الأوسط وإفريقيا، لتحديث أسطولها الجوي لتعزيز كفاءة التشغيل والقدرات التنافسية.
وقال عادل: "إننا نتطلع إلى مواصلة العمل مع شركة بوينج خلال المرحلة المقبلة بما يدعم خططنا التوسعية ويُعزز من كفاءتنا التشغيلية، موضحا أن مصر للطيران تتابع باستمرار بالتنسيق مع شركائها في بوينج جدول تسليم الطائرات الجديدة من طراز MAX ٨-B٧٣٧، وكافة مراحل التصنيع، حرصًا على الوقوف على أخر المستجدات وضمان الالتزام بالمواعيد المحددة، بحسب بيان.

اقتصادية قناة السويس تستقبل وفد اتحاد الصناعة والتجارة ZFIC بمقاطعة شيجيانج- Zhejiang الصينية

استعرض وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أبرز المقومات والميزات التنافسية التي تجعل المنطقة مركزًا عالميًا رائدًا للخدمات اللوجستية بـ ٦ موانئ على البحرين المتوسط والأحمر، تتكامل مع ٤ مناطق صناعية مجهزة ببنية تحتية عالمية المواصفات.
وقال جمال الدين في بيان إنه بذلك المنطقة هي تكون الوجهة المفضلة للاستثمار العالمي في القطاعات المستهدف توطينها باستراتيجية المنطقة الاقتصادية التي تتوسع لتشمل ٢١ قطاعًا متنوعًا ما بين صناعي وخدمي ولوجستي، بالإضافة لاتفاقيات التجارة الحرة والدولية التي تسمح بنفاذية غير قابلة للمنافسة لمختلف الأسواق العالمية.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 10 أغسطس 2025 • العدد 803

رئيس قناة السويس: إنشاء مصنع لإنتاج القاطرات وتصديرها للخارج

قال الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس، إن كل الوحدات البحرية التي تتحرك داخل المجرى الملاحي للقناة من صناعة ترسانة وشركات الهيئة.. وأضاف – في تصريحات إعلامية- أن ترسانة بورسعيد دشنت عشر قاطرات، فيما يتم تدشين عشر قاطرات أخرى بالتعاون مع القطاع الخاص بقوة شد ٩٠ طنًا.

وأوضح أنه سيتم تسلم قاطرتين كل ثلاثة أشهر، كما يتم إنشاء مصنع لإنتاج القاطرات بما يتراوح بين ٢٠ و٣٠ قاطرة وتصديرها للخارج، مشيرًا إلى أن الهيئة تحولت من الاعتماد على المجرى الملاحي فقط إلى أنشطة واستثمارات إضافية مع القطاع الخاص.

ولفت إلى أنَّ منذ عام ٢٠٢٤ وبدء التوترات في البحر الأحمر بسبب هجمات جماعة الحوثي اليمنية ضد السفن، عملت الهيئة على تدشين عشر خدمات جديدة لم تكن تُقدم من قبل وتحقق عائدًا بالدولار.

"النقل" تستهدف زيادة أسطولها التجاري إلى ٣٠ سفينة بحلول ٢٠٣٠

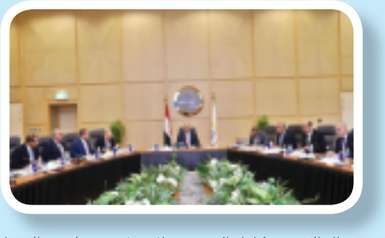

قال الفريق كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، إن الوزارة تنفذ خطة شاملة لتطوير كافة شركات النقل البحري التابعة لها (القاهرة للعبارات - الجسر العربي للملاحة - الملاحة الوطنية - الشركة المصرية لناقلات البترول)، حيث من المستهدف الوصول إلى ٣٠ سفينة تجارية بحلول ٢٠٣٠، وذلك في إطار الخطة الشاملة لإستعادة قوة الأسطول التجاري المصري تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية.

جاء ذلك خلال ترأس الوزير لأعمال الجمعية العمومية العادية لشركة القاهرة للعبارات، حيث تم خلال الاجتماع اعتماد قائمة المركز المالي والحسابات الختامية للشركة وتقرير كل من مجلس الإدارة ومراقبي (الجهاز المركزي للمحاسبات وحسابات الشركة)، التصديق على الميزانية والقوائم المالية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

واستعرض رئيس مجلس إدارة الشركة في بداية الإجتماع، بحسب بيان الوزارة اليوم الأربعاء، تقرير جهود الشركة وأبرز ما قامت به لإستعادة توازنها من جديد والتحول من حالة الخسائر إلى حالة تحقيق أرباح من خلال نمو حصتها من سوق الركاب، حيث حققت زيادة قدرها ١٢٪ بالمقارنة بالعام السابق ٢٠٢٢ بمعدل نمو يصل إلى ١٩٪.

واستعراض رئيس الشركة القفزة التي شهدتها إيرادات التشغيل بالشركة، حيث ارتفع إيراد النشاط التشغيلي لعام ٢٠٢٣ بزيادة قدرها ١١٣٪ عن عام ٢٠٢٢، منوهاً إلى أن هذه الزيادة تحققت نتيجة زيادة مبيعات الشركة، وزيادة مبيعات الوكيل المصري والوكيل السعودي للشركة، واستغلال إيرادات الوكالة الملاحية، والاستغلال الأمثل لمرافق الشركة وحوكمة منظومة العمل بها.

اسلام عبدالفتاح

تدشين فرع دائم للمجمعة العشرية بـ« التنمية الصناعية» لتسريع استصدار الموافقات

كشف الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل عن بدء تواجد فرع دائم للمجمعة المصرية لتأمين المسؤولية المدنية عن أخطار أعمال البناء (المجمعة العشرية) بمقر الهيئة العامة للتنمية الصناعية الرئيسى بالتجمع الخامس اعتباراً من أول أغسطس الجارى، فى ضوء التنسيق والتعاون مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ويهدف هذا التواجد إلى تقديم خدمات المجمعة المباشرة للمستثمرين فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة باستخراج موافقتها على تراخيص البناء للمصانع.

أوضح الوزير أن هذه الخطوة تأتى فى إطار سياسة وزارة الصناعة بالتيسير على المستثمرين واختزال الفترة الزمنية اللازمة لإنهاء الإجراءات، بالتعاون مع كافة الأجهزة المعنية، كما تعد استكمالا للتوجه نحو توحيد جهة تعامل المستثمرين فى استخراج التراخيص عبر شباك واحد من خلال الهيئة العامة للتنمية الصناعية، على غرار ما تم من تعاون مع جهاز شؤون البيئة وإدارة الحماية المدنية، حيث يتواجد ممثلون واستشاريون لتلك الجهات أسبوعياً بالهيئة فى إطار لجان مشتركة تعقد دوريا لبحث طلبات المستثمرين الصناعيين للبت فيها.

جمعية رجال الأعمال المصريين توقع بروتوكولات مع ١٦ شركة صينية للتعاون المجالات الصناعية والخدمية والتكنولوجية المختلفة

وقعت جمعية رجال الأعمال المصريين، بروتوكول تعاون مشترك مع اتحاد تشجيانغ للصناعة والتجارة بهدف تشجيع الاستثمار المشترك والترويج لفرص ومجالات التعاون الاقتصادي، وذلك ضمن مساعي الجانبين لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين مصر والصين.

جاء ذلك على هامش زيارة وفد من رجال الأعمال الصينيين من مقاطعة تشجيانغ لمقر جمعية رجال الأعمال المصريين، ضم نحو ١٦ شركة صينية تعمل في مجموعة متنوعة من المجالات الصناعية والخدمية والتكنولوجية المختلفة.

وقع البروتوكول كل من أحمد عز الدين رئيس لجنة تنمية العلاقات مع الصين بجمعية رجال الأعمال المصريين، و تشنغ مينكيانغ نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد تشجيانغ للصناعة والتجارة.

حضر اللقاء عددا من رجال الأعمال المصرين والصينيين، وتشمل مجالات عمل أعضاء وفد مقاطعة تشجيانغ، الملابس الجاهزة، تطوير البرمجيات، معدات الطاقة الجديدة، الإلكترونيات، الاتصالات، السياحة، تصنيع منتجات الحديد المطاوع (Ductile Iron)، البوليمرات الجديدة، المنتجات الصحية، الكيماويات، مواد الديكور، وتخطيط وتنفيذ المصانع الذكية.

تعاون مشترك بين الصناعات الهندسية والغذائية لتوفير خطوط إنتاج متطورة للمصانع

بحثت غرفتا الصناعات الهندسية والصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية، أوجه التعاون المشترك بين الغرفتين، وذلك بهدف تعزيز التكامل الصناعي وتوفير خطوط إنتاج متطورة للمصانع الغذائية.

وأوضح محمد المهندس، رئيس غرفة الصناعات الهندسية، أن الهدف من الاجتماع هو تعميق الصناعة المحلية، وتحقيق التكامل بين القطاعات المختلفة، والحد من الواردات، وزيادة فرص التصدير للمنتجات المصرية.

وأضاف أن الغرفة تضم شعبة الآلات والمعدات، برئاسة ناجي يوسف، وهي شعبة قوية تمتلك إمكانيات كبيرة تؤهلها لتوفير خطوط إنتاج متطورة بمواصفات عالية، من خلال الشركات الأعضاء، مما يمكن من تلبية احتياجات مصانع الصناعات الغذائية في مختلف أنشطتها.

وأشار إلى أن المصانع الغذائية تحتاج إلى خطوط إنتاج وماكينات متخصصة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التعاون بين الغرفتين، لتقديم حلول محلية بجودة عالية بدلا من الاعتماد على الاستيراد.

المبادرة الثالثة لخفض الأسعار تسعي للسيطرة علي الحلقات الوسيطة و دورها في التربح على حساب المستهلكين

دعوات لتفادي أخطاء مبادرتين سابقتين وعدم اشتمالهما علي كل السلع وعدم مراعاة الجودة والتركيز في مجموعة من الشوادر ..

بدأت وزارة التموين والتجارة الداخلية خلال الأسبوع الماضي مبادرة جديدة تستهدف تخفيض أسعار ١٥ سلعة أساسية في الأسواق، بالتنسيق مع القطاع الخاص واتحاد الصناعات والغرف التجارية، وذلك ضمن خطة لضبط الأسعار وتعزيز توافر السلع.

وأوضح المتحدث باسم الوزارة أحمد كمال أن التخفيضات التي بدأت بالفعل في ١٠٦٠ مجمعًا استهلاكيًا تصل إلى ١٨٪، موضحا أن المبادرة تستهدف تقديم تخفيضات ملموسة على سلع أساسية تُشكل مكونًا رئيسيًا في سلة الغذاء المصرية، وتشمل لحومًا ودواجن وسكرًا وزيتًا ومنتجات غذائية أخرى.

وذكر أن سعر اللحوم السودانية الطازجة انخفض من ٣٢٠ إلى ٣١٠ جنيهات، والدواجن من ١٢٥ إلى ٩٠ جنيهًا، والسكر من ٣٠ إلى ٢٨ جنيهًا، والزيت الخليط من ٧٠ إلى ٦٧ جنيهًا، إلى جانب تخفيضات على أكثر من ٢٠ صنفًا.

المبادرة، التي جاءت بتكليف مباشر من رئيس مجلس الوزراء، يتم تنفيذها عبر مسارين: الأول داخل المجمعات الاستهلاكية التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، والثاني بالتعاون مع كبرى السلاسل التجارية لضمان تعميم التخفيضات في جميع المحافظات.

وأكد المتحدث أن التخفيضات لا تؤثر على جودة السلع، مشيرًا إلى تقليل حلقات التداول لخفض التكلفة مع الحفاظ على المعايير ، كما شدد على أهمية الشراكة مع القطاع الخاص لضمان استدامة المبادرة، مشيرًا إلى التنسيق المستمر مع اتحادات الصناعة والغرف التجارية لتوسيع نطاقها.

ولضمان استقرار السوق، أشار إلى أن الحكومة تعمل على توفير احتياطي استراتيجي من السلع، وتسهيل الإفراج الجمركي عن مستلزمات الإنتاج، إلى جانب توفير العملة الصعبة للمستوردين.

كما أشار إلى أن الوزارة تمتلك شبكة توزيع واسعة تضم أكثر من ٤٠ ألف منفذ بيع، وتسعى لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص من خلال مبادرات مثل "كلنا واحد" لتوحيد العلامة التجارية وتوسيع الاستثمارات في مجال التجارة الداخلية.

وعن دور القطاع الخاص، قال كمال: «الشراكة مع القطاع الخاص أساسية لتحقيق الاستدامة في خفض الأسعار، وتم التنسيق مع اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية لتوسيع نطاق المبادرة في الأسواق كافة» .

ولفت إلى أن «ضمان الاستدامة يتطلب توافر احتياطي استراتيجي من السلع الأساسية، وهو ما تعمل عليه الدولة باستمرار، إلى جانب تسهيل الإفراج الجمركي عن مستلزمات الإنتاج، وتوفير العملة الصعبة للمستوردين، ما يسهم في استقرار السوق وتراجع الأسعار» .

من جانبه قال الدكتور علاء عز أمين عام اتحاد الغرف التجارية، إن مبادرة خفض أسعار السلع الأساسية، جاءت بناء على طلب الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء الذي أكد ضرورة ألا ينتظر المواطن فترة الثلاثة أو الأربعة أشهر التي يستغرقها انخفاض سعر صرف الدولار؛ لينعكس على أسعار السلع، وطالب بخفض فوري للأسعار.

وأضاف خلال تصريحات إعلامية أن المبادرة الحالية تعد بمثابة فترة مؤقتة تستمر لمدة ثلاثة أشهر ليتحول بعدها إلى خفض «دائم ومستدام»، لافتا إلى بدء الشركة القابضة في خفض الأسعار.

وأشار إلى تراوح نسب التخفيض في المبادرة بين ٥٪ إلى ١٨٪، حسب نوع السلعة وهامش الربح وسرعة دورانها في الأسواق، مضيفا أن التخفيضات شملت السلع الحيوية الأرز والسكر والزيوت واللحوم والدواجن.

كما لفت إلى بدء «الأوكازيون الصيفي» على مستوى جميع محافظات الجمهورية خلال أغسطس الجاري ويستمر لمدة شهر كامل.

وأوضح أن «الأوكازيون» سيتوسع هذا العام ليشمل، إلى جانب الملابس والأحذية؛ مستلزمات المدارس بخصومات تبدأ من ١٠٪ فأكثر، وذلك استعدادًا لموسم العودة للمدارس في أواخر أغسطس ومطلع سبتمبر، إلى جانب توفير السلع الهندسية والأجهزة المنزلية مثل الثلاجات والغسالات والتليفزيونات، في محاولة لتغطية جميع احتياجات المواطن.

في المقابل قال أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، إن هناك شكاوى متزايدة من أصحاب المحال التجارية على مستوى الجمهورية بشأن ما وصفه بـ«إتاوات» تفرضها بعض جهات الإدارة المحلية، تصل في بعض الحالات إلى ٤٠ ألف جنيه، بحسب حجم المحل وقدرته.

أضاف «الوكيل»، خلال اجتماع موسّع عقده الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، بمقر الإتحاد العام للغرف التجارية، أن هذه الرسوم تُمثل عبئًا إضافيًا على التجار، وتؤثر سلبًا على قدرتهم في الانخراط الفعلي بمبادرات خفض الأسعار وتقديم سلع بتكلفة مناسبة للمستهلك.

وقال «الوكيل» موجّهًا حديثه لوزير التموين: "نحتاج إلى أن تخفف المحليات من الضغوط المفروضة على أصحاب المحلات التجارية، حتى نتمكن من الوصول إلى التوافق المطلوب في السوق، وتحقيق خفض حقيقي في الأسعار" .

وردّ الوزير شريف فاروق ضاحكًا: «رئيس اتحاد الغرف التجارية ألقى قنبلة في وجه الحكومة قبل نهاية الاجتماع»، مؤكدًا في الوقت ذاته أن الوزارة ستسعى بالتنسيق مع الجهات المعنية لتذليل العقبات التي تعرقل أداء التجار، بما يخدم مصلحة السوق والمستهلك.

وكان الاجتماع قد تناول أيضًا آليات تنفيذ مبادرة خفض الأسعار، ودور القطاع الخاص في تحقيق توازن السوق، إضافة إلى التيسيرات الحكومية الممنوحة في الجانب الضريبي والجمركي، لتسهيل تدفق السلع وخفض تكاليفها.

شروط نجاح المبادرة

من جانبهم أكد تجار ومصنعون، أن نجاح مبادرة الحكومة الجديدة لخفض أسعار السلع، لن يتحقق إلا بشروط محددة؛ في مقدمتها: تثبيت تكاليف الإنتاج على المصنعين، وتشديد الرقابة على الحلقات الوسيطة لتداول السلع.

وأكدوا أهمية توقيت المبادرة الثالثة المرتقبة لخفض الأسعار؛ بسبب حالة الركود الكبيرة بالأسواق.

وكانت الحكومة أطلقت مبادرتين سابقتين، في أكتوبر ٢٠٢٣، ومارس ٢٠٢٤ (عقب تخفيض سعر الصرف بنسبة كبيرة بعد أزمة شح الدولار الحادة في الأسواق)، لكنهما لم تشهدا إقبالا كبيرا من المستهلكين لعدة أسباب، منها أن المبادرتين لم تشملا كل السلع، ولكن اقتصرتا على أصناف محددة وعدد محدود منها، معظمها منخفض الجودة، ولا يجد إقبالا من غالبية المستهلكين.

كما تركز بيع هذه المنتجات في مجموعة من الشوادر، ولم يجر نشرها في محلات البقالة والسوبر ماركت القريبة من كل المستهلكين التي اعتادوا التسوق فيها.

إلا أنه وبسبب تراجع القدرة الشرائية بصورة حادة لكل المستهلكين، نتيجة للأجور الضعيفة مقابل أسعار متضخمة، يعول المستهلكون على تلبية المبادرة الثالثة لخفض الأسعار لاحتياجاتهم في حدود قدرتهم الشرائية.

وقال أحمد الوكيل، رئيس اتحاد الغرف التجارية، إن الأزمة الحقيقية التي تعاني منها الأسواق حاليا ليست مرتبطة بأسعار السلع، إذ تراجعت أسعار عدد كبير من السلع مؤخرا، مقارنة بشهر أبريل الماضي، ولكنها تتعلق بتدني أجور الموظفين والعمال، ما يضعف القوة الشرائية للمستهلكين.

وتؤكد بيانات جهاز التعبئة العامة والاحصاء، قول الوكيل، إذ سجل معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية تراجعا في يونيو الماضي إلى ١٤,٤٪، مقابل ١٦,٥٪ في شهر مايو ٢٠٢٥ .

وذكر تقرير لمعهد أبحاث "دويتشه بنك" صادر في يونيو الماضي، أن القاهرة تُعد أرخص المدن حول العالم، ولكنها تتصدر المدن الأقل دخلا، إذ يبلغ متوسط دخل الفرد شهريًا نحو ١٦٥ دولارًا فقط.

اسامة السيد

حلم توطين صناعة ألواح الطاقة الشمسية بمصر علي بعد خطوات

مصر تسعي إلى اقتناص فرص الدخول في هذه السوق الواعدة معتمدة على موقعها الجغرافي الفريد ومستوى الإشعاع الشمسي العالي في معظم أراضيها ..

في ظل التحول العالمي المتسارع نحو مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة، تبرز الطاقة الشمسية كإحدى الركائز الأساسية لمستقبل الطاقة العالمي، لما تتمتع به من وفرة، واستدامة، وتكاليف تشغيل منخفضة، وقد شهدت صناعة الخلايا الشمسية خلال العقد الماضي نموًا استثنائيًا؛ حيث ارتفع الطلب العالمي من نحو ١٦ جيجاوات في عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٣٤٠ جيجاوات في عام ٢٠٢٣، مع توقعات ببلوغه ٦٠٠ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٠، ما يعكس الزخم العالمي الهائل نحو تبني هذه التكنولوجيا.

وفي هذا السياق، تسعى مصر إلى اقتناص فرص الدخول في هذه السوق الواعدة، معتمدة على موقعها الجغرافي الفريد، ومستوى الإشعاع الشمسي العالي الذي تتمتع به معظم أراضيها، إلى جانب الدعم الحكومي المتزايد للاستثمار في الطاقة المتجددة، وفي ظل هيمنة الصين على أكثر من ٨٠٪ من السوق العالمية للخلايا الشمسية، تتبنى مصر نهجًا عمليًا يقوم على بناء شراكات استراتيجية مع كبرى الشركات الصينية، بهدف توطين الصناعة تدريجيًا ونقل التكنولوجيا، بما يرسخ قدرتها التنافسية على المدى الطويل. فهل يمكن لمصر أن تنافس في هذه السوق؟ وما الاستراتيجيات التي يمكنها اتباعها لتحقيق ذلك؟

وفي هذا الإطار ، أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقريرًا تضمن أهم الفرص المستقبلية المتاحة لتوطين صناعة ألواح الطاقة الشمسية في مصر، مشيرا إلى أن حجم سوق الطاقة الشمسية الكهروضوئية حول العالم قد سجل نحو ٤٤٧ جيجا وات خلال عام ٢٠٢٣ بنسبة زيادة ٨٧٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٢، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية زيادة الطلب العالمي على تقنيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية لما يصل إلى ٨٦٠ جيجا وات و٩٠٠ جيجا وات بحلول عامي ٢٠٣٥ و٢٠٥٠ على الترتيب، وذلك بفضل زخم الإنتاج الصيني الذي أدى إلى انخفاض أسعار وحدات الطاقة الشمسية وزيادة الطلب عليها.

وأوضح مركز المعلومات، أنه خلال السنوات القليلة الماضية انتقلت القدرة التصنيعية للطاقة الشمسية الكهروضوئية من أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين، إذ أدركت الأخيرة الآفاق الإيجابية وما تحويه هذه الصناعة من أهمية حيث قامت بضخ استثمارات تزيد على ٥٠ مليار دولار أمريكي في تنمية تصنيع تقنيات الطاقة الشمسية، وصولا إلى الوقت الحالي الذي تتجاوز فيه حصة الصين نسبة ٨٠٪ في مراحل تصنيع اللواح الشمسية عالميًا، كما باتت تُعد موطنًا لأكبر ١٠ موردين لمعدات الطاقة الشمسية حول العالم.

وتتمثل أهمية الفرصة بالنسبة لمصر في الآتي:

-الطلب المتنامي: فضلاً عن تقديرات زيادة الطلب العالمي من المتوقع أن يظل الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد أكبر مستورد للألواح الشمسية في العالم حتى عام ٢٠٣٥، على أن تبلغ حصر تقنيات الطاقة النظيفة نحو ٣٥٪ من إجمالي فاتورة واردات الاتحاد في عام ٢٠٣٥ مقارنةً بما يقل عن ١٠٪ في عام ٢٠٢٣.

-توفير مستلزمات التشغيل للمشروعات ذات الصلة: إذ سوف يسهم تصنيع الألواح الشمسية بمصر في توفير مكونات ومستلزمات التشغيل للمشروعات المقرر تدشينها والتي من بينها محطة الطاقة الشمسية المقرر تنفيذها ببحيرة ناصر ونجع حمادي فضلاً عن المشروعات الضخمة القائمة بالفعل مثل محطة بنبان بأسوان.

-آفاق التصدير الحيوية: تُعد تصنيع تقنيات الطاقة الكهروضوئية أحد أبرز بنود الصادرات الحيوية لعدد من الاقتصادات والتي من بينها الاقتصاد الصيني، إذ وصل معدل نمو الصادرات الصينية من الطاقة الشمسية إلى أكثر من ٤٠٪ في عام ٢٠٢٣، وبلغت الصادرات من وحدات الطاقة الشمسية وحدها ٢٢٧ جيجا وات، كما جعلت الاستثمارات الصينية في ماليزيا وفيتنام هذين البلدين من كبار مصدري تلك المنتجات حول العالم.

-تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري: حيث يؤدي التوسع في إنتاج الطاقة الشمسية إلى تقليل الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري مما يقلل الفاتورة الاستيرادية ويسهم في تحقيق الاكتفاء بقطاع الطاقة.

وتتمثل مقومات نجاح الفرصة وفقًا لما تمتلكه مصر من إمكانات في التالي:

-تمتاز مصر بوفرة أحجار الكوارتز بشكل كبير، والتي تستخدم في إنتاج ألواح الطاقة الشمسية وتوجد في مصر بصفة أساسية في مناطق عدة من بينها أم هليج في الصحراء الشرقية، ومرسى علم، وجبال غريب والخافان وأبو الطور بالصحراء الشرقية، ووادي الجزيرة.

- تمتلك مصر احتياطات وفيرة من المعادن الأرضية النادرة، -والتي تسهم في إنتاج ألواح الطاقة الشمسية-، وتوجد في مناطق متفرقة، منها منطقة أي دباب في الصحراء الشرقية، وجبل نويبع.

-افتتحت مصر مجمع مصانع إنتاج الكوارتز بالعين السخنة في مايو ٢٠٢٣ في محافظة السويس، والذي صنف على أنه الأول من نوعه في مصر وعلى الصعيدين العربي والإفريقي، والأول على المستوى العالمي من حيث تكامل عملية الإنتاج.

-تم البدء في تنفيذ مشروع مجمع إنتاج السيليكون بمدينة العلمين الجديدة خلال عام ٢٠٢٣، والذي يستهدف توفير منتج محلي الصنع من السيليكون ومشتقاته بدلا من استيراده، على أن تشمل المرحلة الثالثة من تنفيذ المشروع إقامة مصنع لإنتاج البولي سيليكون والذي يدخل في صناعة الإلكترونيات والخلايا الشمسية.

إجراءات التوطين

أما متطلبات النجاح لتوطين الألواح الشمسية فأشار المركز إلى أنها تتمثل في الآتي:

-تدشين مناطق صناعية تعليمية متكاملة في مجال تصنيع الألواح الشمسية على وجه التحديد لإنتاج ألواح الطاقة الشمسية من المكونات الأساسية حتى المنتج النهائي، على أن تكون إحدى هذه المناطق في مدينة العلمين: نظرًا لوجود مجمع إنتاج السيليكون القائم بالفعل كأحد مدخلات عملية الإنتاج.

-صناعة خطة لترويج الاستثمار في مجال تصنيع خلايا الطاقة الشمسية لتوفير الدعم في مرحلة الاستثمارات الأولية التي تتسم بالتكاليف المرتفعة.

-دراسة التجربة الصينية المتميزة في مجال صناعة الألواح الشمسية إذ ركزت السياسات الصناعية الصينية على مجال الطاقة الشمسية كقطاع استراتيجي للتنمية الاقتصادية وتمكنت من خلال استغلال الطلب المتزايد إلى الوصول إلى وفورات الحجم وخفض التكاليف بشكل هائل.

رضوى عبدالله

وزيرة البيئة تعلن صدور قرارا لتراخيص أنشطة تداول زيوت الطعام المستعملة

أعلنت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية، والقائم بأعمال وزير البيئة، عن صدور قرارا لوزارة البيئة ونشره بالجريدة الرسمية بشأن تنظيم إصدار التراخيص المتعلقة بأنشطة تداول زيوت الطعام المستعملة، وذلك في إطار الجهود المبذولة لاحكام السيطرة على منظومة الإدارة المتكاملة للزيوت المستعملة .

أوضحت الدكتورة منال عوض، أن القرار تضمن اجراءات إصدار ترخيص أو تصريح من جهاز تنظيم إدارة المخلفات، لتداول زيوت الطعام المستعملة، سواء في أنشطة الجمع أو النقل أو التخزين أو التصدير .

وأكدت الوزيرة أن القرار صدر بعد موافقة مجلس الوزراء، وموافقة مجلس إدارة جهاز تنظيم ادارة المخلفات، واستناداً إلى القوانين المنظمة لهذا الشأن وهى قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، وقانون تنظيم إدارة المخلفات رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠، ووفقاً للالتزام بتطبيق نظم الإدارة المتكاملة للمخلفات (الجمع والنقل، والتخزين) عن طريق التسجيل على الموقع الإلكتروني للجهاز www.wims.wmra.gov.eg

أكدت الدكتورة منال عوض، أنه وفقًا لقانون المخلفات سيتم منح الترخيص من جهاز تنظيم إدارة المخلفات لشركات جمع الزيوت بشرط أن تتوافر لديهم الأدوات والإمكانيات الخاصة بعمليات الجمع والتخزين، وضرورة تعاملهم مع المصانع الرسمية لاستلام ما يتم تجميعه،للقيام بعمليات إعادة تدوير الزيوت المجمعة

كما أكدت الدكتورة منال عوض، على ضرورة تشديد الرقابة على ادارة عمليه الزيوت المستعملة للتأكد من قيامهم بتوجيه ما تم تجميعه إلى المصانع الرسمية المرخصة،، مشيرة إلى ضروره قيام المصانع الرسمية المستقبلة للزيوت المستعملة لتدويرها بإنشاء سجل تتبع يحتوى على الكميات الواردة ليها لضمان إحكام عمليه الرقابة .

هذا وتهيب وزارة البيئة، السادة المواطنين بالتخلص الآمن من الزيوت المستعملة، من خلال الشركات المرخصة والعاملة في مجال جمع ونقل الزيوت المستعملة ، للتأكد من وصول الزيوت إلى المصانع الرسمية المرخصة .

سيد الجارحي

خلال تفقده أكبر مصنع لإنتاج اللقاحات البيطرية في الشرق الأوسط وأفريقيا

تفقد علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي المصري، والمهندس حازم الأشموني محافظ الشرقية، يرافقهما وفد رفيع من القيادات التنفيذية بالوزارة والمحافظة، مجمع مصانع ميفاك بمدينة الصالحية الجديدة.

ووفق بيان من وزارة الزراعة ، يُعد هذا المصنع، أكبر مجمع صناعي خاص بإنتاج اللقاحات البيطرية في مصر والشرق الأوسط وإفريقيا .

وشملت الزيارة تفقد التوسعات الجديدة للمصنع، وخطوط الإنتاج، والقدرات التصنيعية، بالإضافة إلى مركز البحوث والتطوير والتدريب في مجال اللقاحات والجودة في مصر والشرق الأوسط وأفريقيا، والذي يعمل على البحث والتطوير بمختبرات متقدمة تشمل ٥ معامل لدعم الجهود المستمرة في تطوير لقاحات جديدة ومحسنة تواكب التطورات والاحتياجات العالمية للقاحات. كما تم الاستماع إلى عرض تقديمي حول تاريخ نشأة الشركة وتطورها .

وأكد الوزير أن الدولة المصرية تدعم جهود توطين صناعة اللقاحات والأدوية، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الصحي والغذائي لمصر، الأمر الذي يعكس نجاح الشراكة بين القطاع الخاص والدولة في دعم الصناعات الدوائية، بطاقة إنتاجية كبيرة لتلبية احتياجات السوق المحلي والتوسع في الأسواق التصديرية، بما يساهم في حماية الثروة الحيوانية وتعزيز الاقتصاد الوطني.

وأشار فاروق إلى أن السنوات الماضية قد شهدت أمثلة ناجحة للتعاون بين الدولة والقطاع الخاص.

وقال إن من بين تلك الأمثلة تعاون وزارة الزراعة ومراكزها ومعاهدها البحثية، وعلى رأسها معهد بحوث الأمصال واللقاحات البيطرية، وبين الشريك الوطني شركة ميفاك في التصدي لتحديات كبيرة ومنها السيطرة على مرض الحمى القلاعية، واحتواء انتشار الفيروسات خاصة فيروس إنفلونزا الطيور، ومكافحة مرض الجلد العقدي.

وأضاف أن ذلك يعزز من أهمية الشراكة الاستراتيجية لمواجهة التحديات الطارئة التي تهدد الأمن الغذائي المصري، وأيضا لحماية الثروة الحيوانية والداجنة من الأمراض الوبائية والعابرة للحدود، وتقليل الاستيراد وتوفير العملة الصعبة والاعتماد على الإنتاج المحلي مما يقلل من استيراد اللقاحات من الخارج.

وأوضح فاروق أن هذه التوسعات تعد ترجمة حقيقية على أرض الواقع لهذه الشراكة التي تمثل نقلة نوعية في القدرات الإنتاجية والتقنية وإمكانية التوسع في تصدير اللقاحات البيطرية لدول إفريقيا والشرق الأوسط، مؤكدًا على جهود الدولة المصرية في دعم الصناعة من خلال تطوير البنية التشريعية والرقابية، وتشجيع الشراكات بين المراكز البحثية والقطاع الخاص.

الوزير يبحث مع مصنّعي الحديد وشركات السيارات آليات توطين صناعة صاج السيارات

عقد الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، اجتماعًا موسّعًا مع نخبة من كبار مصنعي الحديد وممثلي الشركات العاملة في تصنيع وتجميع السيارات والأتوبيسات، لبحث آليات توطين صناعة صاج السيارات في مصر، ويأتي هذا اللقاء ضمن سلسلة الاجتماعات التي تُنظمها وزارة الصناعة لدعم خطة الدولة في توطين الصناعات الاستراتيجية، وعلى رأسها صناعتا الحديد والصلب وصناعة السيارات، باعتبارهما من الركائز الأساسية للاقتصاد والصناعة الوطنية.

وأكد الوزير خلال الاجتماع أن الدولة تولي اهتمامًا بالغًا بصناعة الحديد والصلب، لما تمثله من قاعدة رئيسية لعدد كبير من الصناعات الحيوية، وفي مقدّمتها صناعة السيارات، مشيرًا إلى أن توطين صناعة صاج السيارات يُعد من أولويات المرحلة الحالية، لما له من أثر ملموس في تقليل فاتورة الاستيراد، وزيادة نسبة المكوّن المحلي، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق المحلية والدولية.

وأوضح الوزير أن الوزارة بصدد صياغة استراتيجية متكاملة لتوطين صناعة صاج السيارات، ترتكز على عنصرين رئيسيين، هما: الاستدامة في القوانين والحوافز والخطط التنفيذية، بما يضمن مناخًا داعمًا وجاذبًا للاستثمار الصناعي طويل الأجل، والتركيز على مكونات السيارات بالإمكانات الحقيقية المتاحة محليًا، مع توظيف العنصر البشري المؤهل، وتنفيذ خطط العمل ضمن جدول زمني واضح ومحدّد.

وأشار الوزير إلى أن الوزارة ستواصل التنسيق مع جميع الأطراف المعنية، سواء من القطاع الخاص أو الجهات الحكومية، لضمان تنفيذ هذا التوجّه الوطني بكفاءة وسرعة، مؤكدًا أن توطين صناعة صاج السيارات هو بداية حقيقية لتوسيع نطاق التصنيع المحلي في مكونات السيارات، وفتح المجال أمام شراكات صناعية جديدة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

مصر مستعدة لكل الاحتمالات بقوة قاهرة معلنة و غير معلنة

رسائل الرئيس السيسي وثائق للتاريخ تسجل مواقف مصر و خطوطها الحمراء وتفضح الخونة والمغرضين

مصر بتاريخها وموقعها ووعي شعبها وصلابة مؤسساتها ليست رقمًا سهلاً في معادلات التقسيم أو الاختراق

رسائل قوية وحازمة وحاسمة وجهها الرئيس عبد الفتاح السيسي في مدي زمني لا يتجاوز ٤٨ ساعة خلال الأسبوع الماضي ، وذلك خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الفيتنامي ، وفي المرة الثانية خلال زيارته للأكاديمية العسكرية .

كلمات الرئيس في المرتين حملت رسائل واضحة ومباشرة تتعلق بعدة ملفات محورية، أبرزها العلاقات المصرية مع الدول العربية الشقيقة، والموقف المصري الثابت تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إضافة إلى رؤية الدولة المصرية حيال أزمات الشرق الأوسط.

كما جددت كلمات الرئيس التأكيد على الثوابت الاستراتيجية التي تحكم السياسة الخارجية المصرية، مؤكدًا أن الموقف المصري يقوم على مبادئ راسخة من احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها، والدفاع عن الأمن القومي العربي.

إلي جانب ذلك تضمنت رسائل الرئيس كعادته مصارحة حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وانعكاساتها على المنطقة العربية، وخاصة في مناطق مثل الشرق الأوسط، والقرن الإفريقي، والبحر الأحمر، مشيرًا إلى أن الرئيس حرص على شرح أبعاد هذه التحديات من منظور وطني واستراتيجي شامل.

وبحسب إجماع الخبراء والمحللين فإنه لا يخفى على أحد، أننا نعيش في مرحلة فارقة من تاريخ الأمة والعالم؛ فلم تعد المخططات التي تستهدف المنطقة - وفي القلب منها مصر- مجرد أفكارًا يتم تداولها في الكواليس أو تسريبات تصلنا عبر أروقة المباحثات ودهاليز السياسة، بل تحوّلت إلى محاولات متكررة تسعى إلى إعادة رسم خارطة الإقليم، عبر الضغط والتشكيك وتزييف الوعي.

هذه المخططات تجاوزت استهداف الجغرافيا والاقتصاد، وباتت تضرب في عمق الوعي الجمعي، تحاول تفكيك سردية الدولة الوطنية، وإضعاف الثقة بين المواطن ومؤسساته، لكن ما يغيب عن أصحاب تلك الأجندات، هو أن مصر بتاريخها، وموقعها، ووعي شعبها، وصلابة مؤسساتها، ليست رقمًا سهلًا في معادلات التقسيم أو الاختراق، وأنها تقرأ المشهد جيدًا، بفضل قيادتها السياسية الواعية والرصينة، ومؤسساتها الوطنية الراسخة التي تتحرك وفق إدراك عميق للمخاطر المحيطة والرهانات الدولية المتشابكة.

إن هذه القيادة المصرية المخلصة، بمؤسساتها العريقة، وشعبها صانع الحضارة والتاريخ، يؤمنون جميعًا بأن مصر ليست ساحة للمراهنات، ولا يمكن أن تختزل في تجارب مستوردة أو نماذج مكررة لدول انهارت وتهاوت ولم تعُد؛ فمن يظن أن ما جرى في عواصم شقيقة يمكن نسخه إلى القاهرة، مخطئ في قراءة التاريخ، وجاهل بطبيعة هذا الوطن، فمصر التي تشكلت على مدى آلاف السنين، لا تدار بالانفعالات، ولا تُرهبها العواصف الإعلامية، أو الحملات المدفوعة، أو حتى الضغوط السياسية مهما تعددت وجوهها.

ولأنها تدرك تمامًا موقعها في خارطة الكرة الأرضية، وتعرف حجم الأطماع المحيطة بها، فهي لا تنكفئ، ولا تفرط، ولا تسمح بتكرار سيناريوهات الخراب التي شهدها الإقليم من حولها. لقد اختارت الدولة المصرية أن تكتب روايتها بنفسها، وبخط يدها، رافضة الوصاية، ومتمسكة بحقها في القرار والمصير، كما أنها لا يمكن أبدًا أن تتخلى عن دورها التاريخي في دعم الأشقاء ودعم صلابة ووحدة وسلامة الأمة العربية (شعبًا وأرضًا).

من هنا، وفي أقل من ٤٨ ساعة، اختار الرئيس عبد الفتاح السيسي، أن يُطل على الداخل والخارج برسالتين متكاملتين: الأولى من قصر الاتحادية، في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس جمهورية فيتنام الاشتراكية "لوونج كوونج"، والثانية من قلب الأكاديمية العسكرية في العاصمة الإدارية الجديدة.

هذان الخطابان، يمثلان وثيقة سياسية بليغة، لمن أراد أن يعرف ويفهم، وأن يدرك ملامح الرؤية المصرية في هذه المرحلة المفصلية .. لقد وضع الرئيس السيسي في هاتين المناسبتين النقاط فوق الحروف، وكشف من خلالهما بوضوح عن جوهر الموقف المصري، سواء فيما يتعلق بالتحديات الداخلية ومسار الدولة في البناء والإصلاح، أو فيما يخص الوضع الإقليمي، وخاصة ما يتعلق بفلسطين والضغوط التي تمارس على مصر باسمها.

بالتالي، يمكن القول، إن هذا الكلمات لا يجب فصلها عن قراءة الواقع بعيون الدولة، كما أنها تخاطب الداخل بلغة المصارحة، والخارج بمنطق الردع والاحترام المتبادل؛ إنها - في تقديري - تمثل استعادة الصوت المصري في لحظة إقليمية مشوّشة، وتؤكد على الثوابت الوطنية في وجه العواصف، وترد بشكل حاسم على حملات التشكيك التي تطل برأسها كلما اشتدت المعركة على حدود الحقيقة .

لقد كانت كلمات الرئيس السيسي، في قصر الاتحادية، ثم في الأكاديمية العسكرية خلال أقل ٤٨ ساعة فقط، تمثل وثيقة عمل مصرية خالصة، ورؤية استراتيجية، وخارطة ألم وأمل يمكن أن ترد علي كل التساؤلات المرتبطة بالمشهد الإقليمي.

رسائل الاتحادية

خرجت كلمات الرئيس السيسي - خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيره الفيتنامي بقصر الاتحادية لترد على كل هذه الأكاذيب والادعاءات التى تروج باسم القضية الفلسطينية وباسم الشعب الفلسطيني وتحاول النيل من دور مصر السياسي والإنساني، فقال بكلمات حازمة، إن: "الادعاء بأن مصر تشارك في حصار غزة.. إفلاس"، وهي المرة الأولى التي يستخدم فيها الرئيس السيسي هذا الوصف، في مؤتمر صحفي أو بيان سياسي، وبالتالي فإن نبرة الحسم في تعبير "إفلاس" لم تأت من فراغ؛ بل من يقين بالدور الوطني الذي قامت به مصر منذ اللحظة الأولى لحرب السابع من أكتوبر، وهو يقين لم يكن مجرد رد فعل على شائعات، بل مواجهة مباشرة مع سردية مضادة تسعى إلى تحميل مصر وزر الفشل الدولي في إنقاذ غزة.

ولأن الحرب الإعلامية لا تقل خسة وضراوة عن القصف، فقد واجهت مصر سيلًا من الأكاذيب، ومحاولات شيطنة ممنهجة، رغم أنها، وبشهادة الجميع، فتحت معبر رفح، وداوت الجرحى، وأدارت المفاوضات، وكانت الدولة الوحيدة التي لم تتاجر بالدم الفلسطيني.

لم يكتف الرئيس السيسي بالدفاع عن دور مصر الذي أراد الخائنون تشويهه، بل قلب الطاولة على كل المشككين، عندما قال: "إن التاريخ سيتوقف طويلًا ليحاسب ويحاكم دولًا كثيرة على مواقفها من حرب غزة." وهي عبارة تختصر فلسفة مصر في هذه المرحلة (لسنا من هواة الشعارات، بل من الفاعلين علي الأرض، والتاريخ سيكتب الحقيقة، وإن تأخرت).

الرئيس السيسي، قال للعالم بصوت حاسم وحازم، "إن الحرب في غزة ليست حربًا لتحرير رهائن، بل حرب إبادة وتجويع وتصفية للقضية الفلسطيني"، مؤكدًا أن "الضمير الإنساني لن يصمت طويلًا"، وهي جملة تتجاوز الوصف السياسي إلى ما يُشبه الاتهام الأخلاقي. فمصر، التي تحملت ما لم تتحمله دولة في محيطها، تجد نفسها موضع تشكيك واتهام ظالم، فيما يتنصل الآخرون من مسؤوليتهم، أو يتاجرون بالمواقف.

وفي تصريح مفصلي حول معبر رفح، أكد الرئيس السيسي بأن "المعبر لم يُغلق.. وتم تدميره ٤ مرات خلال الحرب.. وقوات الاحتلال على الجانب الآخر هي من تمنع دخول المساعدات".

الرئيس رد وأجهض ادعاءات، انتشرت بشكل ظالم وسافر في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث خرجت هذه الكلمات لترد على المرجفين وتكشف الحقيقة للقاصي والداني، في وجه ماكينة إعلامية تتعمد التشويش وتُحاول كسر الموقف المصري عبر تضليل متعمد للرأي العام.

كما أوضح الرئيس السيسي أن هناك " ٥ آلاف شاحنة محملة بالمساعدات متواجدة سواء من جانب مصر أو من جانب دول أخرى تساهم في هذا الأمر، مع الوضع في الاعتبار أن أكثر من ٧٠٪ من المساعدات التي تم تقديمها للقطاع خلال ٢١ شهرًا كانت تقدمها مصر، وإن كانت ليست هذه القضية الآن.. القضية الآن هي إدخال أكبر حجم من المساعدات لأشقائنا الفلسطينيين حيث أننا نرى أن هناك إبادة ممنهجة في القطاع.. هناك إبادة ممنهجة في القطاع لتصفية القضية.. وبالتالي، فقد ناديت سابقًا وكان ندائي للعالم أجمع، وللأوروبيين، وكان ندائي أيضًا للرئيس ترامب وأكرره مرة أخرى، وسوف أكرر هذا النداء في كل مرة حتى تقف هذه الحرب ويتم إدخال المساعدات إلى القطاع".

التجاوب الشعبي مع تصريحات اللواء خالد مجاور النارية استفتاء شعبي يجدد ثقة الشعب المصري في قيادته وقواته المسلحة

رسائل الرئيس تؤكد أن القاهرة تقرأ المشهد جيدا و تتحرك وفق إدراك عميق للمخاطر المحيطة

حديث الرئيس السيسي عن غزة، قدّم ا شهادة تاريخية على حجم المأساة وعلى ثقل الدور المصري في زمن تتنصل فيه قوى كبرى من مسؤولياتها.

في هذا السياق، لم يكن نداء الرئيس للعالم، من الأوروبيين إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مجرد مناشدة، بل صرخة ضمير حيّ في وجه عالم أصمّ.

تأكيد الثوابت

في فجر اليوم التالي، ومن موقع استراتيجي لا يقل رمزية عن قصر الاتحادية التاريخي، جاءت الكلمة الثانية للرئيس السيسي من قلب الأكاديمية العسكرية، التي تشكل عقيدة الجيش جيلًا خلف جيل، وحيث يُبنى الوعي الاستراتيجي للشباب، حرص الرئيس علي مصارحة أبناءه من الطلبة والطالبات بكل التحديات الداخلية والخارجية.

ففي ضوء مخططات التقسيم، والتحديات الداخلية والحروب النفسية، والتشويه المتعمد للسرديات الوطنية، أكد الرئيس على أن "المنطقة لم تبدأ معاناتها في ٧ أكتوبر.. نحن في حالة اضطراب منذ ٢٠١١ "، فالرئيس السيسي يدرك بأن معارك اليوم تُخاض على جبهة الوعي أكثر مما تُخاض في الميدان. ثم عاد ليؤكد ثوابت السياسة المصرية: "نحن لا نتدخل في شؤون الآخرين.. لكننا لا نسمح أيضًا بالمساس بأمننا"، وهو ما يؤكد علي المسار المستقل لمصر، والذي تؤسسه وتشدد عليه القيادة المصرية، فمصر لا تُصعّد، لكنها لا تُهادن حين يقترب أحد من خطوطها الحمراء.

العلاقات المصرية العربية

كعادته يحرص الرئيس عبدالفتاح السيسي على تأكيد مواقف مصر العربية وعلاقاتها، ويحذر طوال الوقت من الوقوع في شراك استهداف العلاقات العربية العربية أو الاستسلام لفخاخ منصوبة للإيقاع بين الشعوب أو الدول العربية، ولهذا فقد جاءت تصريحات الرئيس خلال تفقده للأكاديمية العسكرية ، تحمل شرحا واضحا لسياسات مصر تجاه قضايا الداخل والخارج، حيث أكد أن سياسة الدولة القائمة على الصراحة والمصداقية أثبتت صحتها خلال السنوات العشر الماضية، حيث واجهت مصر تحديات أمنية جسيمة لكنها استطاعت تجاوزها وما زالت تحقق تقدما ملموسا رغم صعوبة الأوضاع الإقليمية، خاصة أن الظروف الجيوسياسية، ومنها الحرب فى قطاع غزة، أثرت سلبًا على عائدات قناة السويس، إلا أن مسار الإصلاح الاقتصادي مستمر، داعيًا الشعب إلى مواصلة التضامن والتكاتف لتخطى الصعوبات وتحقيق التنمية المنشودة.

وحرص الرئيس السيسي على تأكيد أن المنطقة العربية تمر بظروف استثنائية منذ عام ٢٠١١، وليس فقط منذ أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، ما يؤكد صحة السياسات المصرية المرتكزة علي التوازن وعدم التدخل واحترام سيادة الدول، وحذر الرئيس من محاولات بث الفرقة بين الشعوب العربية عبر وسائل الإعلام والتواصل، مؤكدًا قوة العلاقات المصرية مع الدول العربية الشقيقة، وضرورة تجاوز الخلافات من أجل وحدة الصف العربي.

وشدد على أن الأمن العربى وحدة متكاملة ترتبط به مصر ارتباطًا وثيقًا، وأن أى تدخل خارجى يهدف إلى زعزعة استقرار الدول العربية، وفى نفس السياق أكد الرئيس أن مواقع التواصل الاجتماعى ليست شرًا فى حد ذاتها، وأثرها فى كيفية استخدامها، فهى أداة نافعة إذا أحسن توظيفها، لكنها قد تُستخدم لترويج الشائعات وهدم المعنويات، وهو ما يواجهه الشعب المصرى بوعى وإدراك متزايد.

وعلى مدى سنوات كان الرئيس عبدالفتاح السيسى حريصا على التنبيه لخطورة الانجراف مع اللجان والعقول الصغيرة على مواقع التواصل أو بعض وسائل الإعلام، وحتى عندما كانت مصر وقيادتها تتعرضان لحملات وشائعات من قبل منصات ممولة، أو عملاء، فقد حرص الرئيس على التحذير من الحملات الشخصية أو التطاول على أشخاص وقيادات فى الدول التى كانت تنطلق منها المنصات أو اللجان التى اعتادت استهداف العلاقات المصرية بالأشقاء، ومحاولة بث فتن رهانا على إثارة خلافات ونعرات غير موجودة، لكن دائما يتم التعامل مع هذه الحملات بما يليق بحملات فاسدة ومنصات تابعة ومدفوعة، أو نفوس صغيرة تحاول تحقيق مصالح من الاتجار بالفتن.

في مواجهة الحملات

تواصل مصر تحركاتها على كل المحاور لإنهاء الحرب على غزة، فيما يبدو نتنياهو وتجار الحرب يواصلون البحث عن حجج لاستمرار حرب لا يبدو أن لها أفقا بأى اتجاه، خاصة وقد وصفها الرئيس عبدالفتاح السيسى بأنها «حرب إبادة وتصفية ممنهجة وتجويع»، الرئيس أعلن هذا خلال مؤتمر مع الرئيس الفيتنامى لوونج كوونج، وجدد تأكيده أثناء تفقده للأكاديمية العسكرية فجر أمس الأربعاء، مؤكدا أن مصر بذلت جهودا كبيرة منذ عام ٢٠٠٧ لتجنب التصعيد، مع إدراك أن الشعب الفلسطينى سيدفع الثمن فى أى مواجهة، معتبرا أن التدمير الحالى فى غزة غير مسبوق، وأن الدولة المصرية تواصل العمل من أجل وقف الحرب وإيصال المساعدات الإنسانية، والتعاون لإطلاق سراح الرهائن والأسرى، رغم حملات التشويه والتضليل التى تستهدف دور مصر المحورى.

ولفت الرئيس النظر إلى الحملات الموجهة التى تتوازى مع الحرب الإجرامية لنتنياهو، والمصحوبة بحرب أكاذيب ضد مصر تحديدا باعتبارها الطرف الذى تصدى من البداية لمخططات التهجير، ورفض التصفية، ونجح فى إقناع العالم بضرورة مسار الدولتين وقيام الدولة الفلسطينية، وفى وقت بدأت دول كبرى مثل فرنسا وبريطانيا وقبلهما ألمانيا وإسبانيا، فى إعلان النية للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو نتاج جهد مصري وعربى لإقناع العالم المتقدم بخطورة استمرار الحرب على غزة، والمفارقة أن يتزامن هذا مع حملة من تنظيم الإخوان للتشكيك فى الدور المصرى، على عكس تحركات من يهود وصهاينة داخل إسرائيل يتظاهرون ضد استمرار الحرب، فى حين يتظاهر الإخوان فى تل أبيب ودول لها علاقات من الاحتلال للتشكيك فى دور مصر، هو الأكثر تحديدا وفهما ووضوحا على مدى شهور الحرب، فيما كشف العلاقة بين تنظيم الإخوان وإسرائيل، لدرجة ظهور قيادات إخوانية هاربة تعلن رغبتها فى احتلال سيناء، وهم نفس القيادات الذين راهنوا على تنظيم داعش وبيت المقدس، قبل دحر الإرهاب فى سيناء من قبل أبطال مصر بالجيش والشرطة.

تجاوب شعبي

نقول في الختام إن ما جري من تجاوب شعبي كبير مع رسائل الرئيس ومن بعده مع تصريحات محافظ شمال سيناء اللواء خالد مجاور التي حذر فيها من أية محاولة للاقتراب من الحدود المصرية جدلا واسعا، حيث أكد موجها حديثه لإسرائيل أن الرد "سيذهل العالم" ، كل هذا يؤكد أن الشعب المصري علي قلب رجل واحد .

تصريحات محافظة شمال سيناء اللواء خالد مجاور جاءت في مقطع فيديو متداول وهو يوجه حديثه لإسرائيل شدد فيه على أن "مصر جاهزة للحرب إن فرضت عليها"، قائلا بلهجة حاسمة: "أي شخص في العالم يفكر فقط أن يقترب من الحدود المصرية، سيكون الرد المصري مفاجئا للعالم كله" .

وأضاف أن حديثه ليس انفعاليا أو عاطفيا بل يستند إلى خبرة طويلة تمتد لأكثر من ٤ عقود داخل صفوف القوات المسلحة، مشيرا إلى مناصبه السابقة كقائد للجيش الثاني الميداني ورئيس لهيئة الاستخبارات العسكرية المصرية. وقال: "أي بني آدم على مستوى العالم يفكر فقط إنه يقرب على الحدود المصرية، سيكون الرد المصري مفاجئا للعالم كله، الكلام ده مش عاطفي، أنا ٤١ سنة خدمة قوات مسلحة، وكنت قائد الجيش الثاني الميداني، ورئيس هيئة الاستخبارات العسكرية المصرية لمدة ٣ سنوات ونصف" .
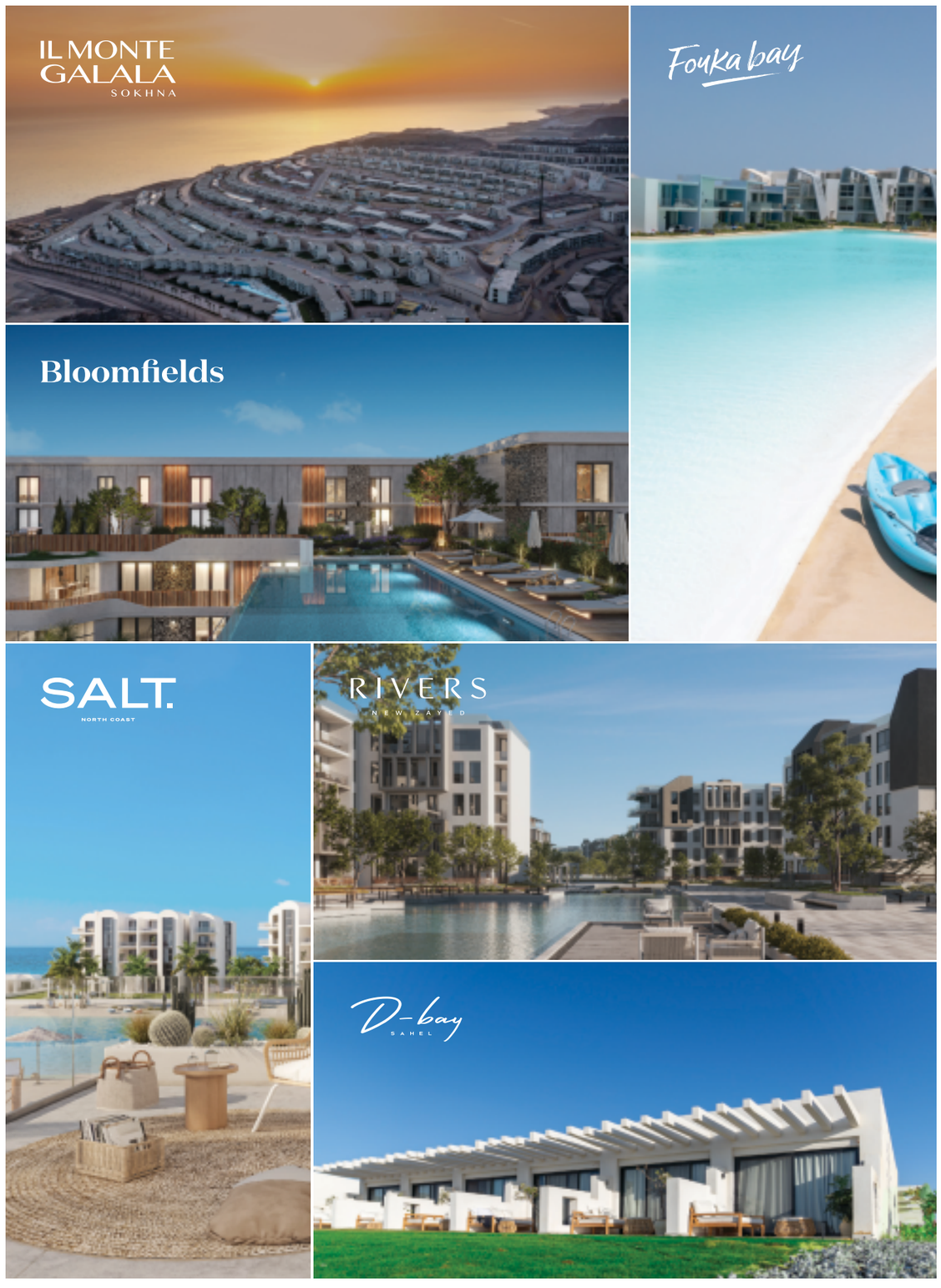
ويعد اللواء خالد مجاور واحدا من أبرز القادة العسكريين الذين تدرجوا في مناصب حساسة داخل القوات المسلحة المصرية، قبل أن يعين محافظ لشمال سيناء، وهي المنطقة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي المصري ، والحقيقة أن الاحتفاء الشعبي بتصريحاته كان استفتاء جديدا علي أن الشعب المصري يثق في قياداته وفي قواته المسلحة وقياداتها ورموزها ، ومستعد للتضحية بكل غال ونفيس من أجل الدفاع عن تراب بلاده.